جامعة العربي التبسي –تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة المغربية تجاه إفريقيا

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبين:

- بوعروج محمد الأمين
- ديجاوي حسام

إشراف الأستاذ:

أ/ بوحريص محمد الصديق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بن حدة باديس	أستاذ محاضر – أ -	رئيسا
بوحريص محمد الصديق	أستاذ مساعد – أ -	مشرفا ومقررا
دريدي محمود	أستاذ مساعد – أ -	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

جامعة العربي التبسي –تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة المغربية تجاه إفريقيا

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبين:

- بوعروج محمد الأمين
- ديجاوي حسام

إشراف الأستاذ:

أ/ بوحريص محمد الصديق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بن حدة باديس	أستاذ محاضر – أ -	رئيسا
بوحريص محمد الصديق	أستاذ مساعد – أ -	مشرفا ومقررا
دريدي محمود	أستاذ مساعد – أ -	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

إهداء

إلى أهلي وعشيرتي ....

إلى روح أمي الطاهرة ..... عليك مني السلام

إلى من أوكل له سندي في هذه الحياة....أبي أطال الله في عمره

إلى من أشد بهم أزري....اخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي ..... دمتم لي

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره.....

وأهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه.....

فأظهر بسماحته تواضع العلماء.....وبرحابته سماحة العارفين

إلى كل من علمني حرفا صرت له عبدا.....

ديجاوي حسام

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله والمؤمنون"

أهدي هذا العمل أو هذه الحلة التي حيكت بكل إخلاص وتفاني إلى أغلى الناس قلب أبي الغالي نبراس دربي ونور حياتي ، وأمي العزيزة رمز التضحية ينبوع الحنان، إلى أحد رموز الحب والعطاء جدتي الغالية على قلبي

إلى رفقاء دربي وأعمدة بيتي إخوتي خالد، يوسف، سوسن، عقيلة

إلى أصدقائي الأعزاء

إلى زملائي وزميلاتي تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إلى كل من ساندني ولو حتى بابتسامة من قريب أو بعيد

شكر و تقدير

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا العمل، نحمد الله عز وجل

على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير ، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى

عبارات الشكر و التقدير للأستاذ:**محمد الصديق بوحريص**

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذا العمل

كما لاننسي كل الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الاطار التاريخي للعلاقات المغربية الافريقية تجاه افريقيا

المبحث الأول: السياسة الخارجية المغربية حسب الملوك الذين حكموا المغرب

المطلب الأول : حكومة سعد الدين العثماني (من 17 مارس2017 الى 2019)

المطلب الثاني : حكومة الملك محمد الخامس (من مارس1961 الى 23 جويلية 1999)

المطلب الثالث : حكومة الملك محمد السادس (**من** 23 جويلية 1999 الى ؟)

المبحث الثاني: مرجعية العلاقات المغربية الإفريقية

المطلب الأول : في مسار العلاقات المغربية الإفريقية

المطلب الثاني : المغرب والإتحاد الإفريقي رهانات ما قبل وبعد الانضمام

الفصل الثاني : مكانة القارة الإفريقية في السياسة الخارجية المغربية المعاصرة

المبحث الأول: المكانة الجيوبوليتيكية والاقتصادية لإفريقيا بالنسبة للمغرب

المطلب الأول : أهمية الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية.

المطلب الثاني : إستراتيجية الشراكة الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا

المبحث الثاني : المكانة السياسية والدبلوماسية لإفريقيا بالنسبة للمغرب.

المطلب الأول : على الصعيد السياسي

المطلب الثاني : على الصعيد الدبلوماسي

المبحث الثالث : المكانة الأمنية والعسكرية لإفريقيا بالنسبة للمغرب

المطلب الأول : على الصعيد الأمني

المطلب الثاني : على الصعيد العسكري

الفصل الثالث : الاستراتيجية المغربية تجاه افريقيا : التوجهات والتحديات

المبحث الأول : التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية المغربية تجاه افريقيا

المطلب الأول : أمنيا و عسكريا

المطلب الثاني : اقتصاديا

المطلب الثالث : دبلوماسيا و سياسيا

المبحث الثاني : التحديات الإستراتيجية للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا

المطلب الأول :على الصعيد الداخلي

المطلب الثاني: على الصعيد الخارجي

المبحث الثالث: تقييم السياسة الخارجية المغربية تجته إفريقيا

المطلب الأول: مرتكزات الإصلاحات الديمقراطية في المغرب قبل دستور 2011

المطلب الثاني: مرتكزات الإصلاحات الديمقراطية في المغرب بعد دستور 2011

المطلب الثالث: إنعكاسات عمليات الإصلاح الديمقراطي في المملكة المغربية

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

تعتبر القارة الإفريقية مسرحا لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية وتضارب مصالحها معقد تحالفاتها، وهو ما انعكس على دول المنطقة وعلاقاتها البينية التي شهدت منذ العقد الأخير تحولات وتغيرات إستراتيجية مست كيانات عديدة نتيجة لصراع الأدوار إقليميا ودوليا بفعل البعد الإستراتيجي للمنطقة، هذه الأهمية جعلت من القارة الإفريقية في قلب اهتمام مركز صناع القرار السياسي الدولي عموما والمغربي خصوصا.

فالعلاقات المغربية الإفريقية تتميز بأهمية كبيرة نظرا لخصوصية الروابط التي تجمع بين الطرفين في الصلات الحضارية المشتركة بأبعادها الدينية والثقافية والاقتصادية التي تعود إلى مراجل زمنية مبكرة، فالتحول الجاري في السياسة الخارجية المغربية وخاصة الإقليمية والقارية مرتبطة أساسا بالتحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية على وجه الخصوص عقب اندلا ع ثورات الربيع العربي والتطورات اللاحقة للأحداث في المنطقة العربية عموما والإفريقية خصوصا فقد سمح التراجع الكبير في المحور المساند لجبهة البوليساريو (الجزائر ــ ليبيا) إقليميا وقاريا بلعب أدوار جد مهمة مع محاولة إعادة صياغة المعادلات الجيوستراتيجية لصالحه.

ولعل المتتبع لتتطور العلاقات المغربية الإفريقية يلحظ أن ملفات الاقتصاد والأمن والوحدة الترابية (قضية الصحراء الغربية) شكلت عبر الزمن أبرز مجالات العمل التي حازت على اهتمام المغرب ووجهت بوصلة سياسته الخارجية مع الشركاء الأفارقة.

مثل التغير الحاد في الموقف المغربي المعتاد من الفاعلين الدوليين خاصة في قضية الصحراء الغربية علامة فارقة على بداية تحول جذري في السياسة الخارجية المغربية والانتقال من إستراتيجية الدفاع التي كانت عنوانا للمرحلة طوال العقدين الماضيين إلى إستراتيجية الهجوم ومحاولة تغيير قواعد اللعبة على الساحة السياسية كعنوان لمرحلة جديدة.

يبدو أن المغرب قام بمراجعة لمحصلة نتائج سياساته الخارجية السابقة والتي اتسمت بالسلبية في التعامل مع القضايا الشائكة والاعتماد على ردود الفعل بدل المبادرة إذن هي محصلة سلبية لم تأت بنتائج تذكر وزادت من عزلة المغرب خاصة على الصعيد القاري بعد اعتماده على سياسة الكرسي الفارغ طوال ثلاثة عقود من الزمن مع ترك المجال مفتوح أمام جبهة البوليساريو لاستغلال هذه الوضعية والحصول على كرسي دائم في المنطقة الإفريقية ،فالمغرب لم يتوانى لحظة عن تأكيد هويته الإفريقية فلطالما سعى لتطوير علاقاته مع أشقائه

الأفارقة من أهم أولوياته الإستراتيجية من خلال تقوية علاقاته السياسية وإنشاء شراكات متنوعة قائمة على أسس التعاون جنوب_ جنوب وكذا التركيز على ضرورة دفع عجلة التنمية البشرية نحو الأمام .

إن غياب المغرب الطويل عن بعض المناطق الإفريقية وضعف حضوره سمح لبعض خصومه بملء هذا الفراغ على حسابه، لكن يبدو أن استعادة المغرب لموقعه، وتعزيز نفوذه ليس بالأمر المستعصي فقد يحتاج إلى بعض السنوات ،فقط لأن الجزائر رغم كل ما قامت به من تحركات في الساحة الإفريقية خلال العقود الماضية وإنفاقها للملايير في هذا الشأن إلا أنها لم تجذر نفوذها، فقد أدت ما سمي بالعشرية السوداء وترهل القيادة السياسية خلال العقد الأخير إلى تراجع نفوذها في إفريقيا.

إن حجم المبادرات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي أطلقها المغرب خلال السنوات القليلة الأخيرة في دول إفريقيا جنوب الصحراء يطرح سؤال القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات المعلنة، لاسيما وأن المغرب دولة صغيرة ونموه الاقتصادي السنوي لا يزال غير مستقر. من أكبر الأخطاء التي يتوجب على الدبلوماسية المغربية تجنب السقوط فيها هو الاعتقاد بأن المغرب قادر أن يفعل كل شئ في إفريقيا وأنه يستطيع أن يحل مشاكلها فإفريقيا قارة كبيرة تعاني من مشاكل بنيوية كبيرة.

لكن يستطيع المغرب أن يجابه هذا التفاوت بين محدودية إمكاناته وطموحاته الكبيرة من خلال إستراتيجيتين أولا: البحث عن رسم سياسات توافقية مع الدول الكبرى في إفريقيا ومن ضمنها جنوب إفريقيا، فمع أن للمغرب كل الإمكانيات ليكون فاعلا أساسيا في القارة لكنه ليس الفاعل الأساسي الوحيد ، بل فاعلا ضمن فاعليين أساسيين آخرين والوصول إلى هذه التوافقات لن تكون بالضرورة على أرضية مصالح مشتركة بل على مصالح متكاملة وليست متناقضة، في حين الإستراتيجية الثانية تتمثل في ضرورة إشراك حلفائه من خارج القارة في تنفيذ هذه الالتزامات لاسيما دول الخليج العربي، لكن التحدي الذي يواجه هذا الخيار هو التقلب السريع الذي تمتاز به علاقات المغرب مع بعض هذه الدول، فرغم متانة العلاقات المغربية الخليجية وقدمها إلا أنها سريعة التأثر بالتقلبات السياسية، لكن يمكن الاستناد إليها إذا كانت هذه الدول شريكا أساسيا في بعض المشاريع.

في الشق السياسي باتت قضية الصحراء الغربية وعدم الاستقرار السياسي والأمني في الجوار المغاربي والتنافس على النفوذ الإقليمي مع الجزائر تشكل عائق أمام الدبلوماسية المغربية ، وقد تعيق تحقيق بعض أهدافها في إفريقيا وتحد من طموحاتها فيتوقع ألا يترك منافسو المغرب الإقليميين لينفذ كل سياساته بسهولة

فمثلا الجزائر سترى في هذا النفوذ المغربي خسارة لها وفقدان لمواقع كانت تتحرك فيها لوحدها لذلك ستعمل على إعاقة هذا التقدم للدبلوماسية المغربية في رمال إفريقيا المتحركة.

أسس التحرك الملكي نحو إفريقيا لمفهوم جديد في دبلوماسية الفعل البناء والواقعي الذي يحرص على نسج علاقات ايجابية مع الدول الإفريقية فقد كان قرار رجوع المغرب إلى حظيرة منظمة الوحدة الإفريقية من القرارات الإستراتيجية التي تستوعب جدا الوقت المناسب لإعادة سكة المغرب إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف خصوصا بعد تعبيد الطريق لهدا القرار من خلال تفهم وترحيب معظم الدول الإفريقية بعودة الفاعل المغربي إلى المنظمة فالعودة في هدا الوقت بالذات لها دلالات قوية ما يفسر نجاح الدبلوماسية المغربية في مساعيها الإقليمية

I. الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة :

أولا : الإشكالية :

في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية في الساحة الدولية ، تتحرك السياسة الخارجة المغربية في اتجهات متعددة في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية ،حيث تبني هذه الاخيرة استراتيجياتها وسياساتها على رؤية واقعية بعيدة المدى وعلى هذا الاساس تستهدف هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية:

كيف نفسر التوجه القوي للسياسة الخارجية المغربية تجاه افريقيا في عهد الملك محمد السادس ؟

1. الأسئلة الفرعية:

ـ فيم تكمن محددات السياسة الخارجية المغربية ؟

ـ ما هي أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المغربية إزاء توجهاتها نحو القارة الإفريقية؟

ـ ماهي أهم الأفاق المستقبلية لمواجهة هذه التحديات ؟وهل إصلاحات مابعد دستور 2011 أعطت فعاليتها على الصعيد السياسي فقط أم على أصعدة أخرى؟

2.الفرضية المركزية :

ـ كلما تصاعد مؤشر المتغيرات الدولية كلما تزايد التأثير بشكل ملحوظ في ملامح السياسة الخارجية المغربية.

3.الفرضيات الفرعية:

ـ تأثير العوامل البيئية والإقليمية يساهم بشكل كبير في خلق علاقات متوترة للمغرب.

ـ تدخل القوى الكبرى في القارة الإفريقية يساهم في تأزيم العلاقات المغربية الإفريقية.

_ التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب ساهمت في تحديث جملة من الإصلاحات الدستورية.

4. المناهج المستخدمة :

أ_ المنهج النظمي :

تم استخدام هذا المنهج لدراسة النظام السياسي في المملكة المغربية إذ يعتبر هذا الأخير شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمتاز بالثبات والاستمرارية التي قد تصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل.

ب_ منهج دراسة الحالة :

تم استخدام هذا المنهج بغية التطرق لمجمل التحديات التي تواجه واقع التحديات التي تواجه الدور المغربي الإقليمي مع الوقوف على ملامح المشهد السياسي الراهن في القارة الإفريقية.

ثانيا : أهمية الدراسة

لقد أثارت السياسة الخارجية للمملكة المغربية داخل القارة السمراء واتساع رقعة استثماراتها داخل القارة خلق العديد من القوى الإقليمية والدولية التي لا تريد أن يكون قوة إقليمية نافذة في إفريقيا نظرا لتوجهاتها التي تنفي الآخر بشكل يبدد أطروحاتها السياسية خاصة فيما يخص النزاع حول الصحراء الغربية بيد أن هذا التوجه الإستراتيجي الجديد للمملكة المغربية في إفريقيا بات يواجه تحديات حقيقية على المستوى الداخلي والإقليمي وعليه تم التطرق إلى مايلي:

أ _ أهمية علمية :

- ❖ التطرق لدراسة السياسة الخارجية المغربية.
- ❖ دراسة طبيعة العلاقات التاريخية المغربية الإفريقية.

❖ الاهتمام بالجوانب الإستراتيجية للتوجهات الخارجية المغربية مع الإشارة لعوامل التقارب بين المغرب والدول الإفريقية.

ب _أهمية عملية :

❖ وضع تصورات عامة لرؤية المغرب لعلاقاتها مع الدول الإفريقية في ظل التغيرات الراهنة .

❖ محاولة التعرف على أسس الشراكات المغربية _ الإفريقية.

❖ دراسة التناسق في المواقف المغربية تجاه الأزمات التي تعاني منها دول القارة الإفريقية.

ثالثا : أسباب اختيار الموضوع

أ _ أسباب ذاتية:

❖ الاهتمام الخاص بالسياسة الخارجية المغربية (الأسس والتوجهات)

❖ تحليل واقع العلاقات العلاقات المغربية الإفريقية في مختلف المجالات .

❖ إزالة الغموض عن بعض القضايا المهمة المتعلقة بالمغرب والقارة السمراء لاسيما تلك المتعلقة بقضية ترسيم الحدود .

ب _ أسباب موضوعية:

❖ محاولة التعرف على أهم السمات السياسة الخارجية والداخلية للمغرب .

❖ المساهمة في تقصي الحقائق التاريخية المتعلقة بالموضوع لما له من أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ السياسة الخارجية المغربية.

رابعا : أهداف الدراسة:

الهدف الاساسي لهذه الدراسة هو الوقوف على اتجاه السياسة الخارجية للمغرب تجاه افريقيا من خلال الاحاطة بالعناصر التالية :

❖ السعي للتعرف على سياق السياسة الخارجية المغربية.

❖ التطرق لأهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية المغربية.

❖ التعرف على أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين المغرب والدول الإفريقية.

II. هيكلية الدراسة

1. الحدود الزمانية :

إن السياسة الخارجية المغربية منذ عام 2011 واجهت عدد من التطورات التي فرضتها التطورات الإقليمية والظروف الداخلية وعلى رأسها اندلاع موجة الحراك السياسي سنة 2010 حيث أفضت إلى تغييرات جيوسياسية هامة في المنطقة الإفريقية تجاوزت تداعياتها وتأثيراتها إلى دول الجوار وامتدت إلى مناطق أخرى من العالم وكانت المملكة المغربية من أكثر الدول تأثرا بهذه الإمتدادت والتفاعلات نظرا لتواجدها الجغرافي ضمن القارة الإفريقية وارتباطها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية ،سياسية، اقتصادية.

2. الحدود المكانية :

ستقتصر هذه الدراسة على تحليل الدور الإقليمي المغربي الجديد في القارة الإفريقية خصوصا في ظل تزايد التحديات الأمنية المطروحة على الساحة السياسية الإقليمية والدولية وبالتالي مثل هذه التحديات فرضت على المغرب إعادة تشكيل سياستها الخارجية في المقابل تفعيل دورها الإقليمي تجاه المستجدات السياسية المطروحة في المنطقة، ناهيك على أن المغرب يبني مواقف سياسية مختلفة عن مواقف حلفائها التقليديين إزاء عدد من الملفات الإقليمية الساخنة، الأمر الذي تسبب بفجوة واسعة النطاق وهو ما انعكس بصورة سلبية على فاعلية المغرب وعلى علاقاتها مع الأطراف الحليفة.

III. تحديد المفاهيم :

1/ الإستراتيجية :The strategy

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد أن مفهوم الإستراتيجية في مختلف اللغات الأوروبية أو اللغات الإغريقية/اللاتينية لها عدة تسميات ،ففي اللغة الألمانية نجد مصطلح الإستراتيجية يقابله strategie بالروسية strategija وبالهنغارية strategi .وعندما نقول (stratos agein) فالمصطلح في حد ذاته مقسم إلى جزئين[1]: ويعني الجيش الذي ندفع به إلى الأمام وبوصل مصطلح stratos و agein نحصل على strategos وهذا يعني الجنرال ،وبالتالي وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال، وعليه فالإستراتيجية فن قيادة الجيش أو بشكل أشمل فن القيادة.

[1] _ عامر مصباح،**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**،الجزائر(دار الخلدونية للنشر والتوزيع:ط1 2005)،ص 22 .

تعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح stretegy فهي مفهوم ذو دلالة عسكرية، استخدمت في الحروب القديمة من أجل وضع الخطط المناسبة لإعداد الحرب قبل وقوعها أو من أجل حماية المعسكر أو الدولة من أي هجوم محتمل[2] ، لذلك تم تصنيف الإستراتيجية كفن من الفنون العسكرية والذي يساهم في التعامل مع كافة الظروف التي تؤدي إلى الاستعداد لحالة الحرب.

ومن تعريفات الإستراتيجية بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين، وتساعد الأفراد المرتبطين به من اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على مجموعة من الخطط الدقيقة ، والتي تعتمد على وضع الاستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة، وتعرف أيضا بأنها الأفعال والأساليب التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المخطط لها ، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها أو تطبيقها بشكل فعلي ،لذلك من المهم الحرص على تعديل الاستراتيجيات المتبعة في حال عدم مناسبتها للأحداث الواقعية المرتبطة بها وحتى لا تؤثر على مسار تحقيق الأهداف بأسلوب صحيح[(3)].

الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية :

الإستراتيجية هرمية نسقية في مكوناتها وتفعيلها تبدأ من الإستراتيجية الوطنية وتتفرع منها إستراتيجيات فرعية منها الإستراتيجية السياسية والإستراتيجية العسكرية ،المعلوماتية ، الأمنية ....الخ وكل إستراتيجية فرعية يتفرع عنها إستراتيجية أخرى مثلا الإستراتيجية الأمنية يتفرع عنها إستراتيجية الأمن الفكري وإستراتيجية الأمن الإلكتروني وإستراتيجية الأمن الإلكتروني وإستراتيجية مكافحة الإرهاب والإرهاب المضاد، إستراتيجية الأمن العام ، إستراتيجية الدفاع المدني....إلخ[(4)].

في حين الجيوستراتيجية في كثير من الدراسات أصبح فيها خلط بينها وبين الإستراتيجية والجيوبوليتيك فتعريفها قليل جدا في المرجعيات العربية فهي تعرف على أنها ذاك التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية ذات الصفة الدولية فالجيوستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في زمن الحرب أو السلم متناولة

---

[2] _ **المرجع نفسه،** ص 23 .

[3] _ عامر مصباح، **مرجع سابق،** ص 25 .

[4] _ محمد إبراهيم زيد، **الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد:دراسة في آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية**(الرياض:المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1991)ص ص 10_ 12 .

بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية منها الموقع، الحجم، الشكل ،الطبوغرافيا وبالتالي دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية.

2/ السياسة الخارجية :The foreign policy

المفهوم العام للسياسة الخارجية، يشير إلى أي سلوك للدولة خارج خدودها الجغرافية ومع ذلك فقد وردت من تعاريف العلماء والباحثين لمفهوم السياسة الخارجية .فهناك من يرى أن السياسة الخارجية[5]:" تحدد من خلال أهدافها ،فهي توصف من خلال المصالح الوطنية المتوخاة من نشاطاتها في المحيط الدولي ، وعلاقاتها مع وحدات النظام الدولي"

ويرى **كنيث تومبسون** أن السياسة الخارجية:" تعرف من خلال النظرة الإيديولوجية والنظرة التحليلية .أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. فتصنف السياسة الخارجية عندئذ به" ديمقراطية واستبدادية وتحريرية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية وأما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها: تقاليد الدولة التاريخية وموقعاه الجغرافي والمصالحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته"[6].

ويرى **فلاديمير سوجاك** أن السياسة الخارجية للدولة هي:" أساسا نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها للدول الخارجية ، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى ، أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى:" .

دانيال باب (daniel papp) 1994 يفرق بين عملية السياسة الخارجية ، والسياسة الخارجية في جد ذاتها . فعملية السياسة الخارجية :" هي مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة وتضمين سياستها الخارجية."أما السياسة الخارجية فتعني :" الأهداف الموجهة لمنتظم الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل انجاز أهداف سياستها الخارجية[7].

3/ السياسة الدولية :The International Politics

[5] _ بدوي محمد طه،**مدخل إلى علم العلاقات الدولية**(بيروت:دار النهضة العربية ،1972)،ص 39 .
[6] _ محمد إبراهيم زيد، **مرجع سابق**،ص 19 .
[7] _ محمد نصر مهنا،**النظرية السياسية والعالم الثالث**،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،ط.3 ،1998)، ص 17 .

يشير مفهوم السياسة الدولية إلى :"الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول ومنها المؤسسات والعمليات الدولية التي تمارس عن طريقها مثل هذه العلاقات التعاونية أو التنافسية أو المتصارعة وقد طورت مناهج مختلفة لدراسة السياسة الدولية وتشمل هذه المناهج منهج القوة والصراع ، وتحليل الاتصالات وتطبيق النماذج الشكلية مثل النماذج المستعملة في نظرية المباريات [8].كما استعملت المباريات والمحاكاة وطرق دراسة الحالات بوصفها أدوات مساعدة في دراسة الفرضيات المتعلقة بالسياسة الدولية واختبارها .وتشمل موضوعات الاهتمام في دراسة السياسة الدولية .ووضع السياسة الخارجية والمؤسسات التي تنفذ عن طريقها ..والعلاقات بين السياسات الدبلوماسية والعسكرية _ الإستراتيجية ، وعمل النظام السياسي الدولي والنظم الفرعية المختلفة فيه:"

يمكن النظر إلى السياسة الدولية على أنها ذلك الجدل القائم بين علماء العلاقات الدولية حول المصطلحات والمفاهيم المستعملة في العلاقات الدولية .فالسياسة الدولية ما هي إلا تلك العلاقات بين الدول في شكل مجموع السلوك الذي تقوم به كل دولة في سياستها الخارجية الذي يكون متأثرا بردود أفعال الدول الأخرى فيؤدي في النهاية إلى حالات التعاون أو الاعتماد المتبادل والتحالف أو التكتل أو الصراع أو الحرب الباردة أو التنافس ..وكل هذه المصطلحات تعبر عن أنماط السياسة الدولية والتي هي بمثابة وحدات تحليل للسياسة الدولية[9].

4/ العلاقات الدولية : the international relations

تعرف العلاقات الدولية بأنها :"مفهوم ينصرف الى مجموعة من التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر أي أن العلاقات الدولية تتضمن في محصلتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية للوحدات الدولية[10].

اعتبر كل من **هانس مورغانتو وكينيث تومبسون**(1950) :"أن جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة."

---

[8] _ عادل فتحي ثابت عبد الحافظ،**النظرية السياسية المعاصرة:دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** (الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة،1997)، ص 96 .

[9] _ عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **مرجع سابق**، ص.97 .

[10] _ عدنان طه الدوري ، **العلاقات السياسية الدولية**،(طرابلس:الجامعة المفتوحة،ط.4 1998)،ص.223 .

يعرفها **ريمون أرون** بأنها :" تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة في العالم منذ عصر الدولة المدينة الإغريقية، و حتى الدولة القومية المعاصرة."

في حين **جون بورتون** يرى بأن العلاقات الدولية تعني بالدراسة والتحليل والتنظير بغية شرح وفهم العلاقات بين الدول الموجودة في النظام العالمي ككل والتنبؤ بتطورها.[11]"

IV. الإطار النظري للدراسة:

1/ نموذج التحليل عبر مسنوياتي :analysis model through levels

أ_ ثلاثية مستوى التحليل :

رغم وجود اختلافات في المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية إلا أنها اندرجت على مستويين نظمي والآخر تحت نظمي (وطني) فقد أكد **كينيث والتز(k.waltz)** في بناء نظريته حول توازن القوى على الفصل بين المستوى النظامي (النظام ككل) والمستوى الجزئي (الوحدات) لكونه يعتبر أن نظريته تدور حول النظام دون توابعه الجزئية فهو يعتمد على النظام الدولي.فقد تعددت المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية بحيث نجد المقاربة النظميةtop_down approches لا يهتم بنظام السياسة الخارجية في حد ذاته ولكنها مع ذلك تقدم وصف وتنبؤ بطبيعة السلوك السياسي الخارجي وسلوك الدول من خلال عدد القوى الكبرى في النظام الدولي[12].

بالإضافة إلى ذلك المقاربات الفرعية التي تسعى لتفسير السياسة الخارجية للدولة من الأسفل بالتركيز على مايحدث داخل الدولة، من جانب آخر تندرج الليبيرالية في مستوى التحليل تحت النظمي فمثلا في سباق التسلح يضم دولتين في البداية يمكن أن يعكس ذلك الشك وعدم الثقة المتبادلة بين الحكومات وهو الميكانيزم المعروف لدى الواقعية الجديدة بالمأزق الأمني[13].

---

[11] _ **المرجع نفسه**،ص. 225 .

[12] _ جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**(الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007)، ص.163 .

[13] _ **المرجع نفسه**، ص 165 .

ب_ نموذج سنايدر لصنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية :

إن نموذج سنايدر(jack snyder) هو أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية فقد كانت الإنطلاقة من تحليل علم السياسة الدولي وضرورة التركيز على وحدة التحليل الأساسية "القرار الخارجي" لأن نشاطات الدول ما هي في نهاية المطاف إلا انعكاس لنشاطات صناع القرار الخارجي[14].إذ يعتقد سنايدر أن عملية صنع القرار هي تلك العملية التي ينتج عنها انتقاء بديل أو قرار من بين البدائل والقرارات المقترحة، كما أنه يركز على مفهومين في تقديمه لنموذجه هما الدوافع والإدراك.

2/ نموذج التحليل البنائي :

أ _ التفسير الاجتماعي للواقع الدولي :

ظهرت البنائية كنظرية قائمة بحد ذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة بالضبط في أواخر الثمانينات من القرن العشرين فهي تنطلق من الافتراضات التالية[15]:

- ❖ الدول هي الوحدات الأساسية في التحليل.
- ❖ تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- ❖ تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

الفوضى عند البنائيين مفهوم أساسي في العلاقات الدولية وتجادل البنائية بأنه لا يوجد منطق متأصل للفوضوية فالمفاهيم التي تبدو منحدرة منها كالمساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة هي في واقع الأمر مؤسسات تكونت اجتماعيا وليست سمات أساسية للفوضوية وفقا لألكسندر واندت(w.Alexender) .

---

[14] _ عامر مصباح ،**المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص .52 .

[15] _ عادل فتحي ثابت ، **مرجع سابق**،ص . 99.

ب _ المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول: اعتمد البنائيون في تفسيرهم للسلوك الخارجي للدول على مستوى تحليل وسط بين المستوى الكلي والنسقي الذي يعتمد على نظرة فوقية لسلوك الدول top down approches كما هو حال الواقعية الجديدة وبين المستوى الثاني المعتمد على مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من الأسفل نحو الأعلى botton up approches عند الليبرالية النفعية،في المقابل البنائية تتخذ كل مستويات التحليل بحيث ترى كل من المجتمع الدولي والمحلي يحتويان على قيم مشتركة تمثل محدد مهم للسلوك الخارجي للدول يمكن معرفتها من خلال مجموعة من الاقتراحات كالتالي[16]:

- ❖ دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.
- ❖ أهمية الأفكار المعروفة إلى جانب القوة المادية في تشكيل السلوك الخارجي للدولي.
- ❖ دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها.

2/ النموذج العقلاني : Rational Model

أ_ المقاربة الواقعية الجديدة: تنطلق الواقعية من افتراضات أساسية يمكن حصرها كالتالي[17]:

الدولة فاعل أساسي و وحدوي عقلاني بمعنى أن الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم، خاصة وأن الدول تتجه نحو فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية وهذا ما أشار إليه هنري كيسنجر حيث قال :" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية".

- ❖ بنية النظام هي نحدد رئيسي لسلوك الفاعل (الدولة) على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من واقع النظام الدولي .
- ❖ الدول فواعل عقلانية تنتهي إستراتجيتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر ومؤشر عقلانيتها أنها تسعى للبقاء من اجل مصالحها الوطنية.
- ❖ تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين وبالتالي سيطرة علاقات ومؤشرات الريبة والشك مما يؤدي إلى المخاوف وعم الثقة والمأزق الأمني ، وهذه هي دوافع معظم سياسيات الدول.

في حين ينظر النيوواقعيين الهجوميون أمثال جون ميرشايمر أن الفوضى الدولية تشجع على التنافس الأمني بحيث لا يمكن استبعاد أي مقدار من التعاون ،في المقابل التركيز على فكرة أولوية توزيع المكاسب

---

[16] _ أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص .384 .

[17] _**المرجع نفسه**،ص.387 .

الناتجة عن التعاون (مكاسب نسبية).وهناك دول أخرى تحاول ممارسة نفوذها بطريقة مباشرة من خلال الأحلاف والمنظمات الدولية التي تلعب فيها دور المهيمن وهذا ما يعرف بالتأثير وسياسة تحقيق النفوذ [18].

ب _ المقاربة الليبرالية الجديدة:

الليبرالية هي نظرية تنطلق من مستوى الدولة وتؤكد على وجود الكثير من الدول المتعاونة على الصعيد الدولي ويرتكز المنظور الليبيرالي، على مجموعة من الافتراضات [19]:

- ✓ **الأفراد والدول** :بناءا على العقلانية يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي.
- ✓ التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في نفس الوقت .
- ✓ السلام الديمقراطي.
- ✓ دور الفاعلين الآخرين من الدول .
- ✓ تحقيق المكاسب النسبية مقابل المكاسب المطلقة .

أدبيات الدراسة :

الأطروحات :

_ السياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور 2011 دراسة تحليلية في الأضواء والأولويات أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية **لأمال الحواسني** حيث تم التركيز على دراسة السياسة الخارجية المغربية في ظل التحديات الراهنة مع ضرورة التوسيع في مجال السياسة الخارجية على إثر دستور 2011 قياسا على باقي الدساتير التي عرفها المغرب منذ الاستقلال بتضمنه لمقتضيات نظمت مجالات تتعلق بالممارسة الخارجية للمغرب بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الحد الذي يمكن القول إنه يشكل خارطة طريق بالنسبة للفاعلين السياسيين.

---

[18] _ أنور محمد فرج **مرجع سابق**، ص.388 .

[19] _ مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية**(عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع،2007)، ص. 330 .

المجلات :

_ السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا مقال **لسعيد الصديقي** سنة 2018 تناول الكاتب توجهات السياسة الخارجية المغربية نحو القارة الإفريقية التي تشهد نموا اقتصاديا في السنوات الأخيرة مما دفع بالمغرب إلى البحث عن مساحات استثمارية داخل القارة عن طريق الحركية الدبلوماسية القوية التي دمجت بين الجانب الاقتصادي والديني إلا أن هذا التوجه يصطدم بعدد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية تتمثل أساسا في خاصية التنافس من القوى الإقليمية مع دول الجوار والتي تعمل على الحد من الحركية السياسية للمغرب في إفريقيا.

_ المؤسسة الملكية بالمغرب وضع السياسة الخارجية على ضوء دستور 2011 الآليات والمرتكزات للكاتب **جمال أمقران** مقال صدر بمجلة مغرب القانون سنة 2015 حيث ركز الكاتب على مميزات النظام السياسي المغربي إذ تحتل المؤسسة الملكية مكانة متميزة في توجيه السياسة الخارجية وفي صياغة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية معتمدا على محددات وعوامل مختلفة متنوعة تتحكم في توجيه السياسة الخارجية المغربية.

_ مهابة أحمد مشكلات الحدود في المغرب الغربي مقال صدر بمجلة السياسة الدولية سنة 1992 حيث تناول الباحث في هذا المقال جل المشكلات الحدودية المغاربية من الناحية التاريخية من خلال التركيز على دور الإستعمار الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، أسبانيا) في رسم الحدود المصطنعة بين دول المغرب العربي عموما والقارة الإفريقية خصوصا.

الكتب :

_ الصراعات العربية _ العربية لأحمد يوسف أحمد صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1999 ركز الكاتب على الصراعات السياسية العربية من عام 1945 _ 1981 مع الإشارة للعامل الاقتصادي في هذه الصراعات حيث بين الكاتب أنه يوجد نوعين من الصراعات لها جانب اقتصادي هما (الحدود والمطالب الإقليمية وقضايا اقتصادية أخرى) ويرى الكاتب أن الصراعات المتعلقة غالبا ماتتعلق بالنزاع على مناطق غنية بالموارد الاقتصادية أو النفط، بينما الصراعات المتعلقة بالقضايا الأخرى منها قضية العلاقات

الاقتصادية الثنائية وسياسة الإغراق وبالتالي جل الصراعات القائمة بين الدول العربية ظاهرها سياسي في حين عمقها اقتصادي.

تقسيم الدراسة :

موضوع الدراسة يركز على السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا والعلاقة الرابطة بين الطرفين في ظل المتغيرات الدولية الراهنة وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول : تحت عنوان الاطار التاريخي للعلاقات المغربية الافريقية تجاه افريقيا حيث تم التطرق إلى حيثيات السياسة الخارجية المغربية من خلال الملوك الذين وصلوا لسدة الحكم وتوجهات كل ملك حسب مصالحه ومصالح المغرب وبالتالي علو المصلحة القومية، وهذا الفصل يحتوي على مبحثين كالتالي:

المبحث الأول : تحت عنوان السياسة الخارجية المغربية حسب الملوك الذين حكموا المغرب

المبحث الثاني : تحت عنوان طبيعة العلاقات المغربية الإفريقية

الفصل الثاني: مكانة القارة الإفريقية في السياسة الخارجية المغربية المعاصرة من خلاله تم التطرق إلى موقع القارة الإفريقية في السياسة الخارجية المغربية وعلاقة هذا الأخير (المغرب) مع باقي دول العالم مشددا في تحركاته الدبلوماسية، العسكرية، الأمنية، الاقتصادية...ذاك التعاون جنوب _ جنوب بغية إعطاء العلاقات التي تربطه بالقارة الصبغة الجديدة والتصور الجديد للعلاقات الدولية مع التحرك في الساحة السياسية الدولية ضمن دائرة الإتحاد الإفريقي، هذا الفصل يحتوي على ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول : تحت عنوان المكانة الجيوبوليتيكية والاقتصادية لإفريقيا بالنسبة للمغرب

المبحث الثاني : المكانة السياسية والدبلوماسية لإفريقيا بالنسبة للمغرب

المبحث الثالث : المكانة الأمنية والعسكرية لإفريقيا بالنسبة للمغرب

الفصل الثالث : الاستراتيجية المغربية تجاه افريقيا: التوجهات و التحديات في هذا الفصل تم التطرق إلى جل الإنجازات المهمة التي حققها المغرب خاصة الانضمام لمنظمة الإتحاد الإفريقي خلال السنوات الأخيرة وما

ترتب عنها تداعيات وانعكاسات علي كافة الأصعدة من تعزيز للنفوذ الإقليمي المغربي في القارة السمراء إلى توسيع المشاريع الاستثمارية نتيجة العمل الدبلوماسي الدؤوب، هذا وقد تم التطرق أيضا لتقييم السياسة الخارجية المغربية تجاه افريقيا.

المبحث الأول : توجهات السياسة الخارجية المغربية تجاه افريقيا

المبحث الثاني : تقييم السياسة الخارجية المغربية تجاه افريقيا

الفصل الاول

الاطار التاريخي للعلاقات المغربية الافريقية تجاه افريقيا

تمهيد

حتم الموقع الجغرافي المغربي في سياسته الخارجية أن يكون فاعلا ومتفاعلا مع القضايا الإفريقية الشئ الذي جعل العلاقات المغربية الإفريقية متجذرة في تاريخها ،فالمغرب فعال دائما على المستوى المغاربي العربي في الشؤون الإفريقية رغم أنه انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية "الإتحاد الإفريقي" فالمعرب لا يزال يشارك في تنمية الاقتصاد الإقليمي فإفريقيا بالنسبة له تمثل أولوية من أولويات الدبلوماسية المغربية، فهي تنطوي على فرص اقتصادية وسياسية بقدر ما تنطوي على عوامل تهديد " الاتجار بالمخدرات، الشبكات الإرهابية العابرة للحدود مع تدفقات الهجرة " ناهيك عن الانقسامات الإفريقية فيما يخص مواقفها بشأن قضية الصحراء العربية التي تضعف تموقع المغرب في هذه المجموعة الإقليمية .

هذا وقد سمح الموقع الجغرافي الإستراتيجي للمغرب بنهج سياسية الانفتاح على كثير من الفضاءات من بينها الفضاء الإفريقي بحيث نجد أن المعرب في مختلف مراحل تاريخه قام بتوسيع ترسيخ نفوذه غي القارة الإفريقية فقد كان هو دائما بين الإسلام و إفريقيا السوداء.

تاريخيا تعتبر الدولة المغربية مقارنة بباقي الدول المحيطة بها من أكثر دول المنطقة ثراء من ناحية التاريخ وذلك راجع إلى الدور القيادي الذي اضطلعت به الدولة المغربية منذ عهد الدولة الإدريسية حيث بلغ هذا الدور ذروته بمجيء الدولة الموحدية في عهدها امتد نفوذ الدولة المغربية من المحيط الأطلسي إلى طرابلس مما سمح للمغرب الظهور بصفة رسمية بارزة على الساحة الإفريقية و الأوروبية في عهد الدولة المرابطية.فلقد منحت الظروف التاريخية المجال الخصب لقيام علاقات دبلوماسية مغربية متعددة الأبعاد والمصالح كما أنها متعددة بتنوع الانتماءات القومية الحضارية والقارية بشكل سمح بتعزيز المكانة الجغرافية للمغرب مما سهلت عليه عملية

التعاطي و التواصل مع مختلف الفضاءات التي جعلت منه فاعل و متفاعل مع القضايا الإفريقية ولو بنسب متفاوتة.

الفصل الأول سيتم التطرق إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول : السياسة الخارجية المغربية حسب الملوك الذين حكموا المغرب

المبحث الثاني : طبيعة العلاقات المغربية الإفريقية

الفصل الاول : الاطار التاريخي للعلاقات المغربية الافريقية تجاه افريقيا

المبحث الأول : السياسة الخارجية المغربية حسب الملوك الذين حكموا المغرب

إن أسس السياسة الخارجية للبلاد أصبحت تستند إلى مقتضيات الدستور الجديد الذي حدد في ديباجته أولوياتها وجعل في مقدمتها دائرة الجوار المغاربي والعربي والإسلامي والإفريقي،كما تستلهم هذه السياسة تصوراتها من التوجيهات الملكية السامية، ومن العزم الأكيد الاستفادة من الديناميكية الجديدة بسبب التحولات الإقليمية المؤثرة في المشهد السياسي على الصعيد الإقليمي.[20] ومن هنا فإن أهمية الموضوع تتمثل في إبراز دور كل هذه المحددات التاريخية والجيوسياسية في صياغة توجه صانع القرار السياسي الخارجي المغربي نحو إفريقيا.

إذا كانت العلاقات المغربية الإفريقية تبدو في ظاهرها ذات ملمح اقتصادي إلا أنها سياسية في العمق فالمغرب يبدو في طليعة الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام وتحقيق الانتقال الديمقراطي وفي أكثر من مرة يتدخل المغرب في الدول الإفريقية [21]،وفي تحركاتها الدبلوماسية خاصة خلال ترأسه مجلس الأمن الدولي سنة 2012 /2013 من أجل الحفاظ على وحدة مالي وسلامة أراضيه من تهديد المجموعات الإرهابية.

---

[20] _ يحي بولحية، **محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات** مجلة السياسات العربية،عدد73 ،أفريل 2014 ،ص 120 .

[21] _ **المرجع نفسه**،ص 122 .

المطلب الأول: حكومة سعد الدين العثماني (من 17مارس2017 الى 2019) رئيس مؤقت

مهمة سعد الدين العثماني لم تكن سهلة إلى هذا الحد إذ أخذنا بعين الاعتبار جملة العوائق التي أدت إلى فشل رئيس الحكومة تصريف الأعمال عبد الإله بنكيران في مهمته طوال فترة حكمه، فكيفية إدارة المفاوضات مع الأحزاب تمثل تحديا للعثماني في هذه الفترة قاد العثماني دفة مشاورات تشكيل الحكومة بالكثير من الحكمة خصوصا أمام تمسك زعيم حزب الأحرار "عزيز أخنوش"بمشاركة حزب الإتحاد الاشتراكي في الحكومة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى انهيار المشاورات مع بنكيران الرافض لوجود هذا الحزب في الحكومة[22]، وبتعيين سعد الدين رئيسا للحكومة يكون حزب العدالة والتنمية قد طوى صفحة بنكيران وشرع في صفحة جديدة ليشكل فيها أول تحدي مع إدارة العثماني وبالتالي تشكيل حكومة طال أمدها أكثر من خمسة أشهر .

جاءت تشكيلة حكومة العثماني الجديدة مختلفة تماما عن سابقتها فهي حكومة موسعة تشكلت من ستة أحزاب وهي كالتالي[23]: حزب العدالة والتنمية التجمع الديمقراطي للأحرار الحركة الشعبية الإتحاد الاشتراكي الإتحاد الدستوري إضافة إلى وزراء السيادة وهم تكنوقراط يمثلون القصر في الحكومة.

---

[22] _ أحمد إدريس، **منطقة الساحل الإفريقي وأمن المغرب العربي في المغرب العربي وإفريقيا**، مركز الدراسات المتوسطية ،أنظر الرابط التالي:
http ://politics_ar .com/ar2/ ?p-3003

[23] _ مارينا أوتاي وميريديث رايلي:المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الإنتقال الديمقراطي،**أوراق كارنيعي** الشرق الأوسط سبتمبر 2006 ،ص 120.

الجدول رقم1 : يمثل نصيب كل حزب من المقاعد الوزارية مقارنة بالمقاعد البرلمانية

الأحزاب السياسية	عدد المقاعد في البرلمان ونسبتها	عدد الحقائب الوزارية ونسبتها
حزب العدالة والتنمية	125 مقعد(نحو32 بالمائة)	12 وزير(30.7 بالمائة)
الوزراء التكنوقراط	وزراء سيادة تابعون للقصر	7 وزراء(18 بالمائة)
حزب التجمع الوطني للأحرار	37 مقعد(نحو 9 بالمائة)	7 وزراء(18 بالمائة)
حزب الحركة الشعبية	27 مقعد(نحو 7 بالمائة)	5 وزراء(13 بالمائة)
حزب الإتحاد الاشتراكي	20 مقعد(نحو 5 بالمائة)	3وزراء (7.7 بالمائة)
الحزب الدستوري	19 مقعد(نحو4.8 بالمائة)	وزيران(5 بالمائة)
حزب التقدم والاشتراكية	12 مقعد(نحو3 بالمائة)	3وزاراء(7.7 بالمائة)

المصدر:وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص 25 .

التعليق:

من خلال تحليل بنية هذه التشكيلة الحكومية يمكن ملاحظة تراجع حصة حزب العدالة والتنمية ونسبة تمثيله في الحكومة الجديدة مقارنة مع سابقتها من الأحزاب المشاركة[24]، بحيث تتخلى عن عدد الوزارات المهمة منها وزارة العدل والحريات والتعليم والاتصال كما يعد حزب العدالة والتنمية الحزب الوحيد في الائتلاف الحكومي

[24] _ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص 26 .

الجديد الذي نجح في الانتخابات التشريعية الماضية في زيادة حصته من المقاعد البرلمانية وعدد الأصوات التي حصل عليها لكن بالرغم من ذلك لم ينعكس على تركيبة الحكومة فقد احتفظ بقيادتها.أما بالنسبة للتكنوقراط كانت عودته جد قوية إذ عكست التشكيلة الحكومية المغربية نشاطها بقوة على الساحة السياسية إذ يعد هؤولاء إداريين متخصصين في مجالات اشتغالهم دون انتماء سياسي لحزب معين في المقابل يتم ربط هؤولاء التكنوقراط بالقصر، وهكذا تسنى لحكومة سعد الدين العثماني الحضور القوي للمؤسسة الملكية في إدارة الشؤون السياسية في المقابل عادت الأحزاب الإدارية إلى الواجهة [25].من المتوقع أن يقوم حزب التجمع الوطني بدور رئيسي في الحياة السياسية المغربية خلال المرحلة المقبلة .

1. أهم ما ميز حكومة سعد الدين العثماني

بداية تجدر الإشارة إلى تلك الإعفاءات الملكية المتكررة بالمغرب فهي تكشف عن هشاشة حكومته رغم مرور عام ونصف فقط على تعيين العثماني، إلا أن هذه المدة القصيرة شهدت هزات وإعفاءات متكررة غي صفوف الوزراء والمسؤولين من طرف العاهل المغربي [(26)]، هذا إن دل على شئ فإنما يدل هشاشة الحكومة الضعيفة فحكومة العثماني لم تتخذ خطوات جادة نحو مكافحة الفساد ومواجهة الاقتصاد الريعي. فمحاربة الفساد من أبرز العراقيل التي يواجهها النموذج التنموي في المغرب .

تراجع مؤشر الحكومة الإلكترونية خاصة عام 2018 مما دعا العثماني إلى ضرورة التحرك نحو إستراتيجية جديدة للتحول، تنص على وضع إستراتيجية في المجال الرقمي تنطلق منها مشاريع التنمية الرقمية بالبلاد خصوصا وأن المعرب كانت تحتل المرتبة 85 لتتراجع للمرتبة 110 من أصل 193 دولة عضو عبر العالم

[25] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،**مرجع سابق**،ص 29 .
[26] _ مراد فلاح: القانون الإداري والعلوم السياسية، **جريدة القانون الإداري**،العدد 603، ص 12 .

.فالمغرب تراهن على التحول الرقمي من أجل إحداث طفرة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنه بحاجة إلى رؤية مندمجة تترجم التحول الرقمي وتضمن الاستفادة القصوى من التكنولوجيات ا الرقمية [27].

المطلب الثاني: حكومة الملك محمد الخامس (من مارس 1961الى جويلية 1999)

من أصعب القضايا التي واجهت حكومة الملك محمد الخامس خصوصا بعد عودته الى البلاد من المنفى صعوبة التكيف مع المطالب التي وضعتها الحكومة الفرنسية كشرط للشروع في مفاوضات مباشرة، والتي تمثلت في إيقاف العمليات العسكرية لجيش التحرير المغربي ونزع سلاحه وتكوين حكومة وطنية تتولى مسؤولية حفظ الأمن وحماية الأجانب وممتلكاتهم .كان الغرض من وراء هذه الشروط هو إيقاف عمليات جيش التحرير وحركات المقاومة وإيقاف الدعم المغربي للثورة الجزائرية وللجالية الجزائرية المقيمة في المغرب والتي تحظى بعطف الشعب المغربي وعلى كل المستويات والأصعدة [28]،كان على الملك محمد الخامس ان يعالج بكل حنكة وتبصر دبلوماسي هذا الملف المعقد والشائك أي كيف له أن يوفق بين مطلب فرنسا في نزع سلاح جيش التحرير المغربي في المقابل هو بأمس الحاجة لمساعدته في بناء الدولة المغربية حديثة النشأة .ولحماية عرشه عند الضرورة،ومن جهة ثانية كيف له أن يحتفظ بهذه القوة الوطنية الموالية للعرش والتلويح بها عند الضرورة كقوة سياسية وعسكرية ضاغطة في المفاوضات مع فرنسا،مما يعني الاستمرار في دعم ومساندة الثورة الجزائرية وأخيرا كيف يحافظ على مكانته وسمعته التي بدأت تتعزز وطنيا وجهويا وقاريا بعد عودته من المنفى .

- **العودة من المنفى و الاستقلال :**

---

[27] _ مراد فلاح: **مرجع سابق**، ص15 .

[28] _ علال الفاسي، **الحركات الإستقلالية في المغرب الغربي**(الدار البيضاء:مطبعة النجاح ،ط.6 ،2003)،ص. 369 .

بنفي محمد الخامس خارج البلاد حدثت نقطة تحول هامة في صراع الشعب المغربي للحصول على استقلاله وفي الحقيقة لم يكن المغاربة جميعا ومن بينهم سكان وادي زم، يتصورون أبدا إمكانية قيام السلطات الفرنسية بنفي الملك محمد الخامس إلى الخارج لكن بعد تنفيذ العملية ساد صمت رهيب في البلد ،فالعمل الذي قامت به فرنسا أدى إلى إقفال باب التفاهم والحوار السياسي معها في المقابل تم فتح باب جديد هو باب العنف والثورة المسلحة والحركة التحريرية،التي تتخذ من القتل والحرق والتخريب الوسائل الكفيلة بتحقيق مطالبها ،فانقلبت كل الحسابات خاصة بعد أحداث 20 أوت 1955 بوادي زم التي حققت كل أهدافها بنجاح كبير.فيكفي القول بأنها قد كذبت الإدعاءات الفرنسية التي كانت تعتبر سكان البادية مضادين لسيدي محمد بن يوسف[29].

لقد جعلت انتفاضة وادي زم السابقة الذكر الحكومة الفرنسية أمام سياسة الأمر الواقع وأرغمتها على تغيير مواقفها إزاء القضية المغربية ككل.لقد بات واضحا باستمرار أن التواجد الفرنسي بالمغرب لا يمكن أن يطول لأن ذلك يتطلب إمكانيات عسكرية ومادية ضخمة للوقوف في وجه كل انتفاضة محتملة وبهذه الأحداث أخرجت القضية المغربية من الجمود وانطلقت نحو الحسم النهائي فيها.أمام هذا الوضع كان تراجع فرنسا في المغرب يتمثل قبل كل شيء في عودة الملك محمد الخامس الى ببلاده ،وإن كانت فرنسا ستحاول وضع صمامات الآمان اللازمة لكي تمنع من تهديد المغرب بعد عودة محمد الخامس إليه لسلطتها ونفوذها في شمال إفريقيا فبدأت العملية بتصريحات جرانفال ثم تصريحات من التهامي الجلاوي أعلن عن مشاركته للمغتربة بعودة محمد الخامس الى سدة الحكم[30]،إذ يعتبر هذا انتصار كبير للملك وللحركة الوطنية في حد ذاتها،فجاءت فرنسا بمحمد الخامس في مدينة نيس الفرنسية والهدف من ذلك التفاهم معه في أمر عودته للبلاد واعتلاء سدة

---

[29] _ جلال يحي،**المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والإستقلال**(باريس: الدار القومية،د.ط ،1996)،ص. 165 .

[30] _ **المرجع نفسه**،ص. 167 .

الحكم...تم تشكيل مجلس وصاية على العرش من أربعة أعضاء كان من بينهم السيد "**لمبارك البكاي**"، "**باشا صفروا**" الكولونيل السابق في القوات الفرنسية والذي كان قد رفض التوقيع على وثيقة عزل محمد الخامس.

بدأت المحادثات في **سان كلو** والواقع أن محمد لم يصر كثيرا على التفصيلات لأنه كان يعلم أن فرنسا تحاول الاحتفاظ بماء وجهها وشارك في هذه المفاوضات عدد من الساسة المغاربة ومن رجال الاستقلال لينتهي الأمر بإصدار تصريح **لاسيل كلو** في 6 نوفمبر 1955 ،منح فيه مجلس الوصاية كامل السلطة والصلاحيات لإدارة شؤون البلاد وتأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية للبلاد وينص على استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مرتبطة في تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل ،أو بما يسمى بالاستقلال داخل حدود التكامل وأخيرا نص على إقامة ملكية دستورية حسب رغبة محمد الخامس نفسه وكان استقبال الملك المنفي محمد الخامس في بلاده استقبال شعبي منقطع النظير بل كان عاملا فعالا في تطور الأوضاع والعلاقات بين القوى الموجودة في المغرب[31]، في ذلك الوقت هذا ولا يمكن ان ننسى رجال جيش التحرير المغربي الذين ظهروا كقوات مغربية وطنية كوسيلة ضغط هامة على الفرنسيين تم تأجيرهم بضرورة الاعتراف بإنهاء نظام الحماية والاعتراف باستقلال المغرب دون هذا التكامل الغير واضح مع فرنسا.

لكن عملية بناء الدولة المغربية الحديثة كانت تلقى عليها بمسؤوليات جديدة وخاصة في ذلك الوقت الذي لم تكن فيه العلاقات المغربية، قد استقرت بباقي دول العالم بالإضافة إلى ذلك استمرار الثورة في الجزائر كان يمثل تهديد واضحا للنفوذ الفرنسي فأي تعاون بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري يهدد بالإساءة للعلاقات بين البلدين من جديد[32]،وكأن المغرب يجتاح إلى إنشاء قواته الملكية الحديثة حتى يدافع عن التراب

---

[31] _ عمار بن سلطان وأخرون، **سلسلة المشاريع الوطنية_ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954** (الجزائر:مطبعة الديوان،ط.3 ،2007)،ص. 110 .

[32] _ عبد السلام الغازي، المغرب وثورة التحرير،**مجلة الذاكرة الوطنية**،عدد 78،ماي 2005 ،ص. 193 .

المغربي.وهكذا أصبح المغرب بقيادة الملك محمد الخامس دولة مستقلة ذات سيادة ومن هذا المنطلق أصبح عليه أن يصفي مشكلاته مع الدولة صاحبة الحماية القديمة ويتعامل مع الدول المجاورة والمكافحة من أجل استقلالها وبالتالي كانت مرحلة جديدة في تاريخ البلاد.

الخلافات المغربية _ الجزائرية وقضية ترسيم الحدود:

أن القرارات والمواقف السلبية والغامضة الذي اتخذه المغرب تجاه الثورة الجزائرية ساهمت بشكل كبير في توتر العلاقات الجزائرية المغربية ودليل ذلك ما حدث عام 1957 عندما كان **علال الفاسي** يخطط إلى مغربة بعض المناطق الحدودية وينسب المجهود العسكري لجبهة التحرير في الحدود إلى أنه عمل تلقائي لسكان مواليين للعرش المغربي[33].لقد حاول جيش التحرير المغربي التوغل في المناطق الجزائرية وذلك من أجل نشر دعاية وهي أن سكان هذه المناطق مغاربة ولا تربطهم أي علاقة بالجزائر،هذا الإدعاء أثار حفيظة جبهة التحرير الوطني فاحتجت هذه الأخيرة، وكان رد الحكومة المغربية على احتجاج الجبهة هو مواصلة مواقفها السلبية حيث قامت بالضغط على سكان المناطق الحدودية ودفع بعض أعيان القبائل إلى التصديق على بلاغ حزب الاستقلال الموجه إلى الملك محمد الخامس والمطالب بضم هذه المناطق للمغرب وفي نهاية عام 1957 وبداية عام 1958 تقدم جيش التحرير المغربي على الحدود الجزائرية المغربية واصطدم مع اللاجئين الجزائريين وهنا تدخل قادة الثورة لوقف هذه الإجراءات التي أربكت نشاطاتهم هناك .

فالخلافات الحدودية كانت حديث السلطات الرسمية المغربية بعد كل لقاء يجمعهم مع جبهة التحرير الوطني[34]،وحسب ما جاء على لسان **يوسف بن خدة** أن هذه المسألة ليست جديدة على الجزائريين وإن التفاوض قائم ومفتوح بين الطرفين ،أما محمد بوضياف الرئيس الجزائري في وقت سابق فقد قال ان الحكومة

---

[33] _ عمار بن سلطان وأخرون، **مرجع سابق**، ص. 115 .
[34] _ عبد السلام الغازي،**مرجع سابق**،ص. 195 .

المغربية ظلت تلح على مسألة الحدود.في **أكتوبر 1958** تفاقم الوضع فتدخلت الحكومة المؤقتة من جديد لوضع حد لهدا المشكل،فطلبت من محمد الخامس التدخل لحل الخلافات،هذا الأخير لم يتأخر وطلب معالجة القضية ووضع حدا للتجاوزات التي يقوم بها الجيش المغربي ضد الجزائريين وأمر بمعاقبة كل من له علاقة بتأزم العلاقات الجزائرية المغربية.

المطلب الثالث: حكومة الملك محمد السادس (من23جويلية1999الى ؟)

يعود الحديث بقوة في المغرب عن المربع الملكي أو ما يعرف "بحكومة الظل" في خضم ولاية الحكومة الحالية التي يقودها حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية، يترأسها عبد الإله بنكيران مع تكرار تصريحات الأخير بوجود دولتين داخل المغرب وبأن حزبه وصل للحكومة وليس للحكم "حكومة الظل" المربع الملكي النخبة الحاكمة[35]، محيط الملك كلها مسميات في المغرب عن شخصيات سامية ذات نفوذ كبير وتلعب أدوارا هامة في المشهد السياسي بالبلاد وتكاد تعود إليها أغلب القرارات والتوجهات الإستراتجية في الشأن السياسي والاقتصادي للمملكة المغربية.

خضعت حكومة التناوب لتعديلات يذكر أن الحكومة تعايشت مع طائفة المحللون و وزارات السيادة إلا أنه مع مرور الوقت انتهت تجربة التناوب التوافقي بإيعاز من الملك محمد السادس [36]، القرار لقي انتقاد حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي وصفه بأنه خروج على المنهجية الديمقراطية لكنه عاد ليقبل المشاركة في الحكومة بحجة مواصلة الإصلاحات التي بدأتها حكومة اليوسفي .

1. حصيلة التناوب التوافقي:

[35] _ الدبلوماسية المغربية في إفريقيا:مقاربة مجددة لأولوية إستراتجية ،**ملتقى السفراء المغاربة** المعتمدين في افريقيا.جوان 2012 .
[36] _ **المرجع نفسه**.

استمرت حكومة التناوب التوافقي إلى غاية 2002 وكانت الحصيلة التجربة مثيرة للجدل بين من اعتبرها مرحلة تأسيسية تضمنت تدابير هيكلية تهيئ أرضية الحكامة والإصلاح ومن اعتبرها محدودة الإنجازات خصوصا بعياب ذاك التحسن الملموس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية [37]،بل اعتبر البعض أن المملكة كانت مستفيدة الوحيدة من التجربة التي ضمنت لها انتقال سلس للحكم من الحسن الثاني إلى محمد السادس.

في مجال حقوق الإنسان كان هناك هيئة مستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وتسوية الوضعية المالية والإدارية للموقوفين لأسباب سياسية أو نقابية من موظفي الدولة أو المؤسسات العمومية مع توسيع فضاءات الحريات العامة وتحصينها (تغيير قانون الصحافة وقانون الجمعيات والتجمعات) بالإضافة إلى التمكين السياسي للمرأة. من جهة أخرى شملت الحصيلة فتح ورشات إصلاح منظومة تربوية مع الحفاظ على مؤشرات التوازن المالي الكلي في ظروف سلبية في المقابل تقليص حجم المديونية وإطلاق مشاريع النهوض بتنمية العالم القروي[38].

2. تكريس إصلاحات محمد السادس

واكب اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999 توقعات أولية كبيرة بأن يشهد المغرب في عهده موجة جديدة من الإصلاحات تكون أوسع نطاقا منذ البداية حاول الملك أن يعطي على العموم صورة مخالفة عن صورة أبيه فلقد تميز عهد الملك السادس بإصلاحات جديرة بالذكر منها إتمام مشروع تعديل المدونة الذي كان قد دشنه والده شهورا قبل وفاته .

---

[37] _ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:**قراءة في تشكيلة الحكومة المغريبية الجديدة ومستقبلها**،أفريل 2017 ،ص 4 .

[38] _ **المرجع نفسه**،ص 7 .

بالنسبة لقانون الأسرة الجديد معارضة شديدة من لدن الجماعات الإسلامية التي نظمت مظاهرات ضخمة ضده في الدار البيضاء، فالقانون لم يكن جاهزا إلا في شهر فيفري 2001 إذ تم رفع سن الزواج من 15 سنة إلى 18 سنة كما أنه خول للمرأة حق الطلاق بالتراضي[39]، وحد الرجال في الطلاق بشكل إنفرادي ووضع قيود على تعدد الزوجات على الرغم من المشاكل المرتبطة بالتنفيذ كضعف تنفيذ القضاة ويبقى هذا الإصلاح ذات أثر بالغ ومما يجعل المغرب أفضل بكثير من دول أخرى في المنطقة خاصة في مجال حقوق المرأة ،أصبحت المرأة المغربية اليوم تتمتع بحقوق مستقلة أكثر من السابق .

علاوة على ذلك تم إنشاء هيئة مستقلة لمحاربة الرشوة في شهر أكتوبر 2005 لكن مع الأسف لم تر هذه الهيئة النور لحد الساعة ،وليس ثمة أي مؤشر يدل على أن هذه التدابير كان لها وقع على تقليص مستويات الرشوة الشيء الذي يحدث للأسف في كل البلدان التي تتبنى إجراءات مضادة[40] ، للرشوة لكن ومع ذلك تلك التدابير ساهمت في خلق نقاش عمومي واسع حول المسألة وفي تعبئة هيئات المجتمع المدني .

بالنظر إلى ما تحقق لا يمكن القول إطلاقا أن الإصلاحات التي دشنها الملك الحسن الثاني واستكملها محمد السادس كانت مجرد عمليات فالتغيير الذي شهده المغرب أمر واقع إذ صار المغرب أكثر انفتاحا، فالمواضيع التي كانت محرمة في السابق أصبحت محط نقاش بحت على صفحات صحافة مستقلة جديدة سمح لها بالتطور إلى جانب مثيلتها الرسمية بالإضافة إلى ذلك تم الاعتراف بانتهاكات الماضي ووضعها محل النقاش. ومع ذلك تنفيذ السياسات الجديدة في العديد من المجالات لم يواكب هذا التطور إذ أن هناك فرقا كبيرا بين الإقرار بحق المرأة والتنديد بالرشوة ومحاربتها فعليا[41].

---

[39] _ محمد الغربي:**بداية الحكم المغربي في السودان الغربي**،(الكويت:مؤسسة الخليج للطباعة والنشر،د،ت)،ص 15.

[40] _ عبد الله مولود:الموريتانيون يتفحصون أبعاد وانعكاسات زيارة ملك المغرب لباماكو وأبيديجان المغرب يفعل محاور استقطاب تتجاوز أدوار موريتانيا والجزائر **"القدس العربي** 2019/05/14 على الرابط التالي: http://WWW.AJQUDS.CO.UK/P=137107

[41] _ بوحنية قوي:استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي ،**مركز الجزيرة للدراسات** 2019/02/15 على الرابط التالي:

لكن هذا لا يمنع القول بأن المغرب حقق تقدما ملموسا على درب الانفتاح بين قوانين تتناغم أكثر من تلك التي تنظم الحياة في المجتمعات الديمقراطية بالإضافة إلى ذلك من شأن التدابير الإصلاحية التي تم اتخاذها لحد الآن أن تولد إصلاحات أخرى وتدفع باتجاه التغيير، ورغم أن هيئة الإنصاف والمصالحة حصرت عملها في الفترة الممتدة 1999/1956 لم تكن الإصلاحات التي قام بها محمد إصلاحات سياسية حقيقية أدت إلى تغيير توزيع السلطة وطبيعة النظام السياسي لا يزال الملك يملك كامل الصلاحيات والسلطة التي تظل غير مقيدة بأحكام دستورية، وبمبدأ المراقبة والتوازن المؤسساتي ويبقى الملك حر في الأخذ بنتائج الانتخابات عند تشكيل الحكومة أو تجاهلها[42] ،بينما لا يزال مستشاروه يراقبون أعمال الحكومة وبالتالي بعد حوالي عشرين سنة على الإطلاق مسلسل الإصلاح لم تبدأ عملية الدمقرطة في المغرب بعد.

3. الحلقة المفقودة في عملية الإصلاح في المغرب

إن الغائب الأبرز عن المشروع الإصلاحي للملك محمد السادس يكمن في التدابير التي تضم النظام السياسي على خلاف الإصلاحات الأخرى التي دشنها والده واستكملها هو، مع مرور الوقت أوقف محمد السادس مسلسل الإصلاح السياسي في هذا الصدد يقول بعض المحللين:" إن التعديلات الدستورية المؤدية إلى نظام الغرفتين هدفت إلى إضعاف البرلمان عوض تقويته عن طريق الرفع من عدد الأعضاء المنتخبون بصفة غير مباشرة من طرف المجالس المحلية المحافظة والموالية للقصر في النظام القديم، فقط ثلث أعضاء البرلمان الأحادي الغرفة كانوا ينتخبون بالاقتراع الغير مباشر لكن حاليا تنتخب الغرفة العليا بهذا الشكل أي 45 بالمائة من مجموع أعضاء البرلمان "كما أن توسيع مجالات اختصاص البرلمان بقي من دون جدوى [43] ، بما أن للملك حق الاعتراض في نهاية المطاف على ما يصدره البرلمان أو يعدله أو يوقفه.

---

http://STUDIES.ALJAZEERA.NET/REPORTS/2012/06/20126310429208904.HTML

[42] _ محمد الغربي:**مرجع سابق**،ص 20.

[43] _ محمد كمال بلحاج:العلاقات المغربية الإفريقية وهواجس الحد من الهيمنة الغربية،**مجلة السياسة الدولية**،عدد 75 ،افريل 2017 ،ص 120 .

رغم أنه كان لا يريد أن يمنح للبرلمان سلطة حقيقية وبالتالي ضرورة التحرك لتغيير ملامح نظام ظل كما هو لمدة ثلاثين سنة لتكون النتيجة في الأخير حكومة التناوب(*) لكن هذا الأخير لم يغير الديناميكية السياسية للبلد بفعل ضم الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، إلى حظيرة الأحزاب الموالية للقصر وتحويلها من أحزاب معارضة إلى جزء من خدام العرش والحاشية الملكية وبالتالي فشل التناوب في خلق مسار مستدام من التغيير [44].

علاوة على ذلك لم يحاول محمد السادس أن يغير النظام الغير رسمي لشبكات الزبونية والعلاقات الشخصية التي مافتئ يعتمد عليها القصر، بل عمل على استبدال الأفراد الأوفياء لوالده بالموالين له وفي محاولة منه لتغيير أسلوب عمل الحكومة ، كان يهدف الملك محمد السادس إلى جعله أكثر فاعلية لا أكثر ديمقراطية وظل يعتمد على تدجين المناوئين وتفاعل أعضائها مع الضغوط الرامية إلى الإصلاح، بالتحكم لوحده في برنامج العمل الخاص بالإصلاح عن طريق إحداث لجان ملكية يختار أعضائها بعناية تكون مكلفة بدراسة المسائل التي تثيرها المعارضة وتنفيذ التغييرات حسب شروطه[45].

باختصار استغل محمد السادس سلطة الملك لتحسين وضعية حقوق الإنسان وتعزيز مكانة المرأة وحقوقها في المقابل التعبير عن خروقات الماضي ومشكل الرشوة والمحاباة، وليس لفتح الطريق أمام المشاركة السياسية الفعالة في ظل تقوية المؤسسات التي يمكن أن تقوم بدور المراقبة والتوازن ، وبالتالي ملكيته تعتبر بالفعل ملكية تنفيذية لكن ليست بالفعل ملكية دستورية من حيث المعني العادي لها فالملك[46]، يتمتع بالسلطة التنفيذية يكون نطاقها معروفا ومحددا من طرف الدستور.

4. أفاق الإصلاح:

---

[44] _ محمد كمال بلحاج ، **مرجع سابق** ،ص122.

[45] _ غريبة صنية:**الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية الملكية_ دراسة للنظام السياسي الملكي المغربي_** مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015، ص 320.

[46] _ محمد محمود السيد:مفهوم الإصلاح السياسي ،**الحوار المتمدن**،عدد 3555 ،أوت 2011 ،ص 130 .

هناك طريقتين للتفكير في الإصلاح السياسي في المغرب الأولى تتمثل في اتخاذ التدابير اللازمة لتحويل النظام السياسي إلى نظام أكثر ديمقراطية، في حين تتجلى الطريقة الثانية في تصور هيكلية سيرورة النظام السياسي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تنفيذ هذه التدابير وفي حالة المغرب تبدو الإصلاحات اللازمة واضحة لكي يصبح بلدا ديمقراطيا[47]، يتعين على المغرب أن يحد من سلطة الملك مع ضرورة الفصل بين السلطات التي تتمركز جميعها الآن يدي الملك الذي يمثل هرم السلطة السياسية وأن يسمح لمؤسسات منتخبة مسؤولية أمام الشعب بالقيام بدور حقيقي في تسيير البلد بمعنى أخر ينبغي على المغرب أن يأخذ بمنعرج التحول من الملكية التنفيذية إلى الملكية الدستورية ،وفي حالة المغرب تبدو الإصلاحات اللازمة جد واضحة[48].

كل الأحزاب السياسية تساند فكرة تعديل الدستور لتحقيق التغيير في الهرم السياسي لكنها في حقيقة الأمر لا تسعى ولا تبذل أي جهد للوصول إلى ذلك كونها منشغلة في الوقت الراهن بتحصين موقعها ضد ما تسميهم بالإسلاميين أكثر من انشغالها بدعم مسلسل دمقرطة النظام السياسي، لن يأتي الإصلاح السياسي من الأعلى بشكل عفوي ولا يوجد لحد الساعة بوادر ضغط من القاعدة الشعبية يمكن أن تثير حفيظة الملك[49].

وحتى يخطو المغرب باتجاه الديمقراطية يجب أن لا تنبثق المبادرة أو الضغط على الأقل من القصر فقط ، بل من القوى السياسية الأخرى لكن هل من الممكن تصور مسار سياسي يمكن أن يقنع الملك أو يجبره على تغيير المنحى والقبول بتقليص دوره؟ هل يمكن أن ينشأ توازن جديد للقوى السياسية بإمكانه تحقيق هذه النتيجة ؟ من دون تغيير موازين القوة قد يصير المغرب بلد أكثر حداثة وفاعلية لكنه لن يكون أكثر ديمقراطية بفعل غياب هذا التغيير في ميزان القوة تظل المبادرات الملكية لتعزيز حقوق الإنسان والسماح بمناقشة القضايا الهامة

---

[47] _ غريبة صنية:**مرجع سابق**،ص 322 .

[48] _ **المرجع نفسه** .

[49] _ السيد نعمة:**النظم السياسية في الشرق الأوسط**(بغداد:شركة النشر والطبع ،1999)،ص 220 .

في الصحافة وغيرها ضعيفة [50]،وبعيدة كل البعد عن طرحها وان كان من المستبعد جدا أن يقوم الملك بإلغاء التعديلات التي طالت مدونة الأسرة أن تكرر انتهاكات حقوق الإنسان بالشكل الصارخ الذي ارتكبت فيه خلال السنوات الماضية فإنه من المحتمل أن يعود النظام مجددا لاستعمال مزيد من القمع[51]، ويعتقد بعض المغاربة أن ذلك يحدث حاليا ويتوقف إصلاح النظام السياسي وجل الإصلاحات السياسية الكبرى الأخرى على حساب ظهور قوى أخرى تعتمد على عطايا الملك لضمان بقائها أو للمحافظة على موقعها وسط الهيئات الأخرى.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات المغربية الإفريقية

علاقات المغرب مع إفريقيا وإن طبعتها بعض من عناصر التقارب منذ استقلال المغرب، إلا أنها عرفت ما يمكن تسميته بسوء الفهم الكبير الذي طبع هذه العلاقات لفترة زمنية طويلة تمتد إلى الوقت الحاضر لكن في مرحلة

[50] _ الكواري علي خليفة واخرون ،**مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002)ص 420.

[51] _ الكواري علي خليفة واخرون،**مرجع سابق**،ص. 421 .

لاحقة تنبه المغرب إلى عدم جدوى سياسيته السابقة بعد دخوله في معترك شبه العزلة الإفريقية [52]،الأمر الذي دفعه إلى نهج سياسة جديدة فيما يخص علاقاته مع الدول الإفريقية على وجه الخصوص باعتماد مقاربة خاصة تتجاوز مخلفات المرحلة السابقة، التي غذاها الصراع بين المعسكرين الليبرالي و الاشتراكي وتقوم على بعد واحد مصلحي لكن ليس ارتكازا على المعطيات السياسية وحدها، بل أن تشمل الجانب الاقتصادي عموما والتجاري على وجه الخصوص كآلية جديدة لفتح الأبواب الإفريقية أمام الدبلوماسية المغربية [53] .

فالمغرب يحرص كل الحرص على تمتين العلاقات مع دول الجوار وضمن هذا الإطار يقول الملك محمد الخامس" أما علاقتنا مع العمق الإفريقي الذي يشكل مجالا لفرص واعدة فإننا حريصون على نهج مقاربة متجددة قائمة على التضامن ومبنية على تعزيز الأمن والاستقرار خاصة في منطقة الساحل والصحراء فضلا عن خلق شروط التنمية البشرية تسهم في النهوض بالقطاعات الاقتصادية في الدول الإفريقية طبقا لأهداف الألفية للتنمية"[54].

تمثل القارة الإفريقية مجالا خصبا للإستثمار بسبب نمو المتنج الداخلي الإجمالي الذي يفوق 5 بالمائة والسبب الثاني يعود للنمو المطرد لسكان القارة،إضافة إلى ذلك هذه الرؤية من زاوية المغرب تعد علاقات تمتين بالقارة ومن بين الأولويات الأساسية خاصة في ظل تزايد الحضور العالمي بالمنطقة منها الصين،فرنسا،الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: في مسار العلاقات المغربية الإفريقية

---

[52] _ باسك محمد منار، **محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية** ،أنظر الرابط التالي:
http :ARABSFORDEMOCRACY.ORG/UPLOADS/…MORR_MA ?AR2013)

2 _ مجمد محمود السيد، **مرجع سابق** ،ص 223 .

[54] _ يجي بولحية،محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب إفريقيا وجنوب الصجراء الثوابت والمتغيرات،السياسات العربية، **السياسة الدولية** ،عدد 73 ،أفريل 2018 ،ص 111 .

لم يتبنى المغرب الحلول الأمنية والعسكرية بل اختار أسلوب التنمية قصد تجفيف منابع الإرهاب والتقليل من تصاعد موجات الصراعات المسلحة وظهور بوادر البلقنة السياسية في المنطقة .

فالمتتبع لمسار السياسة الخارجية المغربية يجد أن العلاقات التي تربط المغرب بالدول الإفريقية تبدو في ظاهرها ذات ملمح اقتصادي[55]، إلا إنها في العمق ذات طابع سياسي إذ يبدو المغرب في طليعة الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام وتحقيق الانتقال الديمقراطي ببعض الدول الإفريقية،جنوب الصحراء وفي غالب الأحيان يتدخل المغرب للدفاع عن الشرعية السياسية كما حدث في غينيا وفي تحركاته الدبلوماسية خلال رئاسته لمجلس الأمن الدولي سنة 2013/2012 من أجل الحفاظ على وحدة مالي وسلامة أراضيه من تهديد الجماعات الإرهابية المتطرفة، ومما لاشك فيه أن وزن الدولة في مجال الجيوبوليتيك يتحدد وفق ما تملكه من قوة اقتصادية ودبلوماسية[56].

1. الساحل الإفريقي:

منطقة الساحل الإفريقي لها معنى جيوسياسي أوسع يأخذ بعين الاعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى أي بإضافة دول الشمال الإفريقي خصوصا دول المغرب العربي .المنطقة تحتوي على عدة أزمات البعض منها مزمن نذكر منها [57]:أزمة الطوارق، النزاعات العرقية و الإثنية...و البعض الآخر ناتج عن فشل الدولة وضعفها إذ تعد المنطقة فضاء خصب للجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها منها ترويج المخدرات، الهجرة الغير شرعية، الجريمة الإلكترونية، تبيض الأموال، تهريب السلاح، الاتجار بالبشر.....الخ الأمر الذي جعل المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية ، تتفاوت فيما بينها حسب درجة الخطورة من جهة أخرى تصر الجزائر على تحميل المغرب مسؤولية بعض الأعمال الإجرامية الإرهابية، في حين المغرب ينبه

---

[55] _مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ،20 أكتوبر 2001 على الرابط: http://WWW.STUDIES.ALJAZRREA.NET/REPORTS/2011/10/201120123249824.HTML

[56] _أحمد إدريس، **مرجع سابق**،ص 159 .

[57] _ باسك محمد منار ،**مرجع سابق** .

إلى أن المنطقة على وشك التحول إلى أفغانستان جديدة ويعتبر ما يجري فيها تهديدا للأمن القومي المغربي خصوصا وان منطقة الساحل الإفريقي بها دول مجاورة للمغرب منها موريتانيا مثلا[58].

كل ذلك حول المنطقة إلى بؤرة تهدد السلم والأمن الدوليين لكن حل هذه المعضلة يتطلب بالموازاة مع الحل العسكري وضع استراتيجيات شاملة للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، في المقابل تأهيل مؤسسات دول الساحل إذ أن ثورات الربيع العربي في كل من تونس،ليبيا،اليمن،سوريا،ومؤخرا الجزائر قد جعلت من المغرب يراقب الوضع دون أن يتخذ مواقف واضحة خشية انتقال عدوى هذا الحراك السياسي، لذلك بادر إلى اتخاذ جملة من التدابير اللازمة كانت تصب أغلبها في قالب الإصلاحات السياسية لكن يبدو أن الإستراتيجية المغربية تجاه إفريقيا ترتبط بعدة محددات أبرزها كالتالي[59]:

2. قضية الصحراء الغربية:

من الواضح أن ملف الصحراء الغربية من أعقد الملفات السياسية ضبابية نظرا إلى التعقيدات والخلافات البينية التي ارتبطت بها فمنذ أن تناولت الأمم المتحدة هذه القضية في السبعينات ورغم جهودها الدؤوبة والمستمرة لحل مشكلة الصحراء الغربية إلا أنها باءت بالفشل حيث تعددت قرارات مجلس الأمن بشأن الخيارات المطروحة والتي تمثلت في في خيار الاستفتاء وخيار التقسيم مع أن الشعب الصحراوي يقبل فقط بقيام جمهورية صحراوية عربية ديمقراطية والاعتراف بسيادتها في الوقت ذاته المغرب يعلن عن خطة بديلة إعطاء المغرب الحكم الذاتي لكن تحت الوصاية المغربية وهذا ما يرفضه الشعب الصحراوي.

علاوة على ذلك التوتر القائم بين الجزائر والمغرب بشأن الملف الصحراوي يبعد كل الشراكات الأمنية الممكنة نظرا لغياب الثقة بينهما على الرغم من تصريحات الخارجية المغربية والجزائرية بأن النشاطات الإرهابية في المنطقة

---

[58] _ أمحند برقوق،**منطق الأمننة في ساحل الأزمات**،29 أفريل 2015 ،انظر الرابط التالي:
http://POLITICS AR.COM/ARE2/?P=3003

[59] _ صبري الحو، سياسة المغرب الإفريقية وتأثيرها على نزاع الصحراء،**مركز الجزيرة للدراسات**،نوفمبر 2017 .

المغاربية يشكل تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار بات مشكل الصحراء الغربية يجعل من فرض تصور محدد ومشترك حول التحديات الأمنية للمنطقة أمر مستبعد جدا.

ويمكن قراءة التحرك المغربي ضمن أجندة الصراع الخفي والمعلن بين البلدين فقد ردت الجزائر مباشرة بعد لقاء القادة الجدد في مالي وتوقيع بعض الاتفاقيات الأمنية والعسكرية وأثبتت الجزائر أن رؤيتها تقوم على النهج السياسي الوقائي مع ضرورة إيجاد البديل الاقتصادي والاجتماعي لقضية الصحراء الغربية، غير أن هذا التوجه السياسي الجزائري لم يكف لدرء التهديد المغربي والحد من نشاطه المتزايد ضد الصحراويين.

3. مطلب فتح الحدود بين المغرب والجزائر:

ان استمرار إغلاق الحدود منذ 1994 بين البلدين يبعد كل فرضيات التعاون والشراكة الأمنية ويفتح المجال لتبادل الاتهامات حول انفلات المراقبة والإنزلاقات الأمنية وهو ما جسده الوضع حاليا[60]، إذ يرتبط المغرب مع البلدان الإفريقية بأكثر من 500 اتفاقية للتعاون تشمل مختلف المجالات والقطاعات السياسية،الدبلوماسية، الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية والدينية إلى جانب اتفاقيات متعددة الأطراف تشكل بدورها آلية متجددة تمكن هذه الدول من الاستفادة من الخبرة المغربية في مجال التقنيات وكذا من تمويلات ثنائية ومتعددة.

ان التطورات الأخيرة في منطقة الساحل والصحراء خصوصا مع انكفاء الجزائر الدواة الجارة على نفسها جراء الخلافات السرية الطاحنة المتعلقة بخلافة بوتفليقة وتراجع الدور البوركينابي في المصالح المالية كلها عوامل تمنح المغرب دور جديد ،ومتنفس في الحوار الوطني المالي وهو ما يفسر طلب الرئيس المالي ملك المغرب أداء دور في هذه المرحلة التاريخية الجد مهمة المغرب تعامل مع القضية المالية بنظرة واقعية مبنية على معرفة عميقة بالنسيج السياسي والإثني والثقافي والمالي والأزوادي، كجزء لا يتجزأ منه وعليه فكل إقصاء للحركة الأزوادية والتركيز

[60] _ يحي بولجية ، **مرجع سابق**، ص 125 .

فقط على دعم الحكومة المالية وحده لا يمكن أن يعطي نتائج إيجابية لا سيما فيما يخص وحدة مالي الترابية وسلامتها واستقرارها مستقبلا وهذا ما لايريده المغرب والمجتمع الدولي الوصول اليه [61].

مما لا شك فيه أن التقارب المالي المغربي يثير مشكلات حقيقية أمام المؤسسة العسكرية الجزائرية ،وبالتالي المغرب من هذا المنطلق نهج سياسة القطيعة مع البلدان الإفريقية التي تعترف بجبهة البوليساريو ليتبين فيما بعد أن توجهه هذا عمق من عزلته الدبلوماسية والاقتصادية فدفعه ذلك إلى مراجعة علاقاته السياسية مع إعادة برمجتها وفقا لما يتماشى مع مصالحه ، في المقابل ضرورة التشديد على الأبعاد الدينية والأمنية والعسكرية [62]،مستفيدا من الدعم الغربي ومساندة الأنظمة العربية المعتدلة من قبيل دول مجلس التعاون الخليجي،من جهة أخرى مثل الحور الاقتصادي أبرز المحاور الغائبة في أجندة السياسة الخارجية المغربية وهو ما جعل النظام الحالي المغربي يتنبه لأهمية الجانب الاقتصادي لكسب رهانات التنمية بالقارة الإفريقية وتوظيف ذلك في صراعه الجيوستراتيجي ضد خصومه السياسيين من بينهم الجزائر.

4. في مجال التعليم والاتصالات والرقمنة:

يركز المغرب في علاقاته الإفريقية أيضا على تأهيل الموارد البشرية إذ يتابع نحو 8 ألاف طالب إفريقي دراساتهم العليا بالجامعات والمعاهد المغربية في قطاع الاتصالات[63]،إذ تسيطر اتصالات المغرب على معظم أسهم الشركات الدول الإفريقية خاصة منها موريتانيا شركة مورتيل maurtel وتستحوذ على 51 بالمائة من أسهم شركة أوناتيل البوركينابية وتحتكر منذ فيفري 2007 نحو 51 بالمائة من أسهم شركة غابون تيليكوم gabon telecom وعلى صعيد التجارة الخارجية الثنائية تضاعفت المبادلات بين المغرب وغينيا الاستوائية إذ زادت

---

[61] _ عادل موساوي،**علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية**،(الرباط:كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية ،2002) ص 78 .

[62] _ مهدي تاج ، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي،**مركز الجزيرة للدراسات**،أكتوبر 2001، عدد75 ،ص 120 .

[63] _ محمد بوبوش،تطورات قضية الصحراء الغربية في طل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، **مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية**، جانفي 2014 ،عدد 75 ،ص 83 .

الصادرات المغربية من 21 مليون درهم عام 200 الى 789 مليون درهم عام 2010 وبالتالي أصبح هذا البلد أزل شريك تجاري للمغرب.

5. تجربة اللامركزية والجهوية:

قطع فيها المغرب أشواطا كبيرة إذ تم اعتماد نظام الجهوية الموسعة في مالي وأن ينهي الصراع السياسي بين الحكومة المركزية والشمال الأزوادي[64]، الذي ظل يعاني التهميش والإقصاء من فرص التنمية وستكون تجربة الجهوية الموسعة مجالا لتأهيل حركة الأزواد على ممارسة الحكم الذاتي الذي يطالبون به في مقابل التخلي نهائيا عن فكرة الانفصال عن الوطن الأم وبالتالي تكريس مبدأ المصالحة الوطنية لتمتين العلاقات والروابط ،التي تربط بين أمازيغ المغرب وأزواد مالي إذ يمكن استثمارها في مجال الدبلوماسية الموازية لدعم جهود المصالحة وتقوية وتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة الانفصال والتطرف خصوصا وأن الحركة الوطنية لتحرير الأزواد تساند الوحدة الترابية للمغرب بالرغم من الضغوط التي مارستها الجزائر على قيادة الحركة من أجل تغيير موقفها[65].

ولعلها أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الجزائر تصف حركة أنصار الدين الأزوادي بالحركة المتشددة فوقوف المغرب إلى جانب مالي ماهو إلا رسالة موجهة نحو الدول الإفريقية وشعوبها ،مفادها أن المصالح الوطنية لا يمكن تحقيقها والدفاع عنها إلا بالعمل المشترك والتعاون البناء ومن أجل أن يؤدي المغرب دورا في هذه المعضلة انتهج سياسة الانفتاح على أطراف الأزمة في مالي من مسؤوليين حكوميين وقادة حركة الطوارق كما أنها ساندت الجهود الإقليمية والدولية لاحتواء الأزمة عبر تأييده لتجمع دول غرب إفريقيا[66] ،ودعته للتحرك دولي

---

[64] _ علي محافظة، الإصلاح والتحديث في الوطن العربي في ظل الأنظمة الملكية الدستورية، **جريدة الدستور**، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، مجلد 48 ،2015 ،ص 07 .

[65] _ السعيد نعمة، **النظم السياسية في الشرق الأوسط**(بغداد: شركة النشر والطبع الأهلية ،1999)ص 220 .

[66] _ محمد بوبوش ،علاقات المغرب وغرب افريقيا المحددات والتفاعلات ،**مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية**، جانفي 2014 ،عدد 75 ،ص 90 .

من أجل الإسراع بوضع حل لهذه الأزمة من خلال منح باماكو الحكم الذاتي للأزواد هذا السلوك من شأنه أن يشجع المجتمع الدولي على دعم مبادرته بمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا(جبهة البوليساريو).

المطلب الثاني: المغرب والاتحاد الإفريقي رهانات ما قبل وبعد الانضمام

قبل نحو ثلاث وثلاثين سنة انسحب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية احتجاجا على اعترافها بما سمي في حينه ولا يزال الجمهورية العربية الصحراوية لم يعد لذات المنظمة من أثر يذكر اليوم، لقد جرت مياه كثيرة من أمامها وخلفها استدعت حلها وإعادة صياغة ميثاقها من جديد وتغيير اسمها ليصبح الإتحاد الإفريقي[67].

قرر المغرب العودة إلى مقعده الشاغر في الاتحاد الإفريقي وقد جاء ذلك إثر جهود الوساطة التي قام بها الرئيس الإيفواري الحسن درمان أواتارا بين الملك محمد السادس والإتحاد الإفريقي وتزامنت التحركات السياسية والجهود الدبلوماسية الرامية لترتيبات العودة المغربية للحضن الإفريقي في أكثر من عاصمة إفريقية مع لقاءات مكثفة مع ممثلي البعثات الإفريقية ، فالمغرب يرى أن انسحابه من الاتحاد الإفريقي سيقوي من موقف جبهة

[67] _ علي محافظة ، **مرجع سابق**،ص 12 .

البوليساريو[68]، رغم التقلبات السياسية الدولية داخل منظمة الإتحاد الإفريقي فموقفه لا يزال صارما مغترفا بالصحراء الغربية كدولة إفريقية ظاهرة على الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية[69].

العملية ليست عودة أنها انضمام كامل الأوصاف والمقومات من لدن عضو مرشح للالتحاق بهياكل منظمة إقليمية (الإتحاد الإفريقي) [70]، لم يكن المغرب ضمن أعضائها من قبل حتى وان كان عضوا مؤسسا في المنظمة التي كانت سابقة عليها في الزمن أي منظمة الوحدة الإفريقية، ولهذا السبب فقد كان المغرب مطالبا بخوض عملية قانونية وسياسية حقيقية انطلقت باعتماد المستوى التشريعي المغربي لوثائق الانضمام، ثم تم إخضاع هذه الأخيرة لمشاطرة الإتحاد وفق آليات إجرائية دقيقة وانتهت محصلتها النهائية بقبول عضوية المغرب في الإتحاد الإفريقي عضوية كاملة إلى جانب ال54 دولة أخرى بما فيها الجمهورية العربية الصحراوية التي تسبب التحاقها بالمنظمة الأصل في انسحاب المغرب ومقاطعته[71].

1. دوافع الانضمام:

من زاوية التوضيح انضمام المغرب للإتحاد الإفريقي يبدو لنا مسألة بديهية للغاية أقل أهمية من زاوية انتمائه الجغرافي للقارة والتاريخ المشترك الذي يربطه بالعديد من أعضاء ذات الإتحاد ناهيك عن أصالة وتجذر البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية خاصة ما بعد مرحلة الإستقلالات السياسية .لذلك فإن هناك ظروف حتمت على المغرب الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية فإن هناك أيضا ظروف استدعت إستعجالية انضمامه للإتحاد الإفريقي منها كالتالي[72]:

---

[68] _ يحي بولحية، **مرجع سابق** ،ص 145 .
[69] _ علي محافظة ، **مرجع سابق**،ص 12 .
[70] _ غريبة صنية، **مرجع سابق**، ص 335 .
[71] _ يحي اليحياوي، **المغرب والإتحاد الافريقي ....رهانات ما بعد الإنضمام** ،أنظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/2/16
[72] _ **المرجع نفسه**.

- لم تعد موازين القوى السائدة قبل ثلاث عقود في القارة الإفريقية هي القائمة اليوم أو بالأحرى هي الناظمة لعلاقات بلدان إفريقيا فيما بينها وبالتالي تراجع الإيديولوجيات .
- لم تعد الحسابات الجيوسياسية التي كانت قائمة آنذاك هي المتحكم في علاقات البلدان الإفريقية ببعضها البعض ، لقد بات البعد الاقتصادي والتجاري أهم الأبعاد الكبرى التي تؤثث توجه العلاقات أي أن هذه الإكراهات الاقتصادية باتت ضمن المحددات الكبرى لتوجهات هذه الدولة.
- لقد طالت القارة الإفريقية ظواهر ومستجدات لم تكن ضاغطة من قبل ولا نفس الوزن والقوة اذ دفعت تيارات الهجرة العابرة للحدود مد الحركات الإرهابية تحديدا بالعديد من الدول لبحث عن خلفاء جدد إذ لم يكن لإيقاف ذات الظواهر فعلى الأقل للحد من مفعولها وتأثيراتها أنما باتت بحق مرض القارة الذي يهدد وحدة بلدانها الداخلية .

تلك كلها عناصر جوهرية أدت إلى تعجيل انضمام المغرب للمنتظم الإفريقي الجديد بل و دفعت بالدول سواء الفروكوفونية أو الأنجلوساكسونية للترحيل بالطلب المغربي والقبول به بالأغلبية الساحقة ،لم يكن الرهان على الإجماع وارد بالمرة لكن قبول انضمام المغرب دون تحفظات كبرى كان معطى ايجابي في التعامل مع الملف المغربي[73].

وبالتزامن مع المعطيات الإقليمية الجديدة عمد المغرب إلى اعتماد مقاربة جديدة تقطع إلى حد بعيد مع من كان سائدا في العهود السابقة وعليه عندما قرر المغرب الانضمام للاتحاد ، إلا كان ذلك بناءا على حسب براغماتي مفاده نظم الاتحاد حتى وان كان ضمن أعضائه ما يسمى بالجمهورية العربية الصحراوية .

فالملك محمد السادس دفع بالبعد الاقتصادي والاستثماري في كل جولاته الإفريقية قبل ان يضع ملف المغرب للانضمام للاتحاد لقد كان يدرك تماما أن الاقتصاد هو مفتاح التأثير في الدول الإفريقية ،وان ما تقوم به الآلية

[73] _ محمد بوبوش ، **مرجع سابق** ،ص 100 .

الاقتصادية ستجنيه لا محالة الخانة السياسية مستقبلا انه يؤمن بأن الاقتصاد هو قاطرة السياسية والاقتصاد هو الباني للعلاقات بين الدول[74].ولهذا السبب دفع بالمجموعات الاقتصادية والمالية الكبرى للاستثمار وبقوة في العديد من البلدان الإفريقية بما فيها تلك التي لا تتبنى لا تتبنى طرحه بخصوص قضية الصحراء الغربية في مجالات الفلاحة،الطاقة، البنى التحتية ،الاتصالات ،الصناعة.....

المغرب مطالب بأن يتعايش مع خريطة جغرافية للقارة تضم دولة تدعى الجمهورية العربية الصحراوية ، في حين يعدها المغرب جزءا من ترابه أما جبهة البوليساريو أرضا مختلة انتزعت منها عندما رحلت عنها اسبانيا بداية السبعينات من القرن الماضي[75].

عودة المغرب للإتحاد الإفريقي يمكن أن تشكل مكسبا للاتحاد الإفريقي الذي يسعى للاستقلالية المالية لكن هذه العودة لا تزال تثير انقسام في الاتحاد الإفريقي إذ أن الجزائر وجنوب لإفريقيا يدعمان كفاح جبهة البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء الغربية وتتحفظان وتعارضان عودة المغرب للاتحاد، لكن المغرب نجح بدبلوماسيته النشطة في استقطاب أكثر من أربعين دولة أعلنوا دعمهم غير المشروط بعودته للحاضنة الإفريقية، إلا أن وجود الخصوم للمغرب داخل المنظمة الإفريقية وعلى رأسهم الجزائر يجعل من العودة المغربية محفوفة بالصعوبات شد وجذب[76]. ومن المفارقات أن المغرب الذي اسحب من منظمة الوحدة الإفريقية حال مؤتمر بأديس أبابا 1984 احتجاجا على قبول عضوية جبهة البوليساريو ما هو يستعد للعودة للمنظمة الإفريقية في شكلها الجديد ،الاتحاد الإفريقي عبر مؤتمر القمة الذي انعقد يومي 2017/31/30 في أديس أبابا وتشكل إثيوبيا واحدا من المفاتيح الرئيسية التي يعتمد عليها المغرب في سبيل تعبيد الطريق لعودته.

---

[74] _ الطاهر علواش، ملف العلاقات المغرب_ إفريقيا، **مجلة المالية**، عدد 28 ،أوت 2015 ص 15 .

[75] _ محمد الكوخي، إستراتيجيات عودة المغرب للإتحاد الإفريقي والتوازنات القارية ،**مركز الجزيرة للدراسات**،عدد 45 ،أفريل 2016 ، ص52

[76] _ يحي اليحياوي ، **مرجع سابق**.

إذا كانت إثيوبيا حلقة أو همزة وصل في سلسلة من المبادرات والتحركات التي قام بها المغرب في العامين الآخرين لتأمين عودته إلى "الحضن الإفريقي"في نوفمبر 2016 وقعت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات المغربي اكبر صفقة للفوسفات في العالم اتفاقية مع إثيوبيا [77]، لبناء مصنع لإنتاج الأسمدة بقيمة 3.7 مليار دولار واعتمدت المغرب على دبلوماسية الصفقات الاقتصادية لإحداث اختراق كبير في القترة الإفريقية لكسب صداقة دول افريقية عديدة بعد عقود من الصراعات على خلفية ملف الصحراء الغربية، بالإضافة إلى إثيوبيا كانت نيجيريا الدولة المحورية في غرب إفريقيا محطة رئيسية في جولات مكوكية قام بها العاهل المغربي الملك السادس إلى عواصم لم تربطها علاقات تقليدية مع ببلاده.

ضاعف المغرب من قيمة مبادلاته التجارية مع الدول الإفريقية خلال العشر سنوات الأخيرة أكثر من أربع مرات وارتفعت قيمتها الحالية إلى ما يناهز 5 مليارات دولار وليست لغة المال لا يستخدمها المغرب في هجوماته الدبلوماسية في العم الإفريقي بل يلعب أوراق أخرى منها التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب والنفوذ الديني الصوفي في مواجهة الفكر السلفي المتطرف وهي أوراق تكتسي أهمية بالغة للدول الإفريقية المضطربة جنوب الصحراء تعاني مشاكل جمة في مواجهة الجماعات الإرهابية[78].

2. مخاوف متبادلة:

الحملة الدبلوماسية الضخمة التي قام بها المغرب خلال السنتين الأخيرتين احد أحدثت اختراقا ملحوظا[79]، في محاور وتحالفات أساسية داخل الاتحاد الإفريقي ففي مستوى أول تمكنت الرباط من كسب تأييد دول محورية مثل نيجيريا وإثيوبيا ورواندا بالإضافة إلى حلفائه التقليديين كالسنغال كوت فوار الغابون وفي مستوى

---

77 _ أحمد إدريس، **مرجع سابق**.

78 _ الدبلوماسية المغربية في افريقيا:مقاربة مجددة لأولوية استراتجية ،**ملتقى السفراء المغاربة المعتمدين في افريقيا**.جوان 2012 .

79 _ غريبة صنية، **مرجع سابق**، ص 349 .

ثاني أحدث الهجوم الدبلوماسي المغربي ضغوطا هائلة على الدبلوماسية الجزائرية التي تتحمل الأعباء الأساسية في دعم ملف جبهة البوليساريو.

3.عودة المغرب للمؤسسة الإفريقية بعد قرار الانسحاب:

أن عودة المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي تصطدم بمجموعة من التحديات لعل من أهمها ، قبولها لعضوية البوليساريو باعتبارها دولة كاملة السيادة وهو نفس الشئ بالنسبة لمنظمة الاتحاد الإفريقي حيث تعتبر الجمهورية الصحراوية أخد أعضائها المؤسسين مما يدفع بخصوم المغرب إلى اعتبار هذه العودة بمثابة اعتراف بالجمهورية الصحراوية[80]، حيث تنص المادة03 من البند 02 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي "على الالتزام بالدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها" ،كما تنص المادة 04 من بندها 02 " على احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال " فعودة المغرب للاتحاد الإفريقي هل هي تسوية للخلافات المغربية الصحراوية أم حرب دبلوماسية جديدة بين المغرب وجبهة البوليساريو داخل الاتحاد الإفريقي.

انفتح المغرب اقتصاديا وبدون قيود على أغلب الدول الإفريقية ومنها تلك المناوئة لوحدته الترابية ، مثل رواندا،نيجيريا،كينيا،جنوب السودان،زامبيا وهذا التواصل المباشر وبلا عقد ضمن له وجودا واسع النطاق وانتشارا وتمركزا كبيرين وقد أخذ الأمر أبعاد متعددة ومتنوعة بالخصوص على مستوى العلاقات البينية الثنائية

---

[80] _نادية مخلوف عبد الله،**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية** ،انطر الرابط التالي: http://www.magherss.com/attajdid.ht

مع الدول الإفريقية، وهو الأساس والقاعدة اللذان سهلا عودته إلى التنظيم القاري ألا وهو الإتحاد الإفريقي[81].

كان طموح المغرب بالعودة للاتحاد الإفريقي قبل تحقيقه غاية مستقلة بحد ذاته ويحظى بأولوية في الخطة الإستراتيجية المغربية الإفريقية الجديدة، بيد أن إدراك المغرب له ووصوله إلى مبتغاه في الرجوع جعله تحولا وتغييرا يطول الغاية المحققة في طبيعتها ، وينتقل من مجرد السعي لضمان الوجود المادي من داخل المحيط المؤسسي الإفريقي كهدف أول مرسوم ومحدد في تدرج الخطة بمعزل عن الأسباب التي قد تكون دعت أو أرغمت المغرب في إعداد الخطة وسلوكها،حيث انتقلت غاية الرجوع آليا إلى وسيلة لبلوغ وتحقيق أولويات الأهداف الإستراتيجية المغربية في ترتيبها وتدرجها ويمكن إيجازها في ضمان تمركز اقتصادي مغربي متعدد الأقطاب والأوجه ومقبول على الصعيد الإفريقي [82].

4.مميزات الخطة المغربية:الشراكة الاقتصادية والتنمية البشرية

تميزت شعارات الدعاية والترويج التي رفعها المغرب والمرافقة لاهتمامه الجديد بإفريقيا ،حيث استعمل المغرب انتمائه لإفريقيا كحقيقة جغرافية ثابتة غير قابلة للنقاش بحيث لا يستطيع أحد نفيها ولا دفعها ولا التعديل فيها ونفس الشئ في تعبير المغرب عن رغبته في أداء واجب خدمة القارة الإفريقية عبر الشراكة والتعاون مع الدول الإفريقية، بغية دفع عجلة التنمية الى المقدمة الأمر الذي حتم على المغرب الانخراط فيه عبر مشاريع استثمارية يؤطرها بشكل قانوني في شكل اتفاقيات تعاقدية ثنائية مع الدول الإفريقية[83]، فهي اتفاقيات متنوعة تشمل كل القطاعات والمجالات وعمودها الأساسي التعاون المشترك لبلوغ التنمية الاقتصادية والبشرية المنشودتين من قبل جميع الدول الإفريقية وهو هاجس تتقاطع فيه هذه الدول مع المغرب.

---

81 _ أمحند برقوق ، **مرجع سابق** .
82 _ نادية مخلوف، **مرجع سابق**
83 _ **المرجع نفسه.**

ارتقت العلاقات المغربية مع أغلبية موسعة من الدول الإفريقية إلى المثالية بتعزيزها اقتصاديا في إطار مبدأ المصلحة المشتركة ،وهو ما يفسر سلاسة قبول الأفارقة بعودة المغرب والقبول به كشريك فنال التعامل معه قدرا كبيرا من الشرعية بسبب انتمائه الإفريقي ونهجه للبعد النفعي الاقتصادي بالاستثمار في مشاريع عملاقة ، وفي تطابق تام أو تكامل عبر الشراكات بمختلف أنواعها أو التعاون في إطار الربح المتبادل بغية بلوغ التنمية المستدامة[84].

يلعب راهن العلاقات الاقتصادية الإفريقية مع مجموعة من القوى الكبرى لصالح وفائدة المغرب، فالدول الإفريقية بدأت تطرح تساؤلات حول جدوى استثمارات تلك القوى منها :الصينية والتركية والهندية والروسية وغيرها في تحقيق التنمية وخلف فرص التشغيل بل تأكد لها أنهم يتخذون إفريقيا سوقا للأعمال والاستثمار والاستهلاك فحسب. ولا ينحصر اهتمام المغرب على قطاعات منتجة وذات عودة سريعة للاستثمار، بل إن سياسته تعطي دورا أساسيا ومحوريا للعنصر البشري فأولى المغرب عناية لتنمية المواطن الإفريقي بتأهيله تكوينا ومساعدته مهنيا ليصبح منتجا عن طريق تحسيسه برفع وعيه بما سيوفره استثمار علاقته بمجاله المحلي والجهوي من إمكانيات للاكتفاء الذاتي أولا ثم الوطني ثم القومي ويحقق المغرب في تلك السياسة ضرورتين الأولى:تكمن في تسريع وتيرة التنمية مع شركائه الأفارقة والثانية السعي لكسب شرعية القاعدة الشعبية الإفريقية،ويعزز المغرب مداخل مداخل هذه الشرعية عن طريق تنفيذه لسياسة خاصة بميدان الهجرة ذات البعد الإنساني[85].

ويحاول المغرب في ذلك صد وتجاوز مخطط المحور الثلاثي المكون من الجزائر،جنوب إفريقيا،نيجيريا الرامية إلى عزله على الصعيد الإفريقي مع ممارسة الضغط السياسي عليه من داخل منظومة الاتحاد الإفريقي خصوصا بعد

---

84 _ محمد الكوخي، **مرجع سابق** .

85 _ بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ،**مركز الجزيرة للدراسات**،أنظر الرابط التالي:
http://www.studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310422098904.html

قطعه لأشواط في ذلك المخطط ومع ذلك فالمحور الثلاثي حقق تراكمات وأرصدة جد مهمة وجملة من القرارات يحسبها المغرب معادية لحقوقه في النزاع على الصحراء الغربية[86].

خلاصة الفصل الأول:

تندرج هذه الدراسة في إطار مقاربة واقعية وفي اتجاه رؤية ماكرو سياسية لدينامية التغيير السياسي والتحول المؤسساتي لبنية نظام الحكم بالمغرب وذلك في طل شروط وطروف وتحديات ما بات يعلاف بالربيع العربي فالأمر يتعلق بانخراط المغرب في مسلسل مترابط الحلقات متواتر التبادلات والإصلاحات السياسية والحقوقية والدستورية والمؤسساتية التي باتت تترجم وتبلور تحول عميق في البنى الأساسية لنظام الحكم بعير عنه بمفهوم الإنتقال الديمقراطي ويتمفصل مدار الإنتقال السياسي حول مدخلات الإصلاحات السياسية والمؤسساتية

[86] _ بوحنية قوي ،**مرجع سابق**.

والحقوقية التي تنبثق من إرادة سياسية تعبر عن رؤية مستقبلية في اتجاه الخروج من شرنقة الحكم السئ المتسم بالإستبداد والفساد نحو فضاء الحكم الرشيد القائم على إرساء دولة الحق والقانون والمؤسسات مغ تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات،فالمنعطف الحاسم الذي أخذته الجركة الإصلاحية السياسية بالمغرب قد ارتبط ظرفيا وموضوعيا بانبثاق حركة 20 فيفري 2011 تلك الحركة السياسية الاحتجاجية الشبابية وثيقة الصلة بالمنطق السياسي لظاهرة الربيع العربي .

الفصل الثاني

مكانة القارة الإفريقية في السياسة الخارجية المغربية

الفصل الثاني: مكانة القارة الإفريقية في السياسة الخارجية المغربية

العلاقات بين المغرب وافريقيا جد وطيدة منذ التاريخ، فالطريقين يقتسمان الارث التاريخي والديني ينهم ناهيك عن قواسم مشتركة اخرى كالعادات والتقاليد، إذ تشهد هذه العلاقات تطورا كبيرا ويبرز ذلك جليا في الدور المحوري الذي يقوم به المغرب خاصة في الوساطة الدبلوماسية والسياسية بين الدول الافريقية التي تشهد نزاعات وتعد من البؤر الملتهبة.

هذا ويعتبر انتماء المغرب للقارة الافريقية ليس جغرافيا فقط بل يمتد هذا الي اكثر من ذللك بل هو حلقة وصل بين غرب افريقيا(السودان الغربي) والدول الأخرى وهذا الانتماء عريق وحضاري اذا تلعب المغرب فيه دور ريادي وقيادي خصوصا منطقة غرب افريقيا.

محددات السياسة الخارجية المغربية اتجاه افريقيا قائمة على البعد الجيو سياسي والدبلوماسي اولا ثم البعد الاقتصادي ثانيا، فالبعد العسكري والامني ثالثا وصولا الة ابعاد اخرى، اذ ظهرت في الافق تحولات محورية جذرية في الساحة الدولية عموما والافريقية خصوصا مست السياسة الخارجية للمملكة المغربية خصوصا في مقاربة عدد من الملفات في القارة الافريقية، وتجلت اكثر في عودة الرباط الى منظمة الاتحاد الافريقي بعد غياب دام قرابة 33 سنة وايضا اقتحام الدبلوماسية المغربية معاقل جبة البوليساريو التي تنازع المملكة على سيادة الصحراء الغربية سواء في افريقيا او امريكيا اللاتينية وكان اخر هذه الاقتحامات التي بصمت عليها السياسية الخارجية المغربية التي تظل من الاختصاصات المحفوظة للقصر الملكي.

المبحث الأول: المكانة الجيوبوليتيكية والاقتصادية لإفريقيا

ممالاشك فيه أن المملكة المغربية في مجال الجيوبولتيك أصبح يتحدد وفق ما تملكه من قوة اقتصادية إذ أن هنالك ارتباط قوى بين الدبلوماسية والقوة الاقتصادية فالدبلوماسية تستعمل الاقتصاد والاقتصاد يوضع في خدمة السياسة الارجية إذ لامجال للشك والريبة في المكانة التي يحتلها الاقتصاد في كافة المجالات ،هذا وان محددات السياسة الخارجية اتجاه افريقيا على الابعاد الجيوسياسية مع ابراز المصالح الاقتصادية كمتغير جديد في ربط هذه العلاقة.

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية

تعد القارة الإفريقية من أهم القارات في العالم و ذلك لامتلاكها مقومات تميزها عن غيرها و يمكن إبراز هذه المقومات في [87] :

أ- **جغرافيا:**

تقع القارة الإفريقية بين دائرتي عرض 34.5° شمال خط الاستواء عند (الرأس الأبيض) و 37.5° جنوب خط الاستواء عند (رأس أغولهاس)،و بين خطي طول 17° غربا عند (الرأس الأخضر) في السينغال أي غربي القارة و 51° شرقا عند (الرأس الهفون) في الصومال في شرق القارة. (أنظر الخريطة 1) وهي ثاني قارة في العالم من حيث المساحة بعد قارة آسيا اذ تبلغ مساحتها حوالي 30.2مليون كلم^2 ، و تبلغ مساحة جزرها 620.000كلم ^{2} و تصل نسبة الجزر و أشباه الجزر فيها الى 1-2% مثل (جزيرة مدغشقر و جزر القمر).

يحد القارة من الشمال البحر الابيض المتوسط الذي يفصلها عن قارة أوروبا و شرقا البحر الأحمر الذي يفصلها عن قارة آسيا ، و يحدها من الغرب المحيط الأطلسي و من الجنوب المحيط الهندي، وقد أدى هذا الموقع الى جعل القارة بمثابة نقطة تقارب المساحة بين ابعد نقطتين أي الشمال و الجنوب و أيضا أبعد نقطتين بين الشرق و الغرب ، أما عن طول سواحلها يبلغ 30.500كلم ^{2} يفصل افريقيا عن أوروبا شمالا لكن أوروبا تقترب من افريقيا عند مضيق جبل طارق اما شمالا تقترب آسيا عند مضيق باب المندب، و في الجنوب الشرقي تشرق القارة على المحيط الهندي ،و تطل غربا على المحيط الأطلسي في جزئية شمالا و جنوبا ، و تعد تلك الأبواب المعابر الطبيعية حول الهجرات البشرية قدر عدد سكان القارة الافريقية لعام 2016 ب 1.216 مليار نسمة من السكان ، وتعتبر نيجيريا اكثر اتساعا من حيث السكان في القارة.

---

[87] – أسماء حني ، **مبادرة النيباد وآثارها على القارة الافريقية** ،مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية –قطب شتمة ،تخصص تاريخ معاصر 2016-2017، ص.12.

أنور عبد الغني العقاد : الوجيز في اقليمية القارة الافريقية ،ص 6

ب- مظاهر السطح في القارة :

تتألف قارة افريقيا من هضبة واسعة من ساحل غانا في المغرب الى الصومال شرقا و من الأطراف الجنوبية لجبال الأطلس الى الأطراف الشمالية لجبال الكاب في الجنوب ،و لا تعتبر جبال أطلس جزءا من الهضبة الافريقية لأنها جبال التوائية تكونت حديثا عند الأطراف الشمالية للكتلة الافريقية ،و تشبهها في ذلك جبال الكاب و ان كانت تختلف عن جبال أطلس في أنها أقدم منها في التكوين أما بالنسبة للسهول في القارة الافريقية فهي تنقسم الى قسمين هما سهول داخلية و سهول ساحلية و يختلف اتساع السهول الساحلية من منطقة الى أخرى ، و هي في الأغلب سهول ضيقة ، أما السهول الداخلية في القارة قليلة لأن أغلب سطح القارة هضبي[88].

❖ المناخ:

تقع القارة الافريقية ضمن الأقاليم المناخية و المدارية و المعتدلة و الدافئة ،ونتيجة لشكل القارة الذي يتميز باتساعه في النصف الشمالي و قلة اتساعه في النصف الجنوبي ،فان الأحوال في القسم الجنوبي أكثر اعتدالا بعكس النصف الشمالي الذي يتميز بالتطرف و الجفاف . و قد كان لعدم وجود مسطحات مائية كبير داخل القارة وندرة الخلجان المائية الكبيرة و عدم بروز أشباه الجزر على طول سواحلها أثره قلة تأثير العامل البحري على مناخ القارة إذا هذا المناخ بالحرارة و الرطوبة الكبيرة طوال أيام السنة، فالهواء دوما مشبع بالرطوبة و العواصف الرعدية تحدث بانتظام كبير.[89]

---

[1]-أنور عبد الغني العقاد، **الوجيز في اقليمية القارة الافريقية** ،دار المريخ ،الرياض ،1983،ص-ص.3-7.

[89] - **المرجع نفسه**، ص. 7.

❖ **المنطقة المدارية :**

لها فصلان مناخيان يدوم كل واحد منهما لستة أشهر فصل الجفاف و فصل الأمطار ،حيث يأتي الفصلين الجاف و الممطر على شكل فصل حار يكون مزعج على الغالب ،لا لحرارته الشديدة فحسب (تكون الشمس عمودية فيه تقريبا)و انما لرطوبته الكبيرة خاصة عندما يقترب فصل الأمطار.

❖ **البيئة الصحراوية :**

تشمل النطاق الجاف ، و يتركز الجاف في نطاق الصحراء الكبرى و يمتد لعرض يتراوح 1200-1400كلم^2 ، وهي أعظم المناطق الصحراوية في العالم و تعتبر امتدادا الى الصحراء الآسيوية حيث تتأثر بكتلة آسيا القارية، و أهم ما يميز هذا المناخ هو قلة الأمطار و تذبذبها حتى مرتفعات تبستي و الأحجار بسبب تباعد أجزائها من المسطحات المائية ووجود سلاسل جبال اطلس التي تعيق الرياح الشمالية الممطرة[90] .

- **المنطقة المتوسطة :**

تشمل المناطق الشمالية كما في المغرب و الجزائر و تونس و أجزاء من ليبيا و جنوب غرب القارة و بالذات مقاطع الكاب، و يتميز هذا المناخ بأمطار شتوية متذبذبة التي تسببها الجبهات الهوائية القطبية البحرية ،اما في الصيف فيكون جاف و حار و يوصف المناخ المتوسط بأنه مناخ بارد تسطع فيه الشمس الحارة[91] ،مع أنه يجب ألا ننسى أن حرارة الصيف في شمال افريقيا (الواقع قرب الاطراف الجنوبية لمناخ البحر المتوسط)تزداد بصورة ملحوظة كلما تقدمنا باتجاه الجنوب مبتعدين عن الساحل المتوسط.

---

[90] عبد القادر مصطفى المحشي ،وعباس الفضيح الغزيري وآخرون ،**جغرافية القارة الافريقية و جزرها**،ط1،دارالجماهرية للنشر و التوزيع، مصراته ،2000،ص 35-50

[91] -**المرجع نفسه**.ص54.

ج- السكان:

ينقسم سكان القارة الافريقية الى أربعة مجموعات رئيسية، العناصر القديمة بين البوتسمن و الهتنتوت و الأقزام و الزنوج و الخلص و الحاميون، والشعوب الزنجية ثم العناصر السامية العربية بالإضافة الى اقليات بيضاء كما هو الحال في جنوب افريقيا وروديسيا، واكثر الدول كثافة هي دولة نيجيريا قدر عدد سكانها ب182202000مليون نسمة سنة 2015، إن نسبة النمو الديموغرافي المسجلة على مدار30سنة الماضية[92].

ترجع الى الزيادة في المواليد المرتفعة و تراجع نسبة الوفيات، و تؤكد وثيقة النيباد أن هناك 340 مليون أو نصف سكان افريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكي في اليوم و أن معدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من السن هو 14 و تتوفر لدى 58% من السكان طرق الحصول على المياه النقية.

د- أهمية قارة افريقيا جيوسياسيا:

نظرا للموقع الجغرافي المهم الذي يؤثر جيوسياسيا على الحركة السياسية الدولية و الاقليمية، و ممرات الملاحة الدولية، أولى غرب افريقيا أهمية كبرى في القديم من خلال الحركة الاستعمارية ، ومن خلال محاولات السيطرة السياسية و الاقتصادية عليها في فترة ما بعد الاستقلال وعليه تمكن أهمية القارة سياسيا في[93] :

- ❖ تتوسط الممرات الملاحية بين القارات الخمس
- ❖ تطل على مضيق جبل طارق و مضيق باب المندب و رأس الرجاء الصالح و يحيط بها جزر تطل على المحيطين الأطلسي و الهندي

هذا الموقع أهلها لان تكون همزة وصل بين قارات العالم ،خصوصا في الشمالي و الشمالي الشرقي ،الذي يسيطر على حركة المواصلات العالمية ،بين قارات آسيا و أوروبا و افريقيا ، لذلك فان افريقيا دورا محوريا في الأمن الاقليمي و في الحراك السياسي و الاقتصادي و الثقافي للدول المحورية في هذه القارات ، و نظرا لسيطرة الدول الافريقية على الممرات الملاحية التي تربط العالم كان لها أهمية بالغة في تأمين صادرات دول الخليج التي تعتمد بنسبة 90% من صادرات النفط الى العالم ، وكذلك الواردات من السلع ، الى جانب أهمية الأسواق في مواجهة أي تحرك عسكري في المنطقة[2]

---

[92] -تقرير صادر عن وزارة الشؤون الخارجية ،**الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا**، جانفي 2002،ص.6.

[93] -أسماء حني، **مرجع سابق**،ص.14.

المطلب الثاني:استراتيجية الشراكة الأوروبية بين المغرب و افريقيا

بعد غياب طويل، عادت المملكة المغربية إلى القارة الإفريقية ومؤسساتها الرسمية رغبة منها في الاستفادة من فرص ضيعتها سابقًا وتسعى إلى استثمارها حاليًا، خاصة أنها تمتلك مقومات ذلك، فتسعى لأن تكون همزة وصل اقتصادية بين القارة السمراء والقارة العجوز والاستفادة من الاثنين لتقوية اقتصادها النامي تسعى المملكة المغربية للاستفادة من انضمامها إلى الاتحاد الإفريقي، بعد غياب دام تقريبًا 33 عامًا، وعلاقتها القوية مع دول القارة، فضلًا عن استغلال جاذبية اقتصادها ومناخ الأعمال والبنى التحتية وصدارتها الإقليمية في تلقي التدفقات المالية، لأن تكون معبرًا مهمًا للاستثمار الأجنبي نحو القارة السمراء، وبوابة لدول الاتحاد الأوروبي التي تريد الاستثمار في إفريقيا، حيث تتوفر فرص للاستثمار في مجال المعادن والنفط والأيدي العاملة، تتحرك الرباط ضمن استراتيجية تهدف إلى التكامل الفعال مع دول إفريقيا المغرب استفاد من الاستقرار السياسي الذي عُرف به حتى في فترة الربيع العربي، وهو ما ساعده على جذب الاستثمارات الخارجية، وأن يكون قاعدة دولية للتصدير نحو أسواق الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، كما أفضى نشاط الشركات الأجنبية في المغرب إلى اهتمام المستثمرين الأجانب بالتوجه إلى القارة الإفريقية من خلال البوابة المغربية[94].

خلال السنة الماضية احتل المغرب المرتبة الأولى في جاذبية الاستثمارات لهذه السنة، متقدمًا بدرجة على جنوب إفريقيا التي احتلت الصدارة في حجم التدفقات المالية الخارجية، وفقًا لتقرير صادر عن مؤسسة "إرنست أند يونغ" البريطانية، وتتحرك الرباط ضمن استراتيجية تهدف إلى التكامل الفعال مع دول إفريقيا، ضمن إطار تنافسي يجعل من التنمية هدفًا تشاركيًا يشترط تأهيل العنصر البشري وتقوية البنية التحتية التجارية وتيسير الترسانة القانونية لتسهيل الاستثمار وتطوير خطوط العلاقات التجارية.

أ–خصائص القارة

بحسب تقرير لمفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، تمتلك القارة 12% من احتياطيات النفط في العالم و40% من الذهب العالمي ونحو 90% من خامي البلاتين والكروم، لكن ذلك لم يمنع استمرار الفقر والتهميش لدى العديد من دولها، وتعتبر إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وتأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا، وتبلغ مساحتها 30.2 مليون كيلو متر مربع، وتغطي 6% من إجمالي مساحة سطح الأرض، وتمثل 20.4% من إجمالي مساحة اليابسة.

فرص استثمار كبيرة تتمتع بها القارة الإفريقية

---

[94] عائد عميرة، **الشراكات بين المغرب والدول الافريقية الواقع والمآلات**، جريدة دايلي تلغراف،ماي2006،عدد1265.ص.10.

حصلت القارة الإفريقية على استثمارات أجنبية مباشرة قدرت بنحو 94 بليون دولار خلال العام الماضي، بزيادة نسبتها 32% على قيمتها عام 2015 البالغة 71.3 بليون دولار، وغطت 676 مشروعًا وفر 129 ألف فرصة عمل، وكانت تدفقات الاستثمارات نحو إفريقيا قد سجلت رقمًا قياسيًا عام 2008 عندما تجاوزت 140 بليون دولار محدثة 239 ألف فرصة عمل، لكن ظلت تتراجع بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية إلى أن استعادت عافيتها عام 2014 باستثمارات خارجية قدرت بـ88 بليون دولار،وتثير المشاريع الجديدة في إفريقيا قابلية المستثمرين الأجانب بسبب عائدها الاستثماري ومناعة بعض الاقتصادات الإفريقية أمام الأزمات وحاجة الشركات العابرة للقارات إلى التوسع جنوبًا، خصوصًا من الولايات المتحدة وفرنسا والصين وبريطانيا والإمارات واليابان وإيطاليا وألمانيا[95].

مؤخرًا، بدأ المغرب حملة ناعمة من أجل التقرب من بلدان إفريقيا، خاصة دول جنوب الصحراء، وتتطلع المملكة المغربية أيضًا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "إيكواس"، بعد أن جعلت المملكة من التعاون مع إفريقيا خيارًا استراتيجيًا، وعمل باستمرار على تقوية علاقاته السياسية وإقامة شراكات متنوعة ومثمرة مع البلدان الإفريقية. وحمل تطور العلاقات بين المغرب وباقي دول القارة الإفريقية معه تطورًا في حجم المبادلات بينهما، إذ بلغت خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2016 ما يقارب 11 مليار دولار، مسجلًا نموًا لافتًا مقارنة مع بداية العقد الحالي، حسب إحصائيات رسمية مغربية، وإجمالًا سجل المغرب حضورًا اقتصاديًا في العمق الإفريقي داخل 21 دولة من أبرز الاتفاقيات والمشاريع المبرمة إطلاق مشروع إنجاز خط أنابيب للغاز الذي سيربط موارد الغاز الطبيعي لأكبر بلد إفريقي وهو نيجيريا بالمغرب وتنوعت الاستثمارات المغربية لتشمل الاتصالات والمصارف والتأمين والعقار والبناء والنقل الجوي والمعادن والكهرباء والصحة والصيدلة والتجارة والصناعة والأسمنت، ويستورد المغرب من إفريقيا نحو نصف احتياجاته من الغاز وباقي المشتقات النفطية، ويصدر إليها سلعًا صناعية أو نصف مصنعة، مكونة أساسًا من "مصبرات" السمك والأسمدة الطبيعية والكيميائية وما شابه، واستثمر المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء نحو 4.8 مليار دولار عام 2016، شملت 17 مشروعًا بزيادة 21% معظمها في إفريقيا الغربية، وهو المستثمر الأول من داخل القارة[96].

---

[95] –عائد عميرة ،نفس المرجع السابق

[96] –عبد القادر مصطفي المحشي، وعباس الفصيح الغزيري وآخرون، **مرجع سايق**،ص.98.

ومؤخرًا، حملت الزيارات التي قادها الملك محمد السادس لكل من رواندا وتنزانيا والغابون والسنغال وإثيوبيا ومدغشقر ونيجيريا توقيع مجموعة من الاتفاقيات والمشاريع شملت مختلف المجالات والقطاعات الحيوية، وفي الإجمال بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة بين المغرب والعديد من البلدان الإفريقية أكثر من 590 اتفاقية، ساعدت المغرب على توسيع نفوذه الاقتصادي والمالي في القارة، من أبرز الاتفاقيات والمشاريع المبرمة إطلاق مشروع إنجاز خط أنابيب للغاز الذي سيربط موارد الغاز الطبيعي لأكبر بلد إفريقي وهو نيجيريا بالمغرب، مرورًا بدول غرب إفريقيا، هذا الأمر سيكون له عدة تداعيات إيجابية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، أهمها منح المغرب مكانة استراتيجية دولية بتحوله إلى وسيط تجاري أساسي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ومفاوض رئيسي في المنطقة[97].

ب– التنمية الاقتصادية

سعى المغرب للعب دور استراتيجي في إفريقيا كبوابة لمشاريع دول أوروبا في القارة السمراء، يرجع إلى رغبتها في تنمية اقتصادها الذي يعرف نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، إذ لا يمكن للمملكة أن تلج دولًا وجهات بإفريقيا أو أن تتحرك بدبلوماسيتها وفاعليها الاقتصاديين والماليين في مناطق هي حكر على فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المرجح أن يستفيد المغرب بشكل مباشر من الاستثمارات الضخمة التي ستواكب المشاريع الأوروبية التي سيعمل على تأمين إنجازها في القارة الإفريقية[98]، وستجد غالبية الشركات المغربية متسعًا وملجأً في هذه المشاريع الكبيرة، مما يساعدها على امتصاص البطالة وذلك بإحداث مناصب شغل دائمة وبأجور جيدة، وستقوي هذه المشاريع صادرات المغرب وستنعش المبادلات التجارية وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتطور مؤشر النمو وبنسب مهمة، حسب العديد من الخبراء.

---

[97] – عبد القادر مصطفي المحشي، وعباس الفصيح الغزيري وآخرون، **مرجع سابق**،ص.99.

[98] –يحي بولحية مرجع سابق،ص.130.

ج– علاقات افريقيا مع أوروبا

إلى جانب حضوره الكبير في القارة الإفريقية وعلاقاته القوية مع دول القارة، يمتلك المغرب علاقات عريقة وعميقة ومتنوعة مع الاتحاد الأوروبي تطورت على مر السنين، بدأت بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في السبعينيات من القرن الماضي، شملت التبادل التجاري وتصدير المنتجات الفلاحية المغربية لأوروبا[99]،يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمملكة المغربية، حيث تمثل صادرات المملكة إليه 77% من مجمل صادراتها وانطلقت هذه العلاقات بتوقيع اتفاق تجاري بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في سنة 1969، واتسع نطاقها بإبرام اتفاق تعاون في سنة 1976، ثم تعززت أكثر بعد اعتماد اتفاق شراكة في سنة 1996، وبمخطط عمل الجوار في سنة 2005، وشهد شهر أكتوبر/تشرين الأول من سنة 2008 منح الاتحاد الأوروبي، على هامش الدورة السابعة لمجلس الشراكة المغربي – الأوروبي، المغرب صفة "الوضع المتقدم"، حيث أعطاه شراكة حديثة تعطيه حق المساهمة في العديد من مجالات التعاون الأوروبي، ولكنها ليست بالعضوية الكاملة.

وبموجب هذه الصفة أعطى الاتحاد للمملكة حق ولوج كل مجالات الفعل الأوروبي باستثناء الانضمام الكامل لبناه وهياكله، لا سيما التشريعية والتنظيمية، وجعلت هذه الصفة المملكة أقل من عضو كامل في الاتحاد وأكثر من شريك عادي، مما مكنها من امتيازات كبيرة قل منحها لأي دولة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمملكة المغربية، حيث تمثل صادرات المملكة إليه 77% من مجمل صادراتها، كما تربطها عدة اتفاقيات كبيرة مع الاتحاد في مجالي الزراعة والصناعة، إضافة إلى اتفاق للتبادل الحر، ويبلغ حجم استثمارات الاتحاد الأوروبي القائمة حاليًا في المغرب نحو 2.1 مليار يورو[100].

---

[99]–حسني محمد حسن، **التوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية**، أنظر الرابط التالية:http//www.sis.gov.eg/newvr/africa38/20nezs html

2- **المرجع نفسه.**

في خطوة تصعيدية، هدّدت المملكة المغربية بإنهاء التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي والتركيز على شراكات مع دول وتكتلات أخرى إذا لم ينفذ الاتحاد مقتضيات اتفاقه الفلاحي مع المغرب بكامله دون المساس به، ملوّحة باستعمال ورقة الهجرة، بعد أكثر من شهر من رفض محكمة العدل الأوروبية طعن جبهة البوليساريو في اتفاقية التبادل الفلاحي القائمة بين الاتحاد والمغرب بدعوى استغلال الثروات الطبيعية للمناطق المتنازع عليها،تهديد المغرب جاء عن طريق وزارة الفلاحة، التي قالت في بيان لها: "التحركات التي تسعى إلى وضع عراقيل أمام ولوج المنتجات المغربية إلى الأسواق الأوروبية يجب أن تعاقب وتواجه بأكبر قدر من الصرامة والحزم من جانب شريكنا الأوروبي"، في إشارة إلى قرار محكمة العدل الأوروبية الأخير استثناء منتجات منطقة الصحراء من الاتفاق الفلاحي الذي يجمع الطرفين، غياب التزام صريح من طرف الاتحاد الأوروبي سيفرض على المغرب اختيارًا حاسمًا بين الإبقاء على الشراكة الاقتصادية أو نفض اليد منها نهائيًا وأضاف البيان "مثل هذه المضايقات تهدد مسار تعاون استغرق سنوات عدة من البناء، مما قد يجعل المغرب مضطرًا إلى الإعراض عنه والتركيز على شراكات أطلقها في بلدان ومناطق متعددة، خاصة روسيا والصين والهند واليابان وبلدان الخليج، فضلاً عن جيراننا الأفارقة"، وأفرزت الزيارات الأخيرة التي قام بها العاهل المغربي محمد السادس إلى عدد من الدول في القارة الإفريقية والآسيوية، عديد من الاتفاقيات والشركات الاقتصادية[101].

❖ جبهة البوليساريو

تهديد المغرب جاء بعد أكثر من شهر من رفض محكمة العدل الأوروبية طعن "جبهة البوليساريو" (جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) في اتفاقية التبادل الفلاحي القائمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب منذ عام 2012 بدعوى استغلال الثروات الطبيعية للمناطق المتنازع عليها وقالت محكمة العدل الأوروبية في ديسمبر 2016 إن الطعن غير مقبول، ملغية بذلك قرار محكمة الاتحاد الأوروبي الصادر في ديسمبر 2015 والقاضي بالإلغاء الجزئي للاتفاق الزراعي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وذلك استجابة لطلب تقدمت به البوليساريو، واعتبرت المحكمة، آنذاك، أن الاتفاق لا يحتوي على ضمانات استفادة سكان الصحراء من عائدات موارد المنطقة، حيث أكد قرار المحكمة أن منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المملكة المغربية و"جبهة البوليساريو" غير مشمولة بالاتفاق الزراعي الموقع بين الرباط وبروكسل[102] .

.

---

[101] –حسن محمود حسن، "**التوجهات الافريقية للسياسة الخارجية المغربية**"، أفاق إفريقية ،العدد38، المجلد11،(المغرب،2013)،ص–ص.98–100.

[102] صلاح الدين حافظ، **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص281.

البوليساريو تطالب بوقف الاتفاق الفلاحي

أكد قرار المحكمة أن منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو غير مشمولة بالاتفاق الزراعي الموقع بين الرباط وبروكسل، في الوقت الذي تعتبر فيه المملكة أن الصحراء الغربية جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، فيما تقول الجبهة إن المنتوجات البحرية والزراعية القادمة من الصحراء والمتوجهة نحو الأسواق الأوروبية، تابعة لها وليس المغرب باعتبار أن الصحراء تحت سيطرتها وتعود إليها، حسب قولهم وسبق لوزير الاقتصاد والمالية المغربي، بأن قال في وقت سابق: "الخاسر الأول هو الاتحاد الأوروبي، ولا أحد يملك حق مساومة في قضية الوحدة الوطنية"، وبهذا تؤكّد المملكة المغربية أن الصحراء الغربية ملف أحمر[103].

❖ **المغرب يلوّح باستعمال ورقة الهجرة**

تهديد المغرب، الأخير، بإنهاء التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، حمل في طيّاته أيضًا تهديدًا باستعمال ملف الهجرة لمعاقبة الاتحاد، إذ جاء في البيان "كل إعاقة لتنفيذ هذا الاتفاق تعد مسًا مباشرًا بآلاف مناصب الشغل لدى هذا الجانب وذاك في قطاعات جد حساسة، مع ما يحمله ذلك من خطر حقيقي لعودة تدفق المهاجرين الذي نجح المغرب، بفضل مجهود متواصل، في تدبيره واحتوائه، يرتبط المغرب مع الاتحاد الأوروبي باتفاقية شراكة من أجل الهجرة والتنقل بين الطرفين، تمّ توقيعها سنة 2013 ويلوح المغرب باستعمال ورقة الهجرة للضغط على الاتحاد وإجباره على العدول عن قراره القاضي باستثناء منطقة الصحراء الغربية من الاتفاق الزراعي الموقع بين الرباط وبروكسل[104].

يرتبط المغرب مع الاتحاد الأوروبي باتفاقية شراكة من أجل الهجرة والتنقل بين الطرفين، تمّ توقيعها سنة 2013 وتهدف إلى ضبط تيارات الهجرة والتنقل وتحقيق ملاءمة العرض والطلب على العمالة ومكافحة الهجرة السرية وتحسين الحماية الدولية للاجئين وتنظيم حركة الأدمغة وتنقلها كبديل عن حركة هروب الأدمغة.

---

[103] –طاهر سعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**،(الجزائر: مكتبة مدبولي،ط2،2005)،ص.223.

[104] - أحمد مهابة، الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة"، **مجلة السياسية الدولية** ،العدد118،(مصر،2012)،ص.195.

ومنذ ذلك الوقت انخفض عدد المهاجرين وتمكن المغرب من تحجيم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا انطلاقًا من أراضيه، بفعل سياسته الجديدة في مجال الهجرة إلى مركز استقبال لهؤلاء المهاجرين، ويقدّر عدد المهاجرين الأفارقة المقيمين فوق التراب المغربي بنحو أربعين ألفًا، غالبيتهم ينحدرون من بلدان جنوب الصحراء، قرروا حط الرحال بالمغرب بعدما لقوا صعوبات في اجتياز الحدود نحو الضفة الشمالية، بسبب الإجراءات الصارمة التي دأبت السلطات المغربية على استخدامها في السنوات القليلة الماضية، سبق للمملكة المغربية أن قرّرت وقف اتصالاتها مع الاتحاد الأوروبي، رفضًا لقرار المحكمة الأوروبية، في ديسمبر 2015، الخاص بإلغاء اتفاق التبادل التجاري الحر لمنتجات الزراعة والصيد، بدعوى شموله منتجات مناطق الصحراء المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو، والتي توجد تحت السيادة المغربية، حيث قرّر العاهل المغربي محمد السادس، في الـ25 من فبراير 2015، وقف جميع الاتصالات الرسمية مع مختلف مرافق الاتحاد[105].

منح الاتحاد الأوروبي سنة 2008، المغرب صفة "الوضع المتقدم"، التي بموجبها أعطى الاتحاد للمملكة حق ولوج كل مجالات الفعل الأوروبي باستثناء الانضمام الكامل لبناه وهياكله، لا سيما التشريعية والتنظيمية، وجعلت هذه الصفة المملكة أقل من عضو كامل في الاتحاد وأكثر من شريك عادي، مما مكّنها من امتيازات كبيرة قلّ منحها لأي دولة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمملكة المغربية، حيث تمثل صادرات المملكة إليه 77% من مجمل صادراتها، كما تربطها عدة اتفاقيات كبيرة مع الاتحاد في مجالي الزراعة والصناعة، إضافة إلى اتفاق للتبادل الحر، ويبلغ حجم استثمارات الاتحاد الأوروبي القائمة حاليًا في المغرب نحو 2.1 مليار يورو[106].

---

[105]–مركز الدراسات والابحاث في العلوم الاجتماعية، **التقرير الاستراتيجي حول المغرب لسنة 2001/2000**،عدد53،ص.92.

[106] -المرجع نفسه.

المبحث الثاني: المكانة السياسية والدبلوماسية لإفريقيا بالنسبة للمغرب

سيتم في هذا المبحث مناقشة المكانة السياسية للسياسة الخارجية المغربية الموجهة نحو شمال افريقيا و نحو افريقيا جنوب الصحراء ، و ذلك بتناول ملف الصحراء الغربية و فهم أهم الرهانات التي يطرحها هذا الملف على المنطقة الافريقية بصفة عامة و على المنطقة المغاربية بصفة خاصة، فالدبلوماسية المغربية في السنوات الاخيرة شهدت تغيرات لافتة في تعاطيها مع عدد من الملفات الخارجية المهمة والحساسة خاصة ملف الصحراء الغربية والتعامل مع القوى الدولية .

المطلب الأول: على الصعيد السياسي (ملف الصحراء الغربية)

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية (وادي الذهب) من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الاقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والاقليمية والدولية، وتظهر اهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الاقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي ومحاولات القوى الدولية الرامية الى تجزئة وتفتيت وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب العربي عامة والمملكة المغربية بشكل خاص عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية او الاسبانية المباشرة حيناً او عن طريق المعاهدات والمواثيق التي فرضتها الدول الاستعمارية على المنطقة حيناً آخر[107].

اولاً: الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية

تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية او تضيق حسب قوة السلطة السياسية او ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل وقد ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء لقوات الاحتلال الفرنسي والاسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله عام 1956 تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء، ونمت الحركة الوطنية الصحراوية في احضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لإسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وامدادات عسكرية بهدف ايقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء والذي انزل بالقوات الاسبانية خسائر كبيرة[108].

---

[107] -توفيق المديني ،**اتحاد المغرب العربي بين الاحياء و التأجيل** (دمشق، اتحاد كتاب العرب،2006)، ص.53.

[108] -على الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي**، بيروت، ط1، 1980، ص.7.

وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة (تندوف) واصبحت عائدية هذه المنطقة الى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية الى المغرب تشكل الاساس التاريخي للازمة بين البلدين خاصة وان المنطقة مهيأة للابتزاز السياسي وتوازن القوى الاقليمية والدولية الذي اخذت اثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع استراتيجية البلدين بعد ان حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع، اذ وقعت معها اتفاق اثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية، ومن جانب اخر فأن الجزائر اخذت تشكك في صدقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا.

لقد كان تخلي اسبانيا عن الاقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 واعلان الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1974 بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقي الدعم من الجزائر قد جعل من اقليم الصحراء المغربية محوراً مهماً من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية–الجزائرية خاصة، وان احاطة الاقليم باقطار لكل منها مشاكلة مع الاخر قد عقّد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو[109].

ثانيا : أسباب الصراع حول الصحراء الغربية

يقف وراء الصراع في هذا الجزء من الوطن العربي مجموعة من الاسباب تأخذ ابعاداً سياسية متداخلة مع بعضها وتجعل من امكانية حل المشكلة امراً غاية في الصعوبة، هذه الاسباب هي التي جعلت اطراف النزاع تلجأ الى او تقبل بتدويل المشكلة من خلال منظمة الامم المتحدة بعد ان عجزت هذه الاطراف عن حلها للمسائل السياسية والعسكرية، ويمكن تأشير ابعاد الصراع بالأسباب التالية[110]:

1– جغرافيا و استراتيجيا :

تقع الصحراء الغربية والتي تتكون من اقليمين هما (الساقية الحمراء) في الشمال و (وادي الذهب) في الجنوب والبالغة مساحتها 284 الف كم2، تقع بين ثلاثة دول عربية اسلامية في الشمال الغربي من القارة الافريقية هي المملكة المغربية التي تحدها من الشمال، والجزائر التي تحدها من الشمال الشرقي، وموريتانيا التي تحيط بالصحراء من جهتي الشرق والجنوب. ويحدها من الغرب المحيط الاطلسي بامتداد ساحلي طويل يبلغ 1400كم،إن اختلاف دول الجوار الجغرافي في النواحي الايديولوجية والتوجهات السياسية والمصالح ادى الى

---

[109]–مصطفى الكاتب ومحمد بادي ،**النزاع على الصحرء الغربية بين حق القوة وقوة الحق** ،(دمشق: دار المختار،1998).ص–ص.63–68.

[110] – جهاد عودة، **الاطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**،(القاهرة، 1987)، ص.3.

حدوث نوع من التوتر وعدم الاستقرار السياسي، كما ان موقع الصحراء البحري زاد من اهميتها ومنحها ميزة كبيرة ورفع من مكانتها في الخارطة السياسية، فالمعروف في الجغرافية السياسية ان الاقاليم البحرية تحظى بمكانة خاصة ومتميزة في هذا المجال مقارنة بالأقاليم القارية وأن امتداد الصحراء على ساحل الاطلسي هذه المسافة الطويلة قد منحها اهمية جيو-ستراتيجية حيث ان هذا الامتداد يسهل من الاتصال الخارجي للسواحل سواء كان ذلك الاتصال تجارياً او حضارياً او اجتماعياً مع دول حوض الاطلسي الاوربية او الافريقية او الامريكية.

وتمتاز هذه السواحل بدفئ مياهها وغناها الثروة السمكية الذي يتيح لها الملاحة طوال العام، كما ان اعماقها تؤهلها لان تجوبها سفن مختلفة الاحجام وهي صالحة لإنشاء موانئ الصيد واقامة القواعد البحرية. ومن الناحية التضاريسية فأن الصحراء تتكون من سهول ساحلية تتسع وترتفع تدريجياً كما توغلنا الى الداخل حتى تصل الى هضاب يبلغ ارتفاعها حوالي 1000 قدم ويزداد ارتفاع اراضيها الى سلاسل جبلية ليصل الى 2000 قدم عند الحدود الموريتانية. ويسودها نوعين من المناخ الاول داخلي قاري شبه صحراوي يتميز بتقلبات مفاجئة في درجات الحرارة، والثاني ساحلي وهو اكثر اعتدالاً ويبلغ متوسط درجات الحرارة 32°م. وعلى الرغم من ان المناخ الصحراوي هو السائد الا ان تيار الكناري البارد الذي يهب من الشمال يخفف من حدة ذلك المناخ.

2-تاريخيا:

قامت اسبانيا بعدة محاولات للدخول والسيطرة على المنطقة الساحلية بعد سقوط الاندلس عام 1492. وحققت في ذلك مكاسب متواضعة، الا انها في عام 1900 تمكنت من عقد اتفاقية مع فرنسا وهي القوة الاستعمارية المسيطرة على الجزائر واجزاء من المغرب وموريتانيا بموجبها تم انشاء حدود فاصلة بين وادي الذهب والحدود الحالية لموريتانيا. وفي عام 1912 قامت اسبانيا من جانبها بتحديد منطقتي طرفايا وايغني لتكون حدود لها في الجزء الجنوبي من المغرب ولم تتمكن اسبانيا من اكمال سيطرتها على كل الصحراء الا في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي[111].

---

[111] - حميد فرحان الراوي، **الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية**. (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية)، ص .5

[2] - نفس المرجع،ص7.

وبعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 طالب بحقه في الممتلكات الاسبانية في شمال غرب افريقيا (مليلة وسبتة) وكذلك بموريتانيا كمستعمرة فرنسية، وفي عام 1957 ارسلت الحكومة المغربية بعض وحدات جيش التحرير المغربي لقتال القوات الاسبانية والفرنسية المتمركزة في (طرفايا) و (الساقية الحمراء) و(ريودو اورو) والجزء الشمالي من موريتانيا بهدف تحرير هذه الاراضي من الاحتلال الاجنبي، وبفضل المساعدة التي تلقاها جيش التحرير من القبائل الصحراوية تمكن من الحاق الهزائم بالقوات الاسبانية التي اضطرت الى التراجع ونتيجة لهذه الخسائر وقعت اسبانيا اتفاقية مع فرنسا عام 1958 لتولي حملة مشتركة تقوم فيها اسبانيا بشن عملياتها العسكرية من طرفايا بينما تتحرك فرنسا من شمال موريتانيا لتطويق جيش التحرير[112].

إن لجوء اسبانيا الى عقد الاتفاق العسكري المشترك مع فرنسا عام 1958 يرجع الى مجموعة من العوامل لعل ابرزها هو الخوف من قوة المغرب العربي الاسلامي ورغبة اوروبا في جعل المنطقة تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي لملئ الفراغ وابقاء سيطرتها على المنطقة وكذلك زيادة خسائر الاسبان بفعل عمليات جيش التحرير المغربي ومقاومة القبائل المحلية، لقد استخدم شعب الصحراء ومعه المغرب اساليب شتى في مقاومة الاحتلال الاسباني ابتدأ من الاسلوب الدبلوماسي وصولاً الى الاسلوب العسكري الذي تبنته في النهاية حركة البوليساريو التي عارضت كلاً من الاستعمار الاسباني وادعاءات المغرب بحقها في الصحراء، واكدت على تحقيق الاستقلال للصحراء الغربية، وبعد ان كانت كل الاطراف تحارب اسبانيا من اجل تحرير الصحراء، تحولوا الى خصوم واعداء اذ اصبحت المغرب في حالة صراع مع الجزائر وموريتانيا وحركة البوليساريو[113].

إن اتفاقية مدريد عام 1957 وطرح المشكلة اما الامم المتحدة عام 1962 لم تحقق الحل ولم تحظى الصحراء بالاهتمام الدولي المطلوب الا في العام 1974 عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الذي نص على حق شعب الصحراء في الاستقلال وتقرير المصير وهو القرار الذي اغضب المغرب وافرح البوليساريو وحلفائها، وانسحبت المغرب من عضوية منظمة الوحدة الافريقية احتجاجاً على قبول البوليساريو عضواً مراقباً فيها. وانطلاقاً من مطالبة المغرب بالصحراء كجزء من الترب المغربي واستناداً الى ان منطقة الصحراء لم تعرف الحكم المنظم والتنظيم السياسي من الناحية التاريخية والتنظيمية الا في اطار الدولة المغربية.

---

[112] – عمر فرحاتي ،اثر التهديدات الامنية في الساحل علي الامن المغرب العربي ،مداخلة ضمن الملتقي الامن في المغرب حول التهديدات الامنية المغاربية في ضوء التطورات الراهنة جامعة ورقلة، قسم العلوم السياية،2015،ص-ص-28-27.

[113] –علي الشامي. مصدر سابق.ص.16.

واقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجراء استفتاء للسكان لتقرير المصير وعينت جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي الاسبق للإشراف على الاستفتاء الذي لم يتم لحد الان بسبب عدم اتفاق اطراف النزاع (المغرب والبوليساريو) حول عدد السكان وتبعيتهم، لقد ظلت مشكلة الصحراء إحدى المشكلات السياسية في عالم اليوم التي تنتظر الحل والتي تنفرد بميزة تعدد الاطراف المباشرة فيها وهي الجزائر والمغرب وموريتانيا وحركة البوليساريو واسبانيا وكل طرف يدعي أحقيته في هذه المنطقة.

3- اقتصاديا :

تمثل الموارد الاقتصادية حجر الزاوية في اسباب النزاع بين الدول نظراً لاعتبارات تجعل ميزان القوة يكون لصالح من يسيطر عليها ويحسن استغلالها واستخدمها، وان تمسك اسبانيا بالصحراء يعود الى التنافس الاقتصادي بين الدول الاوربية وبصورة خاصة فرنسا حول مخزون الثروات المعدنية والنفطية خصوصاً في مرحلة الخمسينيات حيث اكتسب الاستعمار بعداً اقتصادياً. كما ان المياه الاقليمية الضحلة جعلت من سواحلها غنية بالثروة السمكية التي يمكن ان تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل وتتوفر في اقليم الصحراء عدداً من الموارد الطبيعية كانت السبب في استمرار المشكلة ودخولها احياناً النزاع المسلح واهم هذه المعادن[114]:

أ- **الفوسفات:** تشتهر الصحراء بوجود كميات كبيرة من الفوسفات في منطقة (بوكراع) ويبلغ الحجم الاحتياطي منه 1.6 الف مليون طن وتبلغ نسبة نقاوته 31% وهي اعلى نسبة في العالم ويظهر بشكل طبيعي على سطح الارض، واستغلت الفوسفات بشكل تجاري عام 1964 والذي يصدر كمادة خام عن طريق مدينة (العيون) اكبر مدن الصحراء الواقعة على ساحل الاطلسي والتي تبعد عن منطقة بوكراع حوالي 100 كم (انظر الخارطة) ومنحت الحكومة الاسبانية عام 1967 امتيازاً لشركات اسبانية واخرى متعددة الجنسيات لاستثمار الفوسفات. ويعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم واول مصدر له بعد تدخله في الصحراء عام 1976 حيث بلغ انتاجه اكثر من 36 مليون طن عام 1977.

ب- **الحديد:** يبلغ حجم الاحتياطي من الحديد في الصحراء الغربية اكثر من 700 مليون طن وتوجد مناجمه في ذميلة وغراسة وتبلغ نسبة الخامات في التربة 65% وهي نسبة عالية، ويعتقد بأن هناك امكانية لرفع كمية الحديد المستخرج الى اكثر من 800 مليون طن.

---

[114] -عمر فرحاتي ،**المرجع السابق**.ص.32.

ج- النفط: بدأ التنقيب عن النفط في الصحراء عام 1961 من قبل الشركات الاوربية وبتشجيع من اسبانيا إذ عملت على رفع القيود الاقتصادية وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات ورأس المال في التنقيب عن النفط وحصلت تسع شركات امريكية وثلاثة اسبانية على امتياز اعمال البحث والتنقيب، وظهر النفط بكميات اقتصادية في المنطقة البحرية عام 1969 وكذلك شمال مدينة العيون. وان ظهور الفوسفات بكميات كبيرة وتزايد اهميته قد دفع تلك الشركات الى استغلال الفوسفات بدلاً من النفط ولم تبقى منها سوى شركة نفط الخليج.

ثالثاً: اطراف النزاع حول الصحراء الغربية

يدور النزاع في الاقليم بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا واسبانيا وحركة البوليساريو وهي الاطراف المباشرة. وهناك اطراف اخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والاقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء. وان لكل طرف من اطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الاسباب والحجج التي تدعم مواقفه وفيما يلي استعراض مواقف اطراف النزاع المباشرة[115]:

1- **المغرب**: بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفنيوطرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب. ان هذه الاتفاقية ابقت اكثر من نصف اراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء.

بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الاراضي المغربية واتخذت هذه المطالبة اسلوباً سلمياً ومن خلال الوسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الاقليمية والجامعة العربية. وكان هناك اجماع وطني داخل المغرب والصحراء على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي وهذا ما لاتريده اسبانيا حيث عملت على خلق الفرقة والفتنة من خلال تعيينها رموزاً صحراوية لإدارة الاقليم. وبموجب اتفاقية مدريد 1957 اكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء [1]واناطة ادارتها الى ادارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة.

---

115 -نخلي الصديق،**النتغييرات السياسية الخارجية المغربية مصنع القرار**،اطروحة دكتوراء،المغرب:جدة جامعة محمد الاول،2003،ص258.

وتنطلق المغرب في مطالبتها بعائدية الصحراء الى التراب المغربي على الحجج التالية[116]:

أ. من الناحية التاريخية: كانت الصحراء عبر التاريخ تحت اشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وهذه حقيقة اكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الاسبانية، وهي جزء من الاراضي المغربية وتشكل امتداداً طبيعياً لها.

ب. من الناحية القانونية فأن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الاوربية من جهة وبين الدول الاستعمارية الاوربية من جهة اخرى اكدت على مغربية الصحراء.

ج. من الناحية الادارية فأن تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.

د. من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فأن سكان الصحراء شاركوا خلال الاجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة اكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية.

ويمكن القول ان موقف المغرب الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والاراضي المغربية.

2- الجزائر: لقد خاضت الجزائر والمغرب نضالاً مشتركاً ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني ووقف المغرب الى جانب الجزائر في كفاحها من اجل الاستقلال الذي نالته عام 1962. ولم يثر المغرب مسألة الحدود مع الجزائر بعد الاستقلال. الا ان مشكلة الحدود بين البلدين اخذت تتأثر بين فترة واخرى.

تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء من وجهة نظر سياسية وايديولوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائرية في كانون الاول عام 1975 والذي اكد على مساندة حركات التحرر ويرى ان النضال في الصحراء هو بين التقدمية والاقطاع بين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر) وبين كل من المغرب وموريتانيا وان حل هذه المشكلة لايمكن ان يحصل الا بحصول شعب الصحراء على استقلاله[117].

---

[116] - ظريف شاكر ،أزمةالدولةفي منطقة الساحل الافريقي و الصحراءالكبربفي الأسباب و النعكاسات ،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، مارس 2009،عدد96،ص69.

[117] -نخلي الصديق ،**مرجع سابق**،ص260.

ويخفي الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعداً اقتصادياً يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي تشكل اكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات فضلاً عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف الى المحيط الاطلسي حيث لاتزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كم في حين تكون المسافة اكثر من 1600 كم على سواحل البحر المتوسط ولذلك فأن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لانها تريد ومن خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر الى تندوف التي ضمتها الى الاراضي الجزائرية وخاضت بسببها نزاعاً عسكرياً مع المغرب عام 1963.

3- **موريتانيا:** يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي فهي تتخوف دائماً من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الذي تمثل موريتانيا جزءاً منها ودفعها هذا التخوف احياناً الى التحالف مع الجزائر وبالمقابل دفع الجزائر الى الاعتراف بحق موريتانيا بالإقليم الصحراوي وبالذات في وادي الذهب حيث تؤكد موريتانيا على ان العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني[118]، لقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد ان عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام 1979 والتي تم بموجبها انهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه الى الصحراويين.

4- **البوليساريو**: ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية –الاسبانية. وكانت هذه الحركة جزءاً لايتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت الى استقلال المغرب عام 1956. وبعد ذلك تحولت الصحراء الى قضية نزاع مغربي–اسباني، ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير والاتحاد) لتحرير الصحراء اولاً ومن ثم ضمها الى المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال اثارة القضية في المحافل الدولية وتحولت في عام 1967 الى اعتماد اسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية.[(119)]

---

[118] –مازن اسماعيل الرمضاني، "الصراع الدولي في افريقيا والامن القومي العربي" **مجلة الامن والجماهير**، ع12، بغداد، 1985، ص152.

[119] –ميغيل هيرناندو دي لارامندي ،**السياسة الخارجية المغربية**،(الدار البيضاء:النجاح الجديدة، ط1،2005)، ص–ص.317–318.

لقد حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية تدعمها اطراف وتحالفات اقليمية حيث ولدت حركة البوليساريو عام 1973 بدعم من الجزائر وليبيا واستطاعت ان تصبح التنظيم الوحيد والممثل الشرعي لشعب الصحراء وقامت بعمليات عسكرية واسعة ضد المواقع العسكرية المغربية، وتطالب الحركة بحصول الصحراء على الاستقلال التام كدولة وتحظى بدعم سياسي وعسكري من قبل الجزائر وقد حصلت على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الافريقية، وبفعل المتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واضطراب الوضع الامني والاقتصادي في الجزائر تراجع خط الحركة سياسياً واتجهت نحو القبول بمبدأ الاستفتاء الذي قررت الامم المتحدة اجراءه، ولغرض تحريك مسار المشكلة التي اصبحت بعيداً عن الاضواء والاهتمام الدولي وتأكيداً لحسن النوايا اطلقت الحركة سراح 245 اسيراً مغربياً كانوا قد اسروا من قبل مقاتلي الحركة عام 975. وبهذا يكون مجموع الاسرى المطلق سراحهم منذ عام 1975 وحتى آب 2003 اكثر من 1435 اسيراً.

5- **اسبانيا:** منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882 حاولت اسبانيا ضم الصحراء اليها كما هو الحال بالنسبة الى سبتة ومليلة واتبعت لتحقيق ذلك اساليب عديدة منها منح شعب الصحراء الجنسية الاسبانية وفتح باب الهجرة امام الاوربيين الى منطقة العيون. ويعود تمسك اسبانيا بالصحراء الى الاسباب التالية[120]:

أ- التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على المستعمرات والذي نتج عنه تقسيم العالم الى مناطق نفوذ فكانت المغرب من نصيب فرنسا والمناطق الواقعة جنوبها من حصة اسبانيا.

ب- ضمان حصول اسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الاراضي المغربية.

ج- المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها اسبانيا والاضطرابات ايام حكم الدكتاتور فرانكو والصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشاكل الى خارج البلاد.

د- تضارب مصالح القوى الاوربية واهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وتصارع القوى الداخلية عزز من التواجد الاوربي في شمال غرب افريقيا من خلال العديد من الاتفاقيات.

---

[120] -ميغل هيرناندو دي لامرامني، **مرجع سابق**،ص.322.

رابعاً: الصحراء الغربية ومستقبل الامن القومي

من الطبيعي ان يكون لأية مشكلة داخلية ذات ابعاد سياسية عديدة اثاراً هامة على الامن الوطني للدولة والامن القومي للامة. ويظهر ذلك الاثر بشكل خاص لدول الجوار التي تعاني من صراعات ايديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة، وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الامن الوطني للمغرب في ظل صعوبة ايجاد الارضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الاطراف المباشرة في النزاع، فالأمن القومي العربي يستهدف حماية الكيان العربي في مواجهة مايهدده من اخطار وتحديات ويستلزم تعبئة وتطوير قدرات الامة البشرية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق التكامل القومي والتنمية الاقتصادية. وتمثل حالة الاستقرار عنصراً اساسياً من عناصر الامن الوطني والقومي لأنه يجعل المنطقة بعيدة عن التأثيرات الخارجية وتفاعلاتها[121].

ان المغرب وامتداده الجنوبي (منطقة الصحراء الغربية) يعد ذات اهمية جيو-ستراتيجية لأطلالها بواجهة عريضة على المحيط الاطلسي والبحر المتوسط ومتحكمة بمدخله الغربي (مضيق جبل طارق)، وهذا بحد ذاته يشكل اهمية جيوبولتيكية نادرة في الحسابات الدولية ولذلك ارتبط المغرب بروابط اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع دول الجوار الاوروبي. واذا كان الساحل المغربي هو ارض العبور التي قفز منها العرب الى الاندلس لنشر الدين الاسلامي والثقافة العربية في اوربا، فأنه اليوم نفس المكان الذي يواجه فيه المغرب الغرب الاورو-امريكي، فالموقع الصحراء البحري له اهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الامن القومي فالعنصر الجيوبولتيكي الذي يتمثل بالمساحة الجغرافية وماتحتويه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل سكاني يوفر مزايا كثيرة للأمن سواء كانت اقتصادية او عسكرية[122].

---

[121]-مازن اسماعيل الرمضاني، الصراع الدولي في افريقيا والامن القومي العربي، **مجلة الامن والجماهير**، ع12، بغداد، 1985، ص.152.

[122]-جلال يحيى وزملائه، **مسألة الحدود المغربية-الجزائرية**(دار النهضة :القاهرة،1981)،ص.517.

وتشكل دول الجوار غير العربية تهديداً يستهدف الامن العربي بشكل عام والمغرب بشكل خاص من خلال اعتمادها على ستراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشاكل الحدودية الموجودة ومنها مشكلة الصحراء وسبتة ومليلة وحقوق الصيد البحري، وانعكست حالة الاختلاف بين اطراف النزاع على الموقف العربي الرسمي الذي لم يتفق على آلية مناسبة لحل المشكلة. وهذا الاختلاف فسح المجال اما التجاذبات الدولية الخارجية ان تفعل فعلها في ابقاء حالة عدم الاستقرار الذي هو احد عوامل تهديد الامن القومي ويبرز تهديد آخر يتمثل في ظهور قوميات واعدة تحمل في ثناياها عملية رسم حدود نفسية وسياسية وآيديولوجية كالبربر والزنوج السنغال لتصفية وحدة المغرب العربي[123].

ان قضية الصحراء ليست عملية استقلال صحراوي عن المغرب وانما هي عملية يقصد بها الابقاء على حالة الاختلاف والتجزئة وتكريس حالة الخوف على الكيانات القائمة فالمغرب تخاف على كيانها وشخصيتها كدولة ملكية. والجزائر تخشى من تنامي التيار الاسلامي وموريتانيا تتخوف من التيار القومي الذي يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني ،لقد حصلت مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية تركت آثارها المباشرة ليس على مشكلة الصحراء فقط وانما على العديد من المشكلات ذات المساس بالأمن القومي كالقضية الفلسطينية ومشاكل اخرى عالمية مثل مشكلة كشمير والبوسنة وكوسوفا وغيرها وابرز هذه المتغيرات هي[124]:

- ❖ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حيث ترك هذا الانهيار الذي حصل في 1991/12/24 وتربع الولايات المتحدة زعامة العالم اثاره على مواقف الاطراف المباشرة في النزاع وخاصة الجزائر وليبيا الحليفان الإستراتيجيان للاتحاد السوفيتي واللذان تربطهما معه اتفاقيات تعان سياسية واقتصادية، اذ دفع هذا الانهيار بالبلدين الى تبني سياسة اخرى اقرب الى الحياد والابتعاد عن دعم حركة البوليساريو وفي نفس الوقت فأن هذه الظروف قد عززت من مواقف المغرب الحليف التقليدي للولايات المتحدة. المطالبة بضم الصحراء الى اراضيها من خلال اللقاءات والمحافل الدولية.

هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن الحظر الذي فرضه مجلس الامن على ليبيا لاتهامها بإسقاط طائرة بان امريكان فوق لوكربي الاسكتلندية عام 1988 قد دفع ليبيا الى الابتعاد عن الشعارات الثورية وتبني مواقف معتدلة من مشكلة الصحراء وفك تحالفها مع الجزائر في دعم حركة البوليساريو المطالبة باستقلال الصحراء.

وفي الجانب الاخر فأن المتغيرات الداخلية التي حصلت في الجزائر والمتمثلة بتنامي التيار الاسلامي المتطرف وقيامه بأعمال تستهدف الامن الوطني الجزائري وكذلك الازمة الاقتصادية

---

[123] جلال يحي و زملائه، نفس المرجع السابق، ص.518.

[124] عبد القادر هداية، مشكلة الصحراء الغربية، **المجلة المصرية لقانوني الدولي**،ع15،1979،ص125.

الخانقة وتزايد معدلات البطالة ابعدت الجزائر في التركيز على مشكلة الصحراء ولم تعد تحظى بالأولوية في سلم اهتماماتها الداخلية والخارجية كما كانت في السابق ايام القطبية الثنائية. وفي محاولة منها لإضفاء بعداً اقليمياً لمشكلة الاضطراب الامني الداخلي الذي تعاني منه وجهت اصابع الاتهام الى جارتها وعدوتها التقليدية المغرب واتهمتها بدعم الحركات الاسلامية الاصولية.

❖ 2- احداث 11 ايلول 2001 في الولايات المتحدة : لقد كان للأعمال الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة اثارها الخطيرة ليس على الامن العربي وانما على الامن في العالم ايضاً، اذ اكتسب موضوع مكافحة الارهاب صفة شرعية دولية عندما تبنى مجلس الامن الدولي قراراً بهذا الخصوص. وطالبت الولايات المتحدة من دول العالم ان تتبنى موقفاً واضحاً من هذا الموضوع فأما ان تكون مع الارهاب او ضده وليس هناك موقفاً محايداً ولذلك سارعت الدول المغاربية وبالذات الجزائر والمغرب الى اتخاذ الاجراءات والمواقف التي ترضي الولايات المتحدة في حملتها لمكافحة الارهاب. وعكست هذه المواقف تناقض وتقاطع مصالحهما وتوجهاتهما فالجزائر ذات التاريخ الطويل في لنضال ضد الاستعمار وذات الخط الاقتصادي الاشتراكي تبنت مجموعة من الاجراءات الاصلاحية مثل التحول نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي والقيام بحملة ضد الحركات الاصولية التي عانت من اعمالها الارهابية وسحبت يدها من دعم حركة البوليساريو كي لا تتهم بدعم الارهاب[125].

ونفس المواقف اتخذها المغرب ان لم تكن اكثر وكأن هناك تنافساً بين البلدين لإرضاء الولايات المتحدة، ونتيجة لهذه الاجراءات والمواقف داخلياً فقد حصلت مجموعة من التفجيرات استهدفت المصالح الامريكية واليهود في الدار البيضاء في المغرب وفي جزيرة جربة التونسية وردت الولايات المتحدة الجميل الى المغرب عندما تدخلت وطلبت من اسبانيا بسحب قواتها التي احتلت مؤقتاً جزيرة ليلى خريف عام 2002. وزادت المغرب من مواقفها المؤيدة للولايات المتحدة عندما استقبلت وزير الخارجية الاسرائيلي في آب عام 2003 وهي الدولة الاسلامية التي ترأس لجنة القدس[126].

---

[125]– سعيد الصديقي، **صنع السياسة الخارجية المغربية** ،نيل أطروحة دكتوراه في القانون العام ،كلية العلوم القانونية جامعة وجدة ،2002،ص 5.

[126] –عبد الله هداية، **مرجع سابق**، ص.129.

المطلب الثاني : على الصعيد الدبلوماسي

يجمع أغلب الباحثين لن الانطلاقة الحقيقية للدبلوماسية المغربية المعاصرة ،كانت في عهد الملك الراحل الحسن الثاني ،ففي عهده وضعت الأسس الاولى للسياسة الخارجية فتم بذلك ارساء القواعد والمبادئ التي تحكم العمل الدبلوماسي بالمملكة و رسمت اولويات سياستها الخارجية وتعززت العلاقات ببلدان العالم في عهد الراحل كما رسمت محدداتها وأبعادها بالتزامن مع انشاء آليات العمل الدبلوماسي و استطاع الحسن الثاني ان يطبع السياسة الخارجية بفلسفته الخاصة و تمكن من فرض حضوره على الساحة الدولية طيلة حكمه التي تبقى رهينة التحولات في البيئة الدولية[127]، وشكلت تولية الملك محمد السادس للعرش فرصة لذلك لتظهر ملامحها و توجهاتها الأساسية ،و تعزيزها للسياسة الخارجية تقوم على "الوقائية ،الاستباقية " وذلك لمنع نشوء المنازعات بين الطراف و منع تصاعد المنازعات القائمة و تحولها الى صراعات.

تحديات الدبلوماسية المغربية في الفضاء الإفريقي

إن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي وضعته أمام العديد من التحديات التي تعوق الفعل الدبلوماسي المغربي اتجاه القارة الإفريقية، وهو الأمر الذي فرض على الدبلوماسية الموازية المغربية مواكبة هذه العودة بالرغم من التحديات التي تواجهها. ويسعى المغرب إلى استثمار عودته إلى الإتحاد الإفريقي بشكل يحدد الأهداف الرئيسية لهذه العودة، عبر تقوية علاقاته مع الدول الإفريقية، ورغم ذلك فإن الدبلوماسية المغربية عامة والموازية خاصة، تواجه في القارة السمراء تحديات ليست بالهينة، فنظرا لاختلاف الأعراف و الثقافات فإن القارة الإفريقية تعرف العديد من الصراعات وبؤر التوتر مما يؤدي إلى صعوبة الاستثمار وإقامة الشراكات مع هذه الدول، كما أن التحدي الأمني يعد من أبرز التحديات التي يواجهها المغرب في إفريقيا بالإضافة إلى تحديات أخرى سياسية واقتصادية، فعلى مستوى التحديات الأمنية: فإن القارة الإفريقية تعرف صراعات وبؤر توتر، حيث توجد 22 دولة على الأقل تعاني من الصراعات والحروب الداخلية كدولة إفريقيا الوسطى، والتي قام المغرب في إطار المبادرات التضامنية المعروف بها بإرسال وحدة من الجيش المغربي المشهود له بالكفاءة والحزم إلى هذه الدولة لمساعدتها على الإستقرار والمحافظة على الممتلكات، وهذه المشاكل الأمنية الكبرى من بين الدوافع التي ساهمت إلى جانب أسباب أخرى في إنشاء دول الساحل والصحراء، كتكتل إفريقي إقليمي.

إن المشاكل الأمنية التي تشهدها البلدان الإفريقية، والتي تحول دون تحقيق الأمن والاستقرار الضروريين لأي تقدم ونمو، لم تكن وحدها من التحديات والعراقيل التي تواجه دبلوماسيتنا بشقيها في إفريقيا، وتظل أهم تلك المشاكل هي غياب مفهوم الدولة الوطنية، وروح التضامن مما يغذي الصراع والنزاع بين الفصائل والعشائر القبلية، فينتج عن ذلك، تنازع الفرقاء للاستفراد بالسلطة والثروات والخيرات، مما يؤجج الروح العدائية لدى

1-سعيد الصديقي، **مرجع سابق**، ص- ص.7-8.

المواطنين، فالمواطنة لم تجد طريقها للعديد من الدول الإفريقية، كل هذا كان عائقا أمام دبلوماسيتنا الموازية في تحقيق الأهداف المرجوة وعلى رأسها تحقيق التنمية في البلدان الإفريقية.

إن غياب الإرادة السياسية لدى بعض القادة الأفارقة، وانعدام الديمقراطية واقتصار العملية التكاملية على الساسة والموظفين من دون مشاركة شعبية، أدى إلى تركيز اختيارات الدولة على حفنة من الحكام، مما تسبب في تنازعهم الشخصي فيما بينهم على السلطة وساهم بالتالي في غياب سيادة القانون والحكم الجيد، وكثرة الإنقلابات، الأمر الذي أدى إلى إضعاف التزام هذه الدول بتنفيذ الاتفاقيات السياسية وحتى الاقتصادية[128].

كما أن انتشار الجماعات المسلحة في العديد من الدول وعلى رأسها ميلشيات البوليساريو الواقعة جنوب الجزائر والتي تعد الراعية الأولى لهذه الميلشيات بالإضافة إلى جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش... هذه الجماعات وضعت الفعل الدبلوماسي المغربي أمام تحدي حقيقي لمواجهته رغم غياب الروح التضامنية للجارة الجزائر التي لم تظهر نيتها في التعاون مع المغرب للقضاء على هذه الجماعات وهو الأمر الذي يطرح أكثر من علامة استفهام، فيما يخص التحديات الاقتصادية فيمكن إجمالها في العديد من النقط، وهي كالآتي[129]:

* ضعف بنية استقبال الاستثمار الأجنبي، ومنها ضيق الأسواق المحلية الإفريقية وغياب مناطق مندمجة اقتصاديا على المستوى العملي، وضعف الإطار القانوني الذي يمكن أن يشجع على تنمية الاستثمار، وعدم فاعلية القانون أمام العلاقات الخاصة. يواجه المغرب إشكالات التنافسية مع الاقتصاديات الكبرى في القارة، كجنوب إفريقيا التي تتصدر قائمة الدول المستثمرة في إفريقيا بالإضافة إلى نيجيريا.

*ضعف قيمة المبادلات التجارية المغربية الإفريقية، يوحي بأن المغرب ما يزال يتجه شمالا أكثر من توجهه إلى دول الجنوب. هيمنة المنتجات الفلاحية والغذائية والكيماوية والنسيجية والميكانيكية على الصادرات المغربية، بينما يلزم تنويع الصادرات أكثر، بما يضمن حضورا أكبر للتقنية و الاستثمار المغربي، بينما 90% من الواردات هي منتجات فلاحية وطاقية خامة تعدد المشاكل المرتبطة بالتعريفة الجمركية، و العراقيل الغير جمركية، وضعف البنيات التحتية، حيث ان غياب الخطوط البرية والبحرية، يضاعف الكلفة حيث تنص إتفاقيات التعاون على ضرورة النقل المباشر للسلع للحصول على الإمتيازات الضريبية، غياب المعلومات حول الإطار التفصيلي للتجارة مع الدول الإفريقية الشريكة يشكل عائقا أمام الأهداف المرجوة من التعاون، فغياب قطاع

---

[128] سعيد الصديقي ، نفس **المرجع السابق**، ص-ص.10-9.

[129] -جلال يحي وزملائه، **مرجع سابق**، ص.525.

الخدمات من مذكرة للتعاون مع الدول الإفريقية يحرم المغرب من آلية أساسية للحضور اقتصاديا في إفريقيا أما على المستوى السياسي، فإننا سنركز على الجارة الشرقية الجزائر التي لم يرتح لها بال بعد التوجه الجديد الذي عرفه الفعل الدبلوماسي المغربي، والتي تحاول بكل الطرق –المشروعة واللامشروعة– الحد من هذا الإمتداد نحو افريقيا وغلق كل الأبواب التي تؤدي إليه، وهو الأمر الذي ظهر في أكثر من مناسبة كان آخرها التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الجزائري "عبد القادر مساهل" والذي خلف وراءه أزمة دبلوماسية بين الرباط وقصر المرادية.

هذه التصريحات التي تعكس في طياتها الحقد الذي يكنه قادة الجزائر للمغرب، إذ حاولوا قدر المستطاع تصدير الأزمات السياسية والإقتصادية التي يعيشها الشعب الجزائري إلى المغرب، وقد اتهم بهذا التصريح الذي ألقاه امام رجال الأعمال الجزائريين أهم المؤسسات الفاعلة في الاستثمارات المغربية بإفريقيا وهي الأبناك المغربية والتي قال عنها بأنها "تقوم بتبييض أموال الحشيش" وشركة الخطوط الملكية الجوية التي قال بأنها "تنقل هذه الأموال" . هذه التصريحات وبالقدر الذي تعد خطيرة من رجل الدبلوماسية الأول بالدولة الجزائرية بالقدر الذي تبين فيه الغل والحقد الذي يكنه قادة الجزائر اتجاه المغرب، بعد ان استنفذت كل الوسائل التي تمتلكها لمجابهة المغرب. وتجدر الإشارة إلى أن رد المغرب على هذه التصريحات كان من طرف وزارة الخارجية المغربية إلا أن هذا الرد لا يكفي بل يجب أيضا على الدبلوماسية الموازية من برلمان وأحزاب سياسية وكذلك المجتمع المدني التحرك للرد على هذا الكلام الذي لا يقوله عاقل بوعيه. وعموما فإذا كانت عودة المملكة المغربية إلى إفريقيا يرجع فيها الفضل إلى الدبلوماسية الملكية، فإن مرحلة ما بعد العودة ستعرف تحديات كثيرة مما يستدعي مواكبة الدبلوماسية الموازية لهذه العودة بمختلف قنواتها من أجل تسويق النموذج المغربي الناجح سواء في تحقيق التنمية، أو من خلال الاستراتيجية الأمنية التي تعد ناجحة على الصعيد الدولي.

رهانات الدبلوماسية الموازية المغربية في الدائرة الإفريقية إذا كان المغرب مرتبطا بإفريقيا بفعل انتمائه الجغرافي لها، فإن المعطى التاريخي قد عمق من هذا الارتباط وجعله خاضعا لجدلية التأثير والتأثر في علاقاته بدول القارة خصوصا في إطار الملف السياسي للدبلوماسية المغربية في الفترات السابقة، كما تبرز أهمية الأبعاد الاقتصادية في الوقت الحالي[130]. في هذا الإطار اكتست وتكتسي المنطقة الإفريقية أهمية قصوى بالنسبة للمغرب باعتبارها عمقا استراتيجيا، الأمر الذي دفع بالمغرب إلى التعبير عن ذلك سياسيا كما جاء في الدستور "المغرب دولة إفريقية تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية"، هذا الارتباط العضوي جعل التفاعل بينهما أمر

[130] سعيد الصديقي،نفس **المرجع السابق** ،ص. 11.

حتمي، وإن اكتسى ذلك طابعا إيجابيا أحيانا وسلبيا أحيانا أخرى إن الوضع السياسي والاقتصادي المتقلب في البلدان الإفريقية يفرض أيضا تطوير أداء وإمكانيات السياسة الخارجية للمغرب؛ هذه الأخيرة مطالبة بأن تراقب وبحذر شديد الخريطة الجيوسياسية الداخلية لدول القارة الإفريقية، المعقدة والمتحركة، وحتى تكون في مستوى الرهانات المفتوحة على كل الاحتمالات والتحديات الراهنة التي تهدد كل ما تم الاتفاق عليه، في مختلف تجلياته وأبعاده، الأمر الذي يفرض استحضار مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، فالدول الإفريقية أصبحت كلها تواقة إلى خلق روافد للتنمية تهدف من ورائها إلى تحقيق عيش كريم لمواطنيها؛ وهو ما يفتح المجال أكثر أمام الدبلوماسية الموازية للاشتغال وفق التوجهات والإشارات الواضحة من لدن صانع القرار الرسمي في المملكة، وذلك بانفتاحها على محيطها الإفريقي بقضاياه المختلفة والمتشعبة أولا، ثم الانطلاق نحو خلق فضاءات تعاونية وتشاركية جديدة مع باقي قنوات الدبلوماسية الموازية لأقطار الدول الأخرى، ولن يتأتى ذلك دون الاعتماد على خريطة طريق واضحة المعالم، تعكس عقلنة قنوات وآليات التواصل التي ترسخ لثقافة ديمقراطية مبنية على أسس التعاون البناء والمصير المشترك، بالإضافة إلى رصد اعتمادات مادية وتقنية مهمة، من خلال الاستفادة من التجارب المقارنة للعديد من البلدان الرائدة والنموذجية في هذا المجال، فأمام التحولات الكبرى الجارية ضمن السياق الاقليمي والعالمي فإن الرهانات التي تواجهها الدبلوماسية الموازية في الفضاء الافريقي : تتمثل في الجوانب السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

على المستوى السياسي:

الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة باعتبارها الأولوية الوطنية القصوى، الدفاع عن المكانة المركزية للمغرب بهدف مواجهة كل المحاولات الرامية إلى إقصائه من المبادرات الدولية تجاه القارة الافريقية الدفع بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارة السمراء، مواصلة الحضور على الساحة الافريقية بعد عودة المغرب للاتحاد الافريقي لاقناع دولها وشعوبها بأهمية قضايانا المشروعة والعادلة التسويق للنموذج الديمقراطي المغربي والتأكيد على جاذبيته على عدة مستويات أهمها: الانصاف والمصالحة، الحكم الذاتي، تعزيز منظومة حقوق الانسان[131].

[131] سعيد الصديقي ، نفس المرجع السابق ص.12.

على المستوى الأمني:

الاسهام في ارساء السلم والاستقرار في القارة الافريقية، المساهمة في عمليات الصلح من خلال الوساطة وذلك من أجل استرجاع الاستقرار والحوار والثقة المتبادلة،
المساهمة في تقوية قدرات دول الساحل والصحراء لمواجهة المخاطر الناجمة عن الحركات الانفصالية، احتواء التهديدات العابرة للحدود وخاصة الارهاب والجريمة المنظمة وشبكات الهجرة غير الشرعية التي تهدد الاستقرار الاقليمي. مكافحة التطرف الديني والمجموعات المتطرفة وتدمير "**داعش**"، ومرجعيتها الايديولوجية عن طريق الامن الروحي كمحدد اساسي في تطويق التطرف الفكري والديني، إعداد قائمة بالمشاريع ذات الاولوية والمرتبطة بالتنمية البشرية، تتماشى مع الحاجيات المناسبة لسكان المناطق الحدودية لضمان انخراطهم في أمن الحدود[132].

على المستوى الإقتصادي:

العمل على جعل المغرب محورا للعلاقات الاقتصادية بين القارة الافريقية والشركاء الاوروبيين والعرب خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، العمل على تشجيع الاستثمار الخاص بافريقيا، والانفتاح الاقتصادي عليها، والعمل على جعل المغرب أول مستثمر افريقي بالقارة، الدعوة للتنسيق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص للتعريف بالمؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها بلادنا وخاصة في القطاعات الانتاجية الواعدة، العمل على إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي في العلاقات بين الدول الافريقية في إطار علاقة جنوب جنوب، ذلك أن العلاقات الدبلوماسية وحدها أصبحت متجاوزة ولا تلبي تطلعات الشعوب الافريقية نحو التقدم والتنمية والازدهار. على المستوى الثقافي والبيئي استثمار الدبلوماسية الروحية لمحاولة حل الصراعات والنزاعات بين الدول الافريقية وداخل حدود الدولة، من خلال الاعتماد على القيم الروحية للشعوب[133].

كامن هذه اذاً مجموعة من الرهانات على مستويات متعددة، والتي يجب على الدبلوماسية الموازية المغربية استثمارها والعمل عليها من أجل تسويق صورة المغرب بالقارة الافريقية، مع ضرورة مواكبة تحركات الدبلوماسية الملكية بالقارة من اجل كسب رهان القضايا الوطنية وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية للمملكة[134].

---

[132] –حمدي عبد الرحمان، **العلاقات العربية الافريقية في مابعد الحرب الباردة** نحو اطار استراتيجية جديدة للقرن الحادي والعشرين، قضايا استراتيجية ،عدد2،جويلة 2000.ص16.

2–**العلاقات المغربية الافريقية**، طموح نحو"حدود جديدة"، مديرية الدراسات و التوقعات المالية ،ص 3.

[134]- **المرجع نفسه**.

الجدول رقم02:الاهمية النسبية لقيمة الواردات البينية لدول المغرب العربي

مستوردة/مصدرة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
ليبيا	-	23.1	0.8	29.1	0.1
تونس	28.2	-	28.8	13	0.1
الجزائر	0.9	32.9	-	40.3	-
المغرب	10.1	3.2	10.8	-	-
موريتانيا	0.9	6.3	73.9	13.9	-

المصدر: خلود محمد نعيم، **اثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية دول المغرب العربي،** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية1989،ص.42.

التعليق:

يبين الجدول الموضح اعلاه الاهمية النسبية لقيمة الصادرات البينية بين دول اتحاد المغرب العربي التي تقتصر على شريك او شركين غي اغلب المعاملات وقيمة الصادرات الاجمالية لكل دولة اذ تبلغ واردات مابين 38.71 مليار دولار.[135]

[135] -حسين محمد، "العلاقات المغربية الإفريقية طموح نحو حدود جديدة"، **السياسة الدولية**،عدد69،أوت2006،ص.26.

المبحث الثالث: المكانة الأمنية و العسكرية لافريقيا بالنسبة للمغرب

انفتح المغرب على الدول الإفريقية ومنها تللك المناوئة لوحدته التراتبية فالمغرب له طموح العودة الي المكانة الاقليمية على الصعيد الامني والعسكري ،حيت يواجه عدة تحديات مما يتحتم عليه وضع سياسات واستراتيجيات في مواجهة التهديدات الاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة .

المطلب الأول: على الصعيد الأمني

أ- الارهاب و الجريمة المنظمة في المغرب:

شهدت المغرب صداما بين الشبيبة الاسلامية ة النظام الملكي منذ الستينات قبا تأسيس حركة العدل و حركة الاصلاح و التجديد على انقاض الشبيبة الاسلامية في بداية الثمانينات، ومع فتح الباب أمام التعددية الحزبية فكان للحركتين حضور واضح في الحياة العامة نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها الواقع المغربي[136]، وقد تعرضت المغرب لتفجيرات ارهابية ضربت 5 أماكن سياحية في الدار البيضاء في 2003 قام بتنفيذ العمليات 14 انتحاريا تتراوح أعمارهم بين 20و 24 سنة تمثل هذه الأحداث الأكثر دموية على الاطلاق في تاريخ المغرب ،تبعتها سلسلة من الاحداث الارهابية أقل أهمية في الدار البيضاء سنة 2005 اين كشفت التقارير الرسمية أن أغلب خلايا الارهاب في المغرب الأقصى تنتمي الى السلفية الجهادية والتي ترتبط بكل من تنظيم القاعدة و الجماعة السلفية للدعوة و القتال ،و التي يكثر نشاطها على امتداد الحدود بين الجنوب الشرقي للمغرب و شمال موريطانيا و جنوب الجزائر و تعتمد هذه العناصر في التنسيق مع الجماعات الاخرى على الطبيعة الجيوسياسية للمنطقة الممتدة من جنوب غرب ليبيا و حتى شمال شرق موريتانيا.

حيث تتم عمليات تهريب السلاح و البشر في ظل انعدام الرقابة و غياب السلطة لتعود نشأة الجماعات الجهادية المسلحة في المغرب الى صيف 2002 و تحديدا عندما تم اعتقال خلية جبل طارق بتهمة التحضير لتنفيذ عمليات ارهابية في مضيق جبل طارق و ما تبعها من تفجيرات في الدار البيضاء[137]، وقتها تم استكشاف العلاقات التي تربط هذه الجماعة الارهابية بنظيرتها في الجزائر و موريتانيا و قامت الحكومة المغربية بإصلاحات داخلية تهدف الى معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ،التي يتم استغلالها من طرف هذه الجماعات الارهابية لتجنيد المنتسبين اليها فقامت بتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

قضية مكافحة الارهاب أصبحت من القضايا التي تناقشها المملكة المغربية مع دول الشمال الافريقي حيث

---

[136] -أميرة عبد الحليم "الإرهاب وجهود مقاومته في الشمال الإفريقي ومنطقة الساحل"، **المركز العربي الديمقراطيي**،عدد56،،سبتمبر2009،ص،270.

[137] -محمد زروق، الدراسات الإفريقية بالمغرب واقع وآفاق، **المركز العربي الديمقراطي**،12جويلية2015،ص،120.

ساهمت هذه القضايا في انهيار نظام العقيد القذافي بتدفق الاسلحة على المجال ،و انتشار اوسع للنشاطات الارهابية في دول الساحل، فهذا لايمنع من انتشارها في الاراضي المغربية[138]، فالتصريح الذي قدمه وزير الشؤون الخارجية و التعاون المغربية حول وضع في منطقة الساحل بنيويورك ان : منطقة الساحل تحولت في السنوات الأخيرة الى ملاذ آمن للجماعات الارهابية ،و من هذا المنطلق كان من الطبيعي ان يجعل المغرب البلد الافريقي العريق الملتزم بأمن و استقرار القارة الافريقية في صلب اهتماماته.

ب– قضية الهجرة السرية في المغرب

التطرق الى الهجرة في المغرب و تأثيرها على هذا البلد الذي يمثل بلد عبور و منشأ في نفس الوقت لظاهرة الهجرة منذ الستينات في الفترة التي أعبت الحرب العالمية الثانية و مع حاجة الدول الأوروبية الى اليد العاملة لإعادة اعمارها فمست الهجرة المزارعين و الحرفيين و العاطلين عن العمل من المغربيين و استمر هذا النوع من الهجرة حتى سنوات السبعينات و كانت هذه الهجرة كمنتوج مغربي اعد للتصدير يهدف استراتيجيا الى الحد من الضغوطات الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية وكذلك السياسية بعد السبعينات حيث وصل عدد المهاجرين المغاربة 4.5 مليون مهاجر سنة 2013.

ولازال شك أن احد أكبر أسباب هذه الهجرة هو الفقر و لا تعتبر الهجرة من المغرب هجرة انما بلد عبور الى المناطق الاكثر تطورا اسبابها و مصادرها ليست داخلية دائما بل في كثير من المرات نتيجة ضغوط خارجية، في 11جويلية 2006 عقد بالرباط و بدعوة من المغرب ملتقى دولي حول الشراكة الأوروإفريقية الهجرة و التنمية ناقش فيه المؤتمرون أسباب الهجرة و نتائجها السلبية و الايجابية على كل من دول الأصل و الدول المستقبلة للمهاجرين و خرجوا بمجموعة من التوصيات و التدابير التي سيتم اتخاذا للحد من النتائج السلبية و التي تقف في وجه الامن في الضفتين الى جانب تطوير الشراكة بين القارتين و من بين التوصيات التي خرج بها المؤتمرون نجد[139]:

* تدفق المهاجرين لا يمكن الحد منه بإنشاء مراكز للمراقبة و زيادتها بل باقتلاع أسبابها من جذورها و ذلك بواسطة وضع برامج تنموية اقتصادية في الدول الافريقية لتوفير أسباب الحياة الكريمة للسكان لكي لايفكرو بالهجرة و هذا البرنامج بدعم من الدول الأوروبية وعلى الدول الافريقية أن تقوم بجهود جيدة لإنجاح هذه المبادرة.
* الشراكة بين هذه الدول (دول المنشأ ، دول العبور ،دول الأصول) يجب أن تقوم بالبحث عن سبل حل و ايجاد اجابات لهاذا التدفق الهائل من المهاجرين و الحد من الاعمال الغير شرعية و الجرائم و الغش التي تسببت فيها الهجرة السرية و لأن مصير و مستقبل هذه الدول مرتبط ببعضها البعض فالشراكة تتأسس على التعاون لحل هذه المشكلة التي تهدد الأمن بين ضفتي المتوسط.

---

[138] –أميرة عبد الحليم ، **المرجع السابق**، ص.271.

[139] –**المرجع نفسه**، ص.273.

* تدعيم ايجاد بيئة ملائمة للتنمية المستدامة بالمرور عبر ترقية الأمن و الاستقرار في البلدان الافريقية و كذا عن طريق ارتباط هذه الدول بالسياسة الدولية و مجرياتها.

و مما سبق نستنتج حجم هذا التهديد الأمني على المنطقة في القارتين الأوروبية و الافريقية خاصة لان عدم استقرار الدول الافريقية و انتشار الفقر و المجاعة و النزاعات هو ايضا عدم استقرار اوروبا لان المهاجرين الى الضفة الاخرى يأخذون معهم مشاكل تهدد استقرار هذه الدول كزيادة الجرائم و تجارة المخدرات و حتى نقل الامراض المعدية و باعتبار المغرب بلد عبور فان هذا المشكل الامني يمس استقرارها و امنها الداخلي ويضعها أمام رهانات استراتيجية كبيرة كدورها الذي يمكن ان تلعبه باعتبار ان هذه القضية هي ورقة رابحة للضغط على الدول الاوروبية و كسب الدعم منها في قضاياها الاقليمية ودوليا خاصة ما تعتبره المغرب مساس بوحدتها (الصحراء الغربية)[140].

كما تم انعقاد ثلاث مؤتمرات الجزائر أفريل 2005 داكار جويلية 2005 و تونس سبتمبر2005 ثم جاء مؤتمر الرباط في 26-27 أفريل 2006 تحت عنوان الهجرة في افريقيا و أوروبا تم خلاله دراسة أهم الأسباب وراء الهجرة الغير شرعية و توصل الى توصيات الأطراف الثلاثة في حل المشاكل بتهيئة الأوضاع الاقتصادية الملائمة في الأوطان الام لمحاربة الفقر و البطالة و الحد من الهجرة الغير شرعية، ووفقا لتقرير اللجنة العالمية للهجرة سنة 2005 فان اغلب المهاجرين الأفارقة عبر مضيق جبل طارق بالمغرب من غرب افريقيا و معظمهم مهاجرين غير شرعيين و ترجع اللجنة العالمية للهجرة الدولية أسباب ذلك لكون بلدان غرب افريقيا أنها بلدان هشة اقتصاديا و تفضل الهجرة عبر شمال افريقيا كأسهل معبر و أقل خطورة من المحيط الأطلسي طريق الهجرة عبر المغرب دكار و بماكو و تمبكو و جاؤو الدار البيضاء ثم طنجة و سبتة غالبا ما تكون الرحلة على هذه المراحل على مدى سنوات أو اعتماد طريق الصحراء الغربية أغادير الرباط برا الى الوصول الى اسبانيا و كلتا الطريقتين تصطدم بالسياج الحدودي الفاصل بين المغرب و اسبانيا و يحاول المهاجرون الغير شرعيون اختراق هذا الحاجز و الوصول الى الجنة الدعوة بأوروبا[141].

وفي عام 1999 سمحت اسبانيا للصليب الاحمر العالمي بإقامة مستعمرات لإغاثة عدد من المهاجرين

---

[140] حسني محمد حسن، التوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية، **المركز العربي الديمقراطي**،عدد36،جانفي2009،ص،99.

[1] fida karam .migration and economic development: a coputable geniral equilibrium approach of maroccan case.université paris 1 –Panth_eon sorbonne.U.F.R de science-economique (19 juin 2009)

[141] –أميرة عبد الحليم، **مرجع سابق**،ص.283.

الغير الشرعيين فاقة 5600 مهاجر و بعد هذه الحادثة اقيم سياج لاحتواء الازمة، و قد تم توقيع اتفاق بين المغرب و اسبانيا حول منع الهجرة السرية سنة 1992 لكن لم يتم تنفيذه الا بعد الاحداث التي راح ضحيتها عدد كبير من المهاجرين الأفارقة بالرصاص 1200سينيغالي و 800 شخص من ساحل العاج و 576 مالي و 1225 موريتاني و 620 نيجيري بدأ العمل بالاتفاقية بعد هذه الحادثة و هؤلاء الأشخاص شكلوا عبئ سياسي على المغرب كما تورطو بتجارة المخدرات و الجرائم حيث تم تعزيز التعاونبين المغرب و الاتحاد الاوروبي بعد الاحداث المليلة، وعليه تختلف أشكال الهجرة السرية من و الاقليم المغاربي باختلاف الأسباب المؤدية الى ذلك ، فقد اعتبر الاقليم ذو موقع استراتيجي بالنسبة للعديد من الدول ملاذا لأطماعها ،فالدول الافريقية الجنوبية تنظر للمنطقة على انها محطة مهمة للعبور الى ما وراء البحر المتوسط و الدخول لأوروبا ،و فيما يجد المغاربة أن المنطقة لا تحقق لهم مستوى طموحاتهم و مستقبلهم ، ان الاقليم المغاربي يتموقع اقليميا في موقع استراتيجي له فقد تشهد ظاهرة الهجرة الغير شرعية من خلال مرحلتين ممهدتين للوصول الى العالم الغربي الأوروبي.

المغرب شهدت العديد من الهجرات الافريقية لها لكنها استفادت من غلق الحدود الاسبانية لمدينتي سبتة و مليانة و هذا سمح بتناقص الظاهرة على حساب الجزائر ، بالرغم من أنها في السنوات الماضية اكبر معبر غير شرعي يربط افريقيا بأوروبا[142] ،و تتمثل أخطارها في افراغ الدول من أدمغتها بسبب هجرة مثقفيها وكذلك بالنسبة لقضابا تهريب الآثار و التحف و المرجان الى اوروبا و ادخال الافارقة لبعض الظواهر الاجتماعية الحادة كالأمراض و الأوبئة ، الايدز ' الكوليرا ....الخ ،ادخال أشكال الجريمة كالسرقة ، التهريب الدعارة ....الخ. كذلك أن خطر الهجرة أصبح متفشيا بسبب موت بعض المهاجرين في عمق البحر لعدم وفرة القوارب على التجهيز الكامل، وقد اتخذت الدول المغاربية عدة اجراءات لذلك مثل تدعيم حراس السواحل بوحدات قتالية لمحاربتها ، كتفكيك جميع التنظيمات المشكلة لهذه الظاهرة و السعي على الحد من تقف المهاجرين الافارقة على الحدود المغاربية بتشديد الحراسة في الحدود[143].

---

[1] أميرة عبد الحليم ،نفس مرجع السابق ،ص ..284

[2] حسني محمد حسن ،مجع سابق ،ص.101 .

المطلب الثاني: على الصعيد العسكري

يعد المغرب أحد أبرز القوى القارية الصاعدة؛ فمنذ عقدين حقق تقدما مهما على المستوى الاقتصادي والبنيات التحتية، مراكما خبرة سعى إلى مشاركتها مع الدول الإفريقية، ما ظهر جليا من خلال احتلاله في السنوات الأخيرة مراتب متقدمة كأهم مستثمر أجنبي في دول إفريقيا جنوب الصحراء، متجاوزا حتى قوى تقليدية كانت مهيمنة على المنطقة، مثل فرنسا.

التوغل المغربي في القارة، خاصة في الدول الفرنكوفونية، ارتكز على أبعاد متنوعة، منها الجانب الروحي واللغوي، وكذلك الرغبة خلق شراكات جنوب جنوب على أساس رابح رابح، وهو ما كان يعاب على القوى الاستعمارية السابقة، والتي أصبحت قوى استعمارية اقتصادية سعت إلى استغلال موارد مستعمراتها السابقة دون أن تستفيد الساكنة المحلية حتى على مستوى البنيات التحتية[144]،حدث قد يبدو عابرا وقع في السنة الماضية في خليج غينيا عندما تم اختطف القراصنة اثنين من البحارة المغاربة العاملين في أحد البواخر الأجنبية بالمنطقة، لكنه خلق لدينا تساؤلا؛ هل يمتلك المغرب القوة اللازمة لحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية وحتى مواطنيه العاملين في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

بغض النظر على ردة الفعل المحتشمة للحكومة المغربية بعد هذا الحادث، وجب تحليل الوضعية الحالية للقوة العسكرية المغربية وما يمكن القيام به لخلق توازن مع القوة الاقتصادية الصاعدة للمملكة، في الأدبيات العسكرية والجيو-استراتيجية لا يمكن أن تطلق دولة على نفسها أنها قوة إقليمية أو قارية عندما لا تتوفر على قوة عسكرية رادعة تفرض بها احترامها وتمكنها من حماية مصالحها داخل وخارج حدودها، بل والتدخل عسكريا لحماية الأنظمة والدول الداعمة لمواقفها إذا اقتضى الحال، كما فعل سابقا المغرب في الزايير في 1977 و1978.

[144] عبد الحميد حارثي ،"باحث في الشؤون العسكرية و الاستراتيجية" ،مقال "**مكانة القوة المغربية الصاعدة بافريقيا**".

وفي هذا الإطار، بذلت المملكة جهودا كبيرة من أجل تطوير قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية من خلال عمليات تحديث العتاد وشراء أساطيل من المقاتلات الجوية والوحدات البحرية وغيرها. وقد ركزت القيادة كثيرا على عامل الجودة، مع تهميش العدد، نظرا لهزالة الميزانية الدفاعية للمملكة التي يتم صرف أزيد من نصفها فقط في وراتب وتعويضات الموارد البشرية للجيش، عامل الجودة هذا مكن المملكة من اقتناء تكنولوجيات عسكرية رادعة مهمة من فرنسا وأمريكا والصين، ساهمت في تحصين المملكة دفاعيا أمام جيرانها. واتضح ذلك من خلال تغير الخطاب الدبلوماسي للجارة الشمالية مثلا[145].

ولكن هذا لا يكفي لدعم السياسة التوسعية للمصالح الاقتصادية والسياسية للمغرب إقليميا وقاريا، فرغم التطور الذي تم تسجيله فإن القوات المسلحة الملكية فقدت بعضا من قدرتها في نشر قوات برية أو جوية بشكل سريع بشكل ذاتي، وهي القدرات التي كانت أصلا متواضعة جدا قبل إغراق سفينة الإنزال سيدي محمد بن عبد الله التي كان لها دور مهم في نقل ودعم القوات المغربية المشاركة في المهمات الدولية من أجل السلام.

1- انتهاج مبدأ المهنية في العقيدة العسكرية المغربية

بسبب الأزمات الاقتصادية المتتالية وتضاؤل الميزانيات الدفاعية سنة تلو الأخرى، عمدت القوى الأوروبية إلى تقليص عدد جنودها والاكتفاء بأدنى مستوى عددي، لكنها استثمرت كثيرا من أجل تطوير عامل المهنية وتكوين جنود وضباط قادرين على أداء مهام متنوعة وتجهيزهم بشكل رفيع. وقد أدى ذلك إلى تطور نوعي في أداء القوات وتقليص ميزانية الرواتب التي غالبا مع تلتهم حصة الأسد من الميزانية العسكرية.

الحزام الأمني في الصحراء يجعل المغرب غير قادر على اتباع هذا النهج، في غياب حل لهذه القضية. لكن بالمقابل يمكن البدء بتأسيس قوات عسكرية مختارة من صفوف الوحدات البرية والجوية والبحرية وحتى الدرك الملكي، ويتم تدريبها على القيام بمهام عسكرية سريعة ودقيقة مثل تحرير الرهائن في المناطق الحضرية أو القروية أو البحرية خارج حدود المملكة، أو الهجوم على أوكار الإرهاب المهددة لمصالح المملكة وحلفائها دول جنوب الصحراء، مثل خط أنبوب الغاز الرابط بين المغرب ونيجيريا، أو التدخل لوأد تمرد عسكري قد يهدد الأنظمة أو الدول المساندة للمغرب في القارة.

---

[145] عبد الحميد حارثي ،**المرجع نفسه**،ص،65.

وقد بدأ المغرب برنامجا مشابها في مركز تفنتيت للتكوين عبر إنشاء قوات خاصة تقوم فرق أمريكية من قوات المارينز بتكوينها وتدريبها، غير أن ذلك غير كاف عدديا. وفي غياب استثمار على مستوى التجهيزات الفردية، سواء تعلق الأمر بالأسلحة الفردية أو السترات الواقية والتكتيكية ووسائل الاتصال الفردية بين الفرق والقيادة عبر الأقمار الاصطناعية وغيرها[146].

2- تطوير القوات الجوية :

تمتلك القوات الجوية الملكية أسطولا عسكريا حديثا تجعل منها أقوى سلاح جو قاريا على المستوى التكنولوجي بامتلاكها منظومات تسليحية متقدمة لا تمتلكها القوات القارية الأخرى المتفوقة عليها عدديا، مثل مصر. القوة العددية هي ما يمكن أن يعاب على سلاحنا الجوي، فامتلاك أقوى النظم القتالية هو عامل رادع مهم ولكن ليس كافيا لمواجهة قوات أكبر عدديا، وهذا اتضح جليا للقيادة عندما اضطرت إلى سحب أسطول إف 16 المرابط بالخليج وإعادته إلى قواعده بالمغرب بعد تنامي خطر العودة للقتال في الصحراء.

كما أن المغرب يفتقر إلى أسطول للنقل الجوي متقدم، فالأسطول الحالي يعاني من التقادم وهو ما قد يهدد قدرة المملكة على نشر قوات برية خاصة في الحالات المستعجلة. من جهة أخرى لا يملك المغرب طائرات لتزويد أسطوله المقاتل من طائرات إف 16 بالوقود جوا، وهو ما يحد من مدى حركة هذه الطائرات إذا ما استدعيت لمساندة قوات حليفة أو القيام بعملية "جراحية" في منطقة ما بهدف حماية مصالح إستراتيجية للمملكة خارج حدود البلاد، خاصة أن حلفاء المملكة في دول إفريقيا جنوب الصحراء يفتقرون إلى قوات جوية حقيقية؛ بل إن حتى تكوين بعض القوات المظلية الإفريقية يتم على ظهر طائرات نقل مغربية كما يحدث في كوناكري، لذلك وجب التفكير في اقتناء طائرات للنقل والتزود بالوقود حديثة، وكذا زيادة أسطول الطائرات المقاتلة كعامل رادع مهم أمام القوى الإقليمية المعادية لمصالح المملكة.

---

[146] عبد الحميد حارثي، **المرجع نفسه**،ص.130.

3- تدعيم الأسطول العسكري البحري :

عرفت البحرية الملكية تطورا نوعيا خلال العقدين الأخيرين جعلها ترتقي إلى مصاف البحريات الأكثر تقدما على المستوى التكنولوجي، وضمن أقوى خمس قوات بحرية على المستوى القاري باقتنائها ست فرق وتكوينها لنواة لطيران بحري لازال متواضعا. لكن ذلك غير كاف ومستوى التحديات التي تواجهها البحرية الملكية، ولا ببلد يمتلك 3500 كلم من السواحل وسيعرف توسعا في مجاله البحري الاقتصادي الخالص قريبا ليصبح 1 مليون كلم مربع، المغرب كذلك هو المسؤول عن التنسيق في عمليات البحث والإنقاذ في منطقة شمال غرب إفريقيا، لكن إمكانيات التدخل، خاصة الجوية، تبقى متواضعة جدا ولا تمكن المملكة أن تلعب دورها الريادي المرجو في هذا الميدان[147].

منذ فقدان سفينة الإنزال سيدي محمد بن عبد الله أصبحت وحدات الإنزال البحري غير قادرة على أداء هذه المهام نظرا لتقادمها (عمر الأسطول الحالي 50 سنة) وتواضع إمكاناتها؛ كما أنها غير قادرة على القيام بالعمليات الإنسانية التي تضطلع بها سفن الإنزال الحديثة؛ هذه الأخيرة يمكنها أن تتحول إلى مستشفيات عائمة قادرة على التدخل في حالات الزلازل والكوارث الإنسانية، خاصة أنها قادرة على نقل بضع مروحيات على ظهرها؛ كما أنها سفن قادرة على التحول إلى مركز آمن للقيادة لمختلف العمليات البحرية والجوية والبرية.

لذلك فالمغرب مطالب أولا بتطوير طيرانه البحري واقتناء سفن إنزال وقيادة قادرة على نقل قوات برية وجوية والمساهمة في العمليات العسكرية والإنسانية حتى يتمكن من لعب دول شرطي المنطقة ويدعم موقعه كقوة إقليمية وقارية حقيقية[148]، ولا تبقى إفريقيا تنتظر العون والإغاثة من القوى الطامعة التي لا تنتمي إليها من جهة أخرى وجب على المملكة تطوير قدراتها الحربية البحرية عبر اقتناء فرقاطات خفيفة تمكن المملكة من قدرة أكبر في حماية مجالها الاقتصادي الخالص، والقيام بمهام داخل المجال البحري لدول غرب إفريقيا، خاصة خليج غينيا، حيث تنشط عمليات القرصنة البحرية في غياب قوات محلية قادرة على مواجهة الظاهرة[149].

---

147 -أميرة عبد الحليم،**مرجع نفسه**،ص.283.

148 -سامية بيرس ،"نحو تنشيط التعاون الافريقي العربي، **"السياسية الدولة"**،عدد145،جوان2001،ص.123.

149 -عبد الحميد حارثي، **مرجع نفسه**،ص.72.

4- تكثيف التعاون العسكري الإفريقي :

في الأسبوع الأول من هذا الشهر عقدت اللجنة العسكرية المغربية الفرنسية المشتركة بباريس، ومن بين النقاط التي تم التطرق لها إرسال مدربين مغاربة إلى دكار من أجل ملء الفراغ الذي سيخلقه الرحيل التدريجي للقوات الفرنسية في تكوين القوات السنغالية وتعزيز الأمن في هذا البلد. وهذا معطى يمكن أن نستشف منه المهام التي قد تقوم بها القوات المغربية مستقبلا في البلدان التي تسعى فرنسا إلى سحب قواتها منها، وهي كذلك الدول التي تعرف بمواقفها المساندة للمملكة في قضاياها الوطنية مثل السنغال والغابون وكوت ديفوار،كما أن المغرب فاعل رئيسي في قوات أممية منتشرة في إفريقيا، في الكونغو وجمهورية وسط إفريقيا. وتشارك القوات المغربية في التمارين التكوينية لدول الساحل والصحراء؛ أول في خليج غينيا في إطار الجهود الدولية لتكوين قوات هذه الدولة لتعزيز الأمن ومواجهة الخطر الإرهابي[150].

ينضاف إلى هذا أن المعاهد والمدارس العسكرية والأمنية المغربية تحتضن سنويا عدة تلاميذ ضباط وضباط صف من مختلف الدول الإفريقية، حتى داخل مراكز التكوين في الصحراء المغربية، في ظروف أكثر واقعية. ويشكل هذا أحد ركائز التعاون العسكري مع دول إفريقيا الصديقة؛ بل أصبح يشكل مجالا لتعزيز التعاون حتى مع الدول التي كانت بالأمس تعادي المملكة؛ إذ تحتضن مراكز تكوين القوات الجوية منذ سنتين دورات تكوينية وتدريبية لفائدة ضباط وضباط صف من القوات الجوية النيجيرية التي تستخدم عتادا مماثلا لذلك المستخدم في المملكة.

من جهة أخرى، يمكن استغلال القمرين الصناعيين المغربيين الجديدين اللذين أطلقهما المغرب حديثا بتمويل ذاتي في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال تتبع الحركات الإرهابية والمتطرفة في منطقة والساحل والصحراء وخليج غينيا، ومشاركة هذه المعلومات مع دول المنطقة التي تفتقر إلى وسائل رصد وتتبع متقدمة؛ وتقوم القوى العظمى باستنزاف إمكانياتها المالية من أجل بعض صور الأقمار الاصطناعية، كل هذه المحاور هي مقترحات فقط، الهدف منها تعزيز دور المملكة كقوة إقليمية وقارية قادرة على فرض احترامها داخل القارة والقيام بأعمال ريادية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ويصبح أمن إفريقيا بيد إفريقيا. فلا يمكن الحديث عن المملكة كقوة إفريقية إذا ارتكز ذلك فقط على مقياس اقتصادي أو دبلوماسي، في حين نفتقر إلى الوسائل الناجعة عسكريا لحماية مصالحنا وحلفائنا بالمنطقة، وكذا تعزيز السلم والتدخل في الحالات الإنسانية العاجلة؛ فعلى هذا تقاس قوة الدول[151].

---

[150] -**المرجع السابق**،ص.73.

[151] -سامية بيبرس، **المرجع نفسه**،ص.125.

جدول رقم03:القدرات العسكرية للدول الافريقية2010/20019[152]

الدولة	حجم القوات العسكرية	الانفاق العسكري بالمليون دولار
الجزائر	147000	5600
بوركينافاسو	112000	110
تشاد	23350	436
مالي	7750	174
مالي	7750	174
المغرب	15870	534

المصدر :التقرير السنوي للتسلح والامن العالمي مركز الدراسات الإستراتيجية لندن2010.

[152] -سلمية بيبرس، **مرجع سابق**،ص126.

الفصل الثالث

الإستراتيجية المغربية تجاه إفريقيا التوجهات والتحديات

تمهيد:

مما لا شك فيه أن التوجهات السياسية لكل دولة تنبثق من مجموع تصوراتها وإدراكاتها وقيمها بما لا ينفصل عن كيان وذات المجتمع ومحركاته التي تمتد عبر المظهر المادي المجرد إلى المقومات المعنوية فيه سلوك الدولة في حركة علاقاتها الخارجية يصدر عن قرار والقرار سلوك سياسي يرتبط بتصور وإدراك صانع القرار .

لقد أصبح المغرب بفضل السياسة الخارجية والدبلوماسية الملكية التي أضحت تعطي إشارات سياسية واقتصادية واضحة المعالم وقوية وعلى المغرب أن يراهن على الدور الاستراتيجي في مد جسور التواصل مع باقي الدول الإفريقية وفتح بوابة أساسية نحوها الشيء الذي يختم على المملكة المغربية ضرورة التفكير في إعادة التموقع داخل المجال الإفريقي جنوب الصحراء خاصة بعد التجاوب الذي لقيه الدعم القوي الذي قدمه المغرب لمالي وعلى الدور الذي يلعبه الملك وتدخله شخصيا في حماية الاستقرار بالشمال الإفريقي وغربيه عبر خطة بعيدة المدى في مكافحة الإرهاب .

وسيتم التطرق إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا

المبحث الثاني : تحديات السياسة الخارجية المغربية

المبحث الثالث: تقييم السياسة الخارجية المغربية

الفصل الثالث: الاستراتيجية المغربية تجاه إفريقيا التوجهات والتحديات

المبحث الأول: التوجهات اللإستراتيجية للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا

أصبح توجه المغرب نحو القارة في سياسته الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية بعلاقات منسوجة بتكتلات إقليمية ودولية حيث شددت المملكة المغربية على هذه القاعدة بربط علاقاتها مع الدول الإفريقية وتم إحياء هذه العلاقات لسنوات عديدة رهينة الجمود وذلك نظرا لطبيعة المعالم الإستراتيجية التي أصبح يفرضها الواقع الدولي والأحداث الإقليمية المتسارعة[153].فالمجالات التي تجسدت فيها أثار البيئة الخارجية على السياسة الخارجية كثيرة جدا بل يمكن القول إن هذا التأثير للتوجهات الخارجية كان حاضرا دائما وباستمرار في جميع تصرفات وعلاقات المغرب الخارجية، فالسياسة الخارجية المغربية من أبرز المواضيع التي أصبحت تثير اهتمام الباحثين والأكاديميين بشكل كبير .

المطلب الأول: أمنيا و عسكريا

ارتفعت وتيرة الانشغالات الأمنية المغربية بعد ما شهدته المنطقة المحيطة به من تطورات سياسية وأمنية جعلته هدفا للحركات المناهضة للنظام السياسي الإقليمي المضطرب منذ اندلاع الثورة التونسية وسقوط نظام الراحل معمر القذافي، إذا كان الهم المغربي ظل متمحورا لسنوات على تأمين حدود البلاد الجنوبية والانتباه لتداعيات النزاع الصحراوي على الوضع الأمني[154]،فإن الرباط تعتبر ومنذ إعلان الحرب على الإرهاب أن دوره الأمني بل والعالمي يفرض عليه تغييرات في إستراتيجيته الأمنية وفي هذه الأثناء شكلت الإستراتيجية الأمنية المغربية محور اهتمام في العديد من المعاهد ومراكز الدراسات الإستراتيجية والأمنية والتي طرحت عدة تساؤلات منها :هل للمغرب إستراتيجية أمنية تطورت أم أنها سياسة أمنية بدون آفاق إستراتيجية ؟.

هناك رؤية إستراتيجية أمنية مغربية ترتكز على تحديد المخاطر، إذ يبدو أن هذه المخاطر بدأت تتغير خلال السنوات العشر الأخيرة مما أدى بالمغرب الى الاستمرار في بناء إستراتيجية أمنية في الجنوب المغربي، خاصة والتي تحددها قضية الصحراء الغربية كمشكل أمني تقليدي بالمفهوم العسكري قبل أن يتطور فيما بعد على الاستمرار في التدرج بتوسيع مرتكزات الإستراتيجية الأمنية والعسكرية، والرؤية للأمن القومي المغربي على تنفيذ إجراءات الانخراط في التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب التي قدم فيها المغرب نموذجه الأمني في العديد

---

153 يحي بولجية ، **مرجع سابق** ، ص 10 .

154 جميلة علاق ،استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد 332، ديسمبر 2014، ص 19 .

من الملتقيات الدولية منذ 2003 [155]،حيث بدا واضحا من خلال تصريحات بعض المسؤولين الأمنيين المغاربة بتركيزهم على الاستراتيجة الأمنية القومية المغربية بمحاربة الخلايا النشطة من تنظيم القاعدة(الإرهاب) ،الهجرة الغير شرعية، الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها. بالحديث عن السياسية الخارجية المغربية خاصة فيما يتعلق بالدائرة المتمثلة في دول الجوار فإنه من المحتمل جدا أن تكون هذه الدائرة لها تأثير في صنع القرار الخارجي المغربي [156]،لكن على صعيد ردود الفعل التكتيكية وليس على صعيد الخيارات الإستراتيجية، وهذا ما يؤكد أن السلوك الخارجي المغربي يحكمه مصالح خاصة أكثر من كونه يهتم بالجانب التعاوني في قضايا معينة خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي.

1. منطلقات اهتمام المغرب بمنطقة الساحل الإفريقي:

تحتل القارة الإفريقي عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا مرتبة مهمة في أولويات السياسة الخارجية المغربية، وذلك لسبب وجيه يجدد توجهات السلوك الخارجي المغربي، فعلى الصعيد الأمني اهتمت السياسة الخارجية المغربية بضرورة مكافحة عدم الاستقرار في الساحل الإفريقي الذي ساهم فيه انهيار نظام الراحل معمر القذافي بتدفق الأسلحة ،وانتشار واسع النطاق للنشاطات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي وبالتالي هذا لا يمنع من انتقالها الى الأراضي المغربية وائتلافها مع الجماعات الإرهابية المحلية.

كما يتجلى الاهتمام المغربي بالمنطقة من حلال دعم دعمه المستمر لمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة ولعب المغرب دور جد مهم في المنطقة ،ولعب المغرب دورا هاما في إيجاد حل لبعض الصراعات الإقليمية من قبل الوساطة التي قام بتا الملك محمد السادس والتي توجت في 2002 باجتماع رؤساء كل من ليبيريا وغينيا وبعض من الدول الإفريقية[157]،ليكون بذلك المغرب قد ساهم ولو بشكل نسبي في استعادة الثقة في إفريقيا، فقد أرسل المغرب سنة 2006 وحدة كاملة من القوات المسلحة الملكية تتكون من أخصائيين وخبراء للمساهمة في عمليات إزالة الألغام من منطقة "كازامانس" بالسينيغال وبصفته عضوا في مجموعة دول غرب إفريقيا بشكل كبير في حل الأزمة في دولة مالي والحفاظ على وحدتها الترابية ،حيث بذل المغرب جهودا كبيرة من أجل تبني قرار إرسال قوة افريقية إلى مالي كما قدم مساعدة بقيمة 05 ملايين دولار مساهمة في تمويل جهود البعثة الأممية لدعم مالي تحت إشراف إفريقي.

155_ **المرجع نفسه**، ص 22.

156_ جميلة علاق، **مرجع سابق** ، ص 25 .

157_ أمحند برقوق ، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، **العالم الاستراتيجي**،عدد01 جانفي 2008 ،ص 12.

على غرار المحددات التاريخية والجغرافية والاقتصادية والأمنية[158]، التي توجه السلوك الخارجي المغربي في منطقة الساحل الإفريقي فإن أبرز قضية تحدد توجهات المغرب في الساحل الإفريقي هي قضية الصحراء الغربية، وهي القضية التي تجعلنا نشكك في مصداقية المقاربة المغربية المتبعة في المنطقة من الناحية الاقتصادية الأمنية والعسكرية فالمغرب في سعيها الدائم لضم منطقة الصحراء الغربية إلى أراضيها[159]، تبحث على اعتراف ضمني من طرف بعض الجهات بشرعية مطالبها في الصحراء الغربية خاصة من طرف الجزائر التي كانت ولا تزال تساند الحركات التحررية الصحراوية في الدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

وعليه فمعظم توجهات المغرب في منطقة الساحل الإفريقي قد تكون تحت غطاء ديني اقتصادي أمني من أجل التنمية في المنطقة ومن أجل مكافحة الإرهاب والتطرف الديني، إلا أن الغاية من وراء هذا الاهتمام هو الحصول على تأييد واعترافا بمطالبها في الصحراء الغربية، هذه الأخيرة التي تزخر بثروات طبيعية هائلة قد تجعل من المغرب قوة اقتصادية كبرى .

2. الآليات المغربية لمواجهة الانزلاقات الأمنية التي تشهدها القارة الإفريقية:

لم يشهد المغرب مشاكل أمنية على مستوى حجم المشاكل التي حصلت في الجزائر، لكن هذا لا ينفي الوضع الأمني المتأزم في البلاد إلى حد ما بالإشارة إلى تفجيرات مراكش 2011 ،وغيرها من العمليات الإرهابية وهذا ما جعل البلاد تتبنى هي الأخرى سياسات وآليات لمواجهة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي حيث تعددت هذه الأخيرة صورها واختلفت آلياتها.

إن قراءة وضعية المغرب الإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة ودراسة المؤثرات العامة في سلوكه الخارجي إزاء العالم وجوانب القصور في هذه العلاقة تقتضي منه دراسة[160] ،وتبني سياسة خارجية مغربية إسلامية وفق تصور إستراتيجي يهدف إلى دعم وتأكيد هذه العلاقة عن طريق استغلال كل الإمكانيات المحتملة، باعتبار أن المغرب من منظور القدرة والإمكانات الاقتصادية والعسكرية بلدا متوسطا أو أقل من ذلك يستطيع مواكبة وتكييف هذه المقدرات مع الرهانات الدولية والإقليمية، وتجاوز الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق

---

158 _ حسين الأشرف، الدبلوماسية المغربية :قليل من كل شيء ،**العربي الجديد**، الرباط ،ديسمبر 2014 .

159 _ أمحند برقوق، **مرجع سابق** ،ص 19 .

160 _ بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، **مركز الجزيرة للحراسات**،انظر الرابط التالي http//studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.html

اندماج وتفاعل بناء مع العالم الإسلامي خاصة وأن السياسة الخارجية المغربية تراعي بالأساس تصور الدولة لمصالحها بما أنها تشكل مجمل الأقوال ،التوجهات، والإستراتجيات والأفعال الصادرة عن صانعي تلك السياسة.

إن العديد من المعطيات الذاتية والموضوعية حتمت على المغرب بعد استقلاله من الوجهة الإستراتيجية والجيوسياسية تبني خيارات ونهج سياسات متفاعلة مع البيئة الداخلية، ومع كل التحولات التي عرفتها المنطقة وإن لم يكن في اتجاه تكريس فكرة التفوق ولعب أدوار حاسمة في المحيط الدولي[161]. فعلى الأقل الدفاع عن مصالحه الراهنة ودوام استمرارية دور الدولة المغربية بالمنطقة والتفاعل مع سياسات واستراتيجيات باقي الفاعلين في المحيط الإقليمي فالسياسة الخارجية المغربية في محيطها العربي والإسلامي، تعني مجمل الممارسات المغربية في أبعادها المتداخلة والمتفاعلة من مواقف سياسية ومبادرات دبلوماسية وعسكرية وأيضا، من سياسة اقتصادية وتجارية وثقافية وكذا انشغالاته الأساسية في المنطقة التي تمثل في استكمال الوحدة الترابية للمغرب وبالتالي الاهتمام بمسألة التوازن الإقليمي بالمنطقة .

لقد تبنت المغرب مقاربة إستراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب على تجسيد الخلايا الإرهابية وتفكيكها من خلال العمل التقليدي لأجهزة الاستخبارات والإجراءات الأمنية الإستباقية والتعاون مع الشركاء التقليديين والدوليين، وعلى أساس الرفض الشعبي للإرهاب عملت المغرب على التصدي لأشكال التطرف من خلال التركيز بشكل خاص على جهود إقناع الأشخاص بضرورة الابتعاد على العنف والغلو في الدين[162]،مع الترويج للخطابات الدينية المعتدلة ،وهذا تبني من خلال الاتفاقيات والاجتماعات الثنائية منها متعددة الأطراف مع دول الساحل الإفريقي سعيا منها لإيجاد السبل مكافحة الإرهاب في المنطقة من خلال الشراكات الأمنية والتنسيق الاستخباراتي الذي يمكن إجماله في النقاط الموالية.

أ – على صعيد التعاون المتعدد الأطراف: تجمع دول الساحل والصحراء لمواجهة الإرهاب

كشكل من أشكال التعاون المتعدد الأطراف شارك المغرب في مختلف اللقاءات التي تهم إفريقيا، حيث عمل بعد انسحابه من منظمة الاتحاد الإفريقي سنة 1984 الذي خلف فراغا دبلوماسيا وسياسيا على مستوى السياسة الخارجية المغربية، عمل على توطيد الصلات مع دول إفريقيا وخاصة دول الساحل وكان من أهم

---

[161] _ يحي اليحياوي، إفريقيا العمق الاستراتيجي الجديد للمغرب، **المركز العربي الديمقراطي** ،عدد 65 ، فيفري 2014 .ص 39.

[162] _ جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو إقتصاد**، تر: محمود إبراهيم،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2008)،ص 125.

الرهانات السياسية الأمنية وراء انضمام المغرب إلى تجمع دول الساحل والصحراء تعزيز التعاون الأمني لمواجهة التحديات السياسية والأمنية[163]، التي تشهدها القارة الإفريقية بصفو عامة والساحل بصفة خاصة ومن هنا بدأت السياسة الإفريقية للمغرب تعرف تحولا كبيرا وأصبحت أكثر مرونة وبراغماتية وهو ما نلاحظه من خلال السعي الدائم الى الانفتاح على عدد أكبر من الشركاء على الرغم من بعض التوترات في بعض الأحيان بسبب قضية الصحراء الغربية .

ساهم المغرب باقتراحاته في محاور ملموسة للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي خاصة عبر التأكيد على ضرورة [164]:

- ✓ محاربة الشبكات الإرهابية المتطرفة والاتجار بالمخدرات والبشر وتهريب الأسلحة .
- ✓ المساهمة الفعلية في استتباب أمن واستقرار الدول الأعضاء بوضع حد لبؤر التوتر بالوسائل السلمية وعبر الحوار في إطار الاحترام التام للسيادة الوطنية والوحدة الترابية لدول التجمع، وبالتالي جعلت المغرب هذا التجمع إطارا متعدد الأطراف للمحافظة على علاقات مثمرة وفضاء للدفاع عن مصالحها وبروزها من جديد على الساحة الإفريقية لتعزيز حضورها اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا خاصة في مجال مواجهة التحديات الأمنية التي تعاني منها بلدان الساحل.

وكآلية من الآليات السياسية والدبلوماسية احتضنت المملكة المغربية العديد من المؤتمرات الداعمة لوضع أسس ومقترحات تقضي إلى القضاء على الإرهاب في الساحل الإفريقي ففي عام 2009 أطلق المغرب المؤتمر الوزاري للبلدان الإفريقية الأطلسية، وتم تأسيس أمانة عامة دائمة له في المغرب وقد تبنى المؤتمر الوزاري الثاني الذي تم في المغرب في نوفمبر 2010 [165]،خطة عمل للتعاون والتنسيق في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والبيئة .كما نظمت المملكة المغربية سلسلة من المنتديات الدولية التي عقدت بالمغرب بين عامي 2012/2009 لربط الدول الإفريقية الأطلسية مع نظرائها الأوروبيين والأمريكيين .

163_ **المرجع نفسه**، ص 128.

164_ يحي اليحياوي ، **مرجع سابق** ،ص 45 .

165_ خالد شيات، **العلاقات السياسية والاقتصادية المغربية الإفريقية في زمن تحرير التجارة**، مداخلة مقدمة في مؤتمر بعنوان التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين شمال القارة وجنوبها ، القاهرة،5-7 نوفمبر 2010 ،ص 69 .

فمن الملاحظ أن المغرب تتبنى إستراتيجية تعمل من خلالها على التنسيق والتعاون مع الدول الأوروبية والأمريكية في مجالات الاقتصاد بدرجة أولى في درجة ثانية والمبرر هو أنه من شأن تحقيق التنمية الشاملة في دول الساحل أن يخفف من حدة مخلفات النشاطات الإرهابية في المنطقة .

كما انعقدت في المغرب أشغال الدورة الخامسة لمنتدى مراكش للأمن بغية مناقشة موضوع :"الفراغ الأمني" وتوسيع مناطق الهشاشات بشمال إفريقيا والساحل والصحراء[166]، حيث شدد الخبراء والمسئولون الأمنيون وممثلو منظمات دولية بعد نقاش مستفيض حول الإشكاليات الأمنية بمختلف بؤر عدم الاستقرار بإفريقيا، على وضع إطارات لتدبير مشترك للأزمات وإرساء تعاون إقليمي ودولي فعال لمواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة العابرة للقارات التي تغتنم فرصة الفراغ الأمني [167]،من أجل الانتشار وقد كان المغرب سباقا في دعم الدول المجاورة له التي تحتاج إلى تأطير أمني لمواجهة تنظيم القاعدة في المغربي العربي ويذكر أنه أرسل في 2009 مستشارين عسكريين إلى موريتانيا لمساعدة القوات الأمنية على التدريب وإمدادها بالنصائح الأمنية اللازمة.

ومن بوادر العمل متعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب عقدت المغرب اجتماع في نوفمبر 2013 وافق فيه وزراء خارجية 19 دولة من بينها فرنسا وليبيا ومالي على اتفاق إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود ومن المرجح إقامته في العاصمة المغربية ،وكان الاتفاق المعروف باسم "إعلان الرباط "تتويجا للجهود الكبيرة التي بذلتها المغرب لتأكيد تواجدها في العمليات الأمنية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي .ومن بين المؤتمرات التي كانت تحت رعاية المملكة المغربية حول أمن الحدود ومنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي بصفة خاصة ،المؤتمر الوزاري الأول والثاني حول أمن الحدود نظرا للتحديات المعقدة الناتجة عن خلفيات جيوسياسية في الساحل ولقد جاء فيهما ما يلي[168]:

- ✓ المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول لأمن الحدود الذي احتضنته العاصمة الليبية طرابلس أين اعتمد فيه مفهوم الحدود الآمنة بصورة متكاملة وتبني بعدا إقليميا يشجع التنسيق الثنائي بين البلدان المعنية ويتفاعل فيها فضاء الساحل الإفريقي مع محيطه المغاربي، كما تضمنت :"خطة عمل طرابلس"

166_ **المرجع نفسه**، ص 70.

167_ لؤي عبد الفتاح، **التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية المغربية: الرهانات والآفاق**(الرباط: معهد الدراسات الإفريقية ،2017)ص156.

168_ يوسف صدقي، إستراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي توسيع المجال وتعدد الفاعليين، **سياسات عربية**،عدد16 ، جانفي 2015،ص 25 .

الصادرة عن المؤتمر تشخيصا وتحليلا مشتركا للمخاطر الأمنية على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال تبادل الخبرات والمعلومات.

- ✓ المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود الذي عقد في صيغة جديدة وبمشاركة الشركاء الإقليميين والدوليين مناسبة لتقييم "خطة عمل طرابلس" وبحث سبل تفعيلها في إطار رؤية مستقبلية تستند إلى مستقبلية تستند الى المرجعيات والاستراتيجيات المندمجة الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود والتعاون بين دول الساحل ودول اتحاد المغرب العربي المنعقد بالرباط في مارس 2013 .

وعليه يرى المغرب بأن تحقيق الأمن في منطقة الساحل ومنطقة المغرب العربي المتضررة من ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي تستوجب تفعيل العلاقات مع دول الجوار والشركاء الأمنيين الإقليمين والدوليين في إطار حوارات سياسية أمنية ،وبالتالي فهو يعمل على تطوير علاقاته الثنائية ومتعددة الأطراف مع دول الساحل وحتى مع الدول الغربية [169] ،ليؤكد على ضرورة التنسيق والتعاون الجماعي في مواجهة خطر الإرهاب بدرجة ثانية بعد الاهتمام بالجانب الاقتصادي بدرجة اولى إلا أن الأدوار المغربية في منطقة الساحل اقتصرت فقط على الاجتماعات والندوات والمؤتمرات النصية أكثر منها عملياتي.

ب– على صعيد التعاون الثنائي:

في هذا الإطار قام الملك محمد السادس بجولة إلى خمس دول بداية من مالي التي قضى بها ستة أيام تكللت بتوقيع 16 اتفاقية في مختلف المجالات لدعم الاستقرار في مالي وتقوية قدراتها الأمنية والتنموية ومساعدتها على إيجاد حل سياسي لإقليم الأزواد[170]،وإنهاء الصراع الذي دام خمسة عقود ومكنت هذه الزيارة وفدي البلدين من إجراء تقييم مستفيض للتعاون الثنائي.

أكد كل من الرئيس المالي والملك المغربي على ضرورة إقامة تعاون وثيق ومنتظم في مجال مكافحة الإرهاب وبهذا الخصوص أشاد قائدا البلدين بوضع إستراتيجية الأمم المتحدة للساحل الإفريقي الرامية إلى تقديم إجابة إقليمية وشاملة على التهديدات والتحديات التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي، كما شددا الرئيسين على ضرورة

---

169 _ أنور بوخرس، سخط متزايد في الصحراء الغربية، **الشرق الأوسط**، عدد25 ،مارس 2012.ص 68.

170 _ يوسف صدقي، **مرجع سابق**، ص30.

انخراط جميع الدول والمنظمات الإفريقية المعنية بإشكالات المنطقة الساحل الإفريقي في آليات تفعيل هذه الإستراتيجية، كما جددا التأكيد على أن محاربة التطرف والتشدد الديني يكون عبر التنمية البشرية إلى جانب الجهود الأمنية، وكذا من خلال الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للسكان .

من هنا يتبين أن المغرب ينهج إستراتيجية تقوم على تمتين العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول الإفريقية خاصة التي تواجه خطر الإرهاب لهذا فهو يعتمد على مقاربة شمولية توازي بين المقاربة الأمنية والعسكرية والمقاربة الاجتماعية والثقافية[171]، ليتضح من السلوك الخارجي المغربي تجاه الساحل الإفريقي أنه اتخذ العامل الديني كإستراتيجية مغايرة في محاولاته لتوطيد علاقاته بدول الساحل، بوادر التعاون الأمني وهذا ما كشفت عنه الجولة الأخيرة التي قام بها الملك محمد السادس الى مالي وغيرها من دول المنطقة في الفترة الممتدة من 18 فيفري الى 08 مارس 2014 عن اعتماد المغرب في تمتين علاقاته بالدول المجاورة على تعدد أشكال توجهات سلوكها الخارجي ،بالإضافة الى الدبلوماسية الاقتصادية التي تمثلت في عقد أزيد من 100 اتفاقية وبروتوكول تعاون وشراكات يعتمد المغرب على الدبلوماسية الدينية باعتبار البعد الدينيّ أصبح أساسيا في تمتين العلاقات والشراكات بين المغرب وإفريقيا ،فالشأن الديني يمكن أن يجعله مؤهلا تاريخيا وحضاريا للمساهمة في مكافحة التطرف والحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي[172].

عقدت اتفاقيات ثنائية بين المغرب ومالي تمثلت في تكوين 500 إمام وهذا ما أكد عليه الملك محمد السادس في القمة الفرنسية حول السلم والأمن ، أين قال "إن الحفاظ على السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي رهين بصياغة الهوية الثقافية والحوزة الدينية والتي مكنت شعوبها من العيش بتناغم على مدى قرون عديدة "وأضاف: لقد أخذ المغرب على عاتقه حماية الإسلام السني الذي يدعو الى التسامح والانفتاح والذي اعتنقته شعوب المنطقة عبر تاريخها معتمدا على الوشائح الروحية العريقة التي تربطه ببلدان منطقة الساحل."

وعليه نستنتج أن أدوار السياسة الخارجية المغربية في القارة الإفريقية عموما ركزت على مجمل الزيارات المكثفة للملك المغربي والتي كانت متجذرة من العامل الديني بصفة خاصة ،على أساس أن الشأن الديني يعتبر رسالة قوية في إطار محاربة التطرف والإرهاب ولها دور في خدمة مصالح الشعوب وبالتالي إرساء الأمن والاستقرار في

171_ **المرجع نفسه**، ص 31 .

172_ أنور بوخرس، **مرجع سابق**، ص 70.

إفريقيا عموما وإفريقيا خصوصا .فالمغرب كانت هي الأخرى طرفا في العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمواجهة الإرهاب وتبعاته نذكر منها[173]:

- ❖ اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999 والتي وقعتها في 19/سبتمبر/2002.
- ❖ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل الموقعة بنيويورك بتاريخ 31/أكتوبر/2003.
- ❖ انضمام المغرب الى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1991 .
- ❖ توقيع اتفاقية مع السينغال حول التعاون القضائي لمكافحة الإرهاب وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين في الرباط 15/مارس/2005 .
- ❖ توقيع اتفاقية مع موريتانيا حول التعاون القضائي وتسليم المجرمين في 20/سبتمبر/ 1972، تمت المصادقة عليها في 01/نوفمبر /1979.
- ❖ كما صادقت المغرب على جميع الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب بما فيها تلك المتعلقة بأخذ الرهائن لسنة 1979 والتي انضمت إليها المملكة المغربية بتاريخ 7/افريل/2007 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1/جويلية/2007

بالرغم من عدم وجود آليات أمنية وسياسية واضحة المعالم وتطغى عليها المصالح الاقتصادية من جهة وبالرغم من النزاع مع الصحراء الغربية التي شتت الرؤى الدولية الداعمة والرافضة لاستعمارها من جهة ،إلا ان هذا لا ينفي مجهودات المغرب وسعيها في إرساء التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة خطر الإرهاب في الساحل الإفريقي من خلال مختلف الزيارات التي قام بتا الملك محمد السادس ومختلف المؤتمرات التي انعقدت لمناقشة الأوضاع الأمنية غي الساحل الإفريقي وكذا الاتفاقيات التي وقعها المغرب في هذا الشأن[174]، لكن جل الأدوار قليلة الفعالية لمواجهة خطر الإرهاب في المنطقة كونها لا تخرج من نطاق الخطاب الى ممارسة على ارض الواقع خاصة بمقارنتها مع الأدوار الجزائرية التي تعتبر أكثر فعالية على أرض الميدان .

عموما يبقى التوجه المغربي تجاه إفريقيا تمليه متطلبات اقتصادية على غرار قضية الصحراء الغربية المحورية ضمن الاهتمام المغربي في القارة الإفريقية بالإضافة الى الاهتمام بضرورة الانخراط الفعال في مجال مكافحة الإرهاب وذلك من خلال السعي الى بلورة إستراتيجية أمنية شاملة قوية في ظل علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع

---

[173] _ حنان بناصر، إنكفاء الدبلوماسية المغربية تجاه المحيط العربي :حقيقة أم إدعاء ؟،**الحوار المتمدن،** عدد 1665 ،2006 على الرابط التالي :
www.elhewar.org/debat/show.art.asp?aid=74771.

[174]- حنان بناصر ، **مرجع سابق،** ص 120.

الدول الإقليمية وحتى الدولية، لكن المغرب هي الأخرى لا تغفل عن الهدف الأساسي الذي تسعى لتحقيقه وهو لعب دور سياسي وأمني محوري في قضية الأمن في الساحل الإفريقي وإفريقيا ككل كونها قوة إقليمية تنافس الشريك الاستراتيجي الفعال في المنطقة ألا وهو الجزائر.

المطلب الثاني: إقتصاديا

للحديث عن محددات التوجه الاقتصادي المغربي تجاه إفريقيا لا يسعنا الا الإشارة إلى مجمل المحددات الاقتصادية والتجارية الكبرى ثم أن المغرب يغلب في توجهه الاقتصادي يغلب عليه طابع التجاوز واقع الأزمة الاقتصادية التي يعرفها شركاؤه التقليديون (الاتحاد الأوروبي تحديدا) وانحسار الطلب التقليدي الذي كان المحرك الأساسي للعلاقات بين ضفتي المتوسط[175]، والعلاقات البينية الإفريقية بل أيضا في طموح المغرب في تنويع شركائه لاسيما بجهة من العالم لا تزال أرضا خصبة لشتى أنواع الاستثمار بالإضافة الى ذلك توظيف المغرب الى الموقع الاستراتيجي ليكون نقطة عبور للاستثمارات العالمية الأمريكية والأوروبية وحتى الخليجية المتطلعة لتمويل مشاريع استثمارية بهذه الجهة من العالم (إفريقيا).وبالتالي العمل على تكريس التعاون الاقتصادي الذي يندرج ضمن العلاقات الدولية يستفيد منها المغرب بالدرجة الأولى .

فالفضاء الإفريقي الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي الواسع والواعد لم يكن ليترك بعض البلدان الصاعدة ومن ضمنها المغرب في وضعية حياد أو لامبالاة بل دفعها الى بناء توجهات دبلوماسية واقتصادية وسياسية باستحضار هذا الواقع وبالارتكاز على معطياته، ولذلك أيضا فإن الطموح والنزوع المتزايد للشركات المغربية في (المناجم، الزراعة، البنوك[176] ،الاتصالات والتأمينات والأشغال العمومية والنقل والطاقة وغيرها) للاستثمار بقوة في البلدان الإفريقية منها جنوب الصحراء خاصة (غرب شرق وسط) انما يجد تفسيره ومسوغه ومحفزه في تطلع المغرب الى إعادة إحياء البعد الإفريقي الذي لطالما نغصت عليه الحسابات السياسية ،أو حالت دون تجذره التوازنات الإقليمية أو الحروب البينية أو التحالفات المضادة المستحضرة لقضية الصحراء الغربية .

يبدوا أن هذا الطموح الاقتصادي المتزايد للمغرب في إفريقيا لا يخفي حقيقة أن مستوى تبادلاته التجارية معها لا يتجاوز ال4 إلى 5 مليار دولار كل سنة مما يضعه بمنطقة المغربي العربي ضمن المرتبة 48 في ترتيب الشركاء

---

[175]- _ يوسف صدقي، **مرجع سابق** ،35 .

[176]- رشيد العثماني ،**الدبلوماسية الاقتصادية في الممارسة المغربية** :رسالة ماجيستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاجتماعية ،الرباط 2003 ،ص 57 .

التجاريين لإفريقيا بعد الجزائر الرتبة (41) وتونس الرتبة(38). ثم إنه بمقياس التوزيع الجغرافي للتيارات التجارية للمغرب مع الخارج فإن إفريقيا تعتبر الحليف الاستراتيجي التجاري الإقليمي الرابع بالنسبة للمغرب بنسبة 6.5 بالمائة من حجم التجارة الخارجية العامة للمغرب اذ تبقى أوروبا الحليف التجاري الاول بأكثر من 62 بالمائة من مجموع التبادلات التجارية ثم آسيا ب 19 بالمائة ثم أمريكا ب 12 بالمائة.

أما على صعيد هذه التبادلات التجارية فمن المؤكد أن المغرب لا تزال تستفيد من طبيعة العلاقات التي كانت سائدة تقليديا بين إفريقيا ومستعمريها الغربيين[177]،إذ يستورد المغرب من إفريقيا حوالي نصف حاجياته من الغاز وباقي المشتقات النفطية ويصدر إليها سلعا صناعية ونصف مصنعة تتكون أساسا من مصبرات (سمك ،أسمدة طبيعية وكيميائية) وما شابه وهي كلها مبادلات حصرا على دول فرنكوفونية بعينها حيث تمثل المبادلات التجارية بين المغرب من جهة والسنيغال وموريتانيا والغابون وساحل العاج وغامبيا ومالي حوالي ثلث صادرات المغرب لبدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومع أن حجم المبادلات التجارية قد عرف بعض النمو في السنوات الأخيرة فإن وتيرة الاستثمارات المغربية ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء بقيت دون الرهانات إذ كانت نسبة نموها 13 مرة أقل من نسبة نمو المبادلات التجارية.

1.الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا:

لقد عمل المغرب على تعزيز شراكة تضامنية مع إفريقيا نتيجة الروابط الثقافية والانتماء الجغرافي من خلال سلسلة من زيارات العمل المتبادلة هدفها دفع قاطرة الاقتصاد والتنمية واحتلت إفريقيا الأولوية في السياسة الخارجية المغربية كما استطاع المغرب فرض نفسه كقوة اقتصادية قادرة على الترويج للتقدم الملموس في القطاع الاقتصادي، كما تبنى المغرب إستراتيجية اقتصادية تهدف الى عمل مشاريع مشتركة ذات طابع إقليمي فيما يتعلق بالماء والكهرباء والأمن الغذائي[178] وقد ركز الملك محمد السادس في خطاب له في ندوة السفراء المنعقدة بالرباط في 30/أوت/2013 على ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في العمل الدبلوماسي حين قال: "يجب على حكومتنا إعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية مقدامة قادرة على تعبئة الطاقات بغية تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد وكسب مواقع جديدة وتنمية المبادلات الخارجية كما ندعوها للتنسيق والتشاور مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص للتعريف بمؤهلات

---

[177]- **المرجع نفسه**، ص 60.

[178]- رشيد العثماني، **مرجع سابق** ، ص 60.

الاقتصادية التي تزخر بيها البلاد وخاصة في القطاعات الإنتاجية الواعدة بهدف المساهمة في تنميتها ولإرساء تعاون مؤسسي بين القطاعات الوزارية التي لها نشاط دولي في المجال الاقتصادي، وإننا نعتبر سفراءنا بمثابة جنود يجب أن يسخروا كل جهودهم لخدمة القضايا الاقتصادية لبلادهم".

ومما لاشك فيه أن طموح المغرب غدا أكبر في ريادة اقتصادية بالقارة السمراء ففي مجال الاستثمار أصبح المغرب أول مستثمر إفريقي بالمنطقة خصوصا منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا CEMAC ومنطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي للعرب الإفريقي UEMOA ، إذن فالبعد التأسيسي في خارطة الطريق الملكية هو إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي في العلاقات بين الدول الإفريقية في إطار علاقة جنوب _جنوب منذ 1984 نهج المغرب سياسة تعتمد على تطوير العلاقات الثنائية[179]، ومتعددة الأطراف بالاعتماد على التعاون الاقتصادي والثقافي أساسا مع الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية في غرب ووسط إفريقيا والمنظمات الجهوية :المجموعة الاقتصادية والمالية لوسط وغرب إفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء ،فالمغرب حاليا تشكل ثاني مستثمر اقتصادي داخلي بالسوق الإفريقية بعد جمهورية إفريقيا، فالبعد الإفريقي للمغرب بدا يتشكل بوضوح في بداية الألفية الثالثة باعتباره إحدى التوجهات المركزية في سياسة المغرب الخارجية .

2.الآليات الاقتصادية المغربية للتوجه نحو إفريقيا

احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين[180] :

- احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة.
- أما العامل الثاني يتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب عنه من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية .

ومن خلال تحليل الأرقام الاقتصادية يمكن أن نلاحظ انتقالا مهما في حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا من مليار دولار سنة 2004 الى حوالي 7.4 مليارات دولار سنة 2014 ووصل حجم الصادرات المغربية نحو إفريقيا ،جنوب الصحراء حوالي 1.7 مليار دولار سنة 2013 مقابل 220 مليار دولار سنة

---

[179]- **المرجع نفسه** ،ص 62.

[180]- محسن الندوي، الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الافريقية ،**مجلة العلوم السياسية والقانون** ،عدد 02، مارس 2017،ص 120.

2003 وهو ما يعني أن المغرب قد ضاعف من حجم مبادلاته التجارية[181] ،مع إفريقيا ست مرات خلال السنوات العشر الماضية، الأمر الذي يعكس اهتماما متزايدا من المغرب نحو التعاون الاقتصادي جنوب _جنوب خاصة مع الدول الإفريقية .

3.الدبلوماسية الاقتصادية في عهد الملك محمد السادس:

بعد تولي الملك محمد السادس سدة الحكم سنة 1999 شهدت العلاقات الإفريقية المغربية دينامية جديدة تجلت في الجولات الإفريقية الرسمية التي قام بتا العاهل المغربي الى بعض الدول الإفريقية سنة2001 ، سنة 2004 ،سنة 2005 منها الغابون ،جمهورية الكونغو الديمقراطية ،كامبيا هذا دون أن ننسى الحديث غن الزيارة التضامنية لدولة النيجر بسبب الأزمة الغذائية (الجفاف) الذي ضرب البلاد[182].بالإضافة الى ذلك توقيع حوالي 500 اتفاقية وبروتوكول في العديد من الميادين الحيوية كالفلاحة والتأهيل الحضري والتربية والبنية التحتية مقارنة ب 88 اتفاقية تعاون في الفترة الممتدة ما بين 1985/1972 وبالتالي إقحام الآلية الاقتصادية باعتبارها إحدى الآليات الفعالة في العلاقات الدولية وهذا التوجه الذي يهدف من ورائه المغرب الى الحصول على مساندين جدد من الناحية السياسية لقضيته الوطنية، خاصة اذا أخذنا في الحسبان أن روسيا إحدى الدول الدائمة العضوية في الأمم المتحدة وبالتالي بإمكانها الدفاع عن مصالحه بهذه الهيئة الدولية .

ومن أبرز الاتفاقيات والمشاريع المبرمة إطلاق مشروع انجاز خط أنابيب للغاز الذي سيربط موارد الغاز الطبيعي لأكبر بلد إفريقي وهو نيجيريا بالمغرب مرورا بدول غرب إفريقيا وبالتالي هذا الأمر سيكون له عدة تداعيات ايجابية على المدى القريب والبعيد والمتوسط كالتالي [183]:

أولها: منح المغرب مكانة إستراتيجية دولية نظرا لتحوله إلى وسيط تجاري أساسي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ومفاوض رئيسي في المنطقة الإفريقية.

---

[181]- **المرجع نفسه**، ص 122.
[182]- رشيد العثماني، **مرجع سابق**، ص **65.**
[183]- **المرجع نفسه**، ص 70

ثانيا: استفادة المغرب بشكل مباشر من الاستثمارات الضخمة والأكيدة التي ستواكب هذا المشروع والتي تعد بملايير الدولارات ومما لا شك فيه أن غالبية الشركات المغربية ستجد متسعا وملجئا في هذا المشروع الكبير مما يساعدها على امتصاص البطالة وذلك بإحداث مناصب شغل دائمة.

ثالثا: سيتحول المغرب الى مركز طاقوي يربط دول غرب إفريقيا بسوق الطاقة الأوروبي وسيتمكن من تصدير الغاز الى البلدان الأوروبية وهذا الأمر سينعش التجارة الخارجية المغربية وسيعبأ خزينة الدولة المغربية بالعملة الصعبة وسيعيد الاعتدال إلى الميزان التجاري .

رابعا: هذا المشروع سيفك ارتباط المغرب الطاقوي وسيخفض الفاتورة الطاقوية وبالتالي سيساعد الدولة على تقليص الدين الخارجي وبنسب مهمة .

المطلب الثالث : دبلوماسيا و سياسيا

تشهد الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة تغيرات لافتة في تعاطيها مع عدد من الملفات الخارجية المهمة والحساسة منها والتعامل مع القوى الدولية إذ قاطعت سياسة الكرسي الفارغ[184]، في عدد من الملفات لاسيما تلك المتعلقة بنزاع الصحراء الغربية أو المكانة داخل القارة الإفريقية وباتت الدبلوماسية المغربية هجومية أكثر منها دفاعية، وظهرت هذه التحولات المحورية التي مست السياسة الخارجية للملكة المغربية خصوصا في مقاربة عدد من الملفات في القارة الإفريقية وتجلت أكثر في عودة الرباط الى منظمة الاتحاد الإفريقي بعد غياب دام قرابة 33 سنة وأيضا اقتحام الدبلوماسية المغربية معاقل جبهة البوليساريو التي تنازع المملكة على سيادة الصحراء سواء في إفريقيا او أمريكا اللاتينية .

يتوفر المغرب على 23 ممثليه دبلوماسية في القارة الإفريقية أي ما يعادل حوالي نصف الدول الإفريقية وما تزال 8 دول افريقية هي من تعترف بجبهة البوليساريو ،هذه الدول ليست من الدول الكبرى ولا ذات التأثير الدبلوماسي على المستوى الإفريقي باستثناء الجزائر وجنوب إفريقيا التي تستغل الفراغ الذي تركه خروج المغرب من الاتحاد الإفريقي بحيث لا يمكن للدول الأخرى أن تدافع عن المغرب في ظل غيابه مهما كانت درجة العلاقات الدبلوماسية [185]،كما أنه من الممكن جدا أن يتم تغيير الكثير من المواقف المساندة للانفصاليين

184- **المرجع نفسه،** ص 75.

185- أنور بوخرس، **مرجع سابق،**. ص 71.

خاصة أن باقي الدول الأخرى يمكن اعتبارها داعمة للمغرب أو في أضعف الأحوال محافظة على الحياد، من جهة أخرى قوبلت سياسة المغرب التوسعية في إفريقيا بالاستنكار والرفض الشديدين لأن ضم الصحراء الغربية يعتبر خرقا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي يعد أهم مبادئه "احترام الجدود الموروثة عن الاستعمار ".

اتجهت أنظار السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا من خلال التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية للمغرب وفي نفس الإطار وعلى خطى النهج الاستراتيجي الرسمي في السياسة الخارجية يشتغل البرلمان المغربي في علاقاته بالدول الإفريقية حيث يتواجد كعضو فاعل ومشارك في المؤتمرات واللقاءات والزيارات الرسمية بغية تأمين وتحقيق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ....المتعلقة بالاتحاد البرلماني الإفريقي[186] .

زاد المغرب من تمثيله الدبلوماسي في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى فقد توالت الزيارات الرسمية إلى أكثر من 12 بلدا إفريقيا بين عامي 2014/2000،ولم يغب عن السياسة الخارجية المغربية قط الدفاع عن القضايا الإفريقية بشكل مباشر (المشاركة في عمليات حفظ السلام كما حصل في كوت ديفوار مثلا) أو بشكل غير مباشر كما تمت الدعوة في كثير من المؤتمرات الدولية للتنمية البشرية والاجتماعية لبلدان المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى[187].يبدو من خلال هذا أن جهات مصادر القرار في المملكة المغربية واعية بالرهانات الجيوسياسية التي تمثلها إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وللمغرب العديد من المصالح الجيوستراتيجية التي تدفعه باطراد إلى الاقتراب من العمق الإفريقي وهذه الأولوية جزء أساسي من سياسة المغرب الخارجية ومن المرجح أن يقوي هذا الاهتمام دينامية الاقتصاد المغربي وكذلك الدعم الدبلوماسي الإفريقي لبعض القضايا الأكثر حساسية وعلى وجه الخصوص قضية الصحراء الغربية .

1.رهانات المغرب في علاقاته السياسية الدبلوماسية مع الاتحاد الإفريقي:

خارج القارة الإفريقية عمد المغرب إلى تغيير توجهات سياسته الخارجية بوضع جميع الحلفاء في كفة واحدة (الحلفاء والشركاء الأوروبيين) التقليديين من قبيل فرنسا واسبانيا واسبانيا والاعتماد فقط على الدور الأمريكي في ملف الصحراء الغربية بل وحاولت المملكة المغربية التقرب أكثر من قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين

---

[186]- يوسف صدقي، **مرجع سابق** ،ص35.

[187]- **المرجع نفسه** ،ص 39 .

واختار المغرب تنويع شركائه الدوليين رغم أنه أبقى على فرنسا كحليف استراتيجي وتاريخي [188]، إذ توجهت دبلوماسية المغرب أكثر نحو الصين وروسيا لمآرب اقتصادية وسياسية منها الاستفادة من التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للبلدين وأيضا على الأقل ضمان "حياد" بكين وموسكو في ملف الصحراء الغربية بالنظر لمجمل الارتباطات التاريخية لهما مع الجزائر حليف "البوليساريو"

تعمل الدبلوماسية المغربية وفق مسارات ومداخل عديدة تحدد أطرها شخصيات رئيسية تؤثر في توجهات السياسة الخارجية للملكة، فبالإضافة الى وزارة الخارجية يؤدي ما يسمى ب"**المربع الملكي** "دورا بارزا في الدبلوماسية المغربية علاوة على جهاز الاستخبارات الخارجية ،هذا وقد شهدت المغربية خلال السنوات الأخيرة نشاطا غير مسبوق تميز بالاشتغال على عدة واجهات دولية وإقليمية بما يدعو للاعتقاد بأن سياسته الخارجية انما تعرف تطورا نوعيا يفترض أن يساهم في اكتساب الأداء الدبلوماسي مزيدا من الديناميكية والاحترافية والانفتاح في مرحلة تتميز بلا شك بأهميتها التاريخية وبتحدياتها الكبرى، بسبب التحولات المثيرة في طبيعة ومضامين العلاقات والتفاعلات وطنيا وإقليميا ودوليا فقد تحرك المغرب دبلوماسيا بشكل أكثر حيوية تجاه شركائه التقليديين كما شهدت دبلوماسيته الإفريقية ارتفاعا ملحوظا، إضافة الى توجه المغرب نحو تطوير وبناء علاقات وشراكات إستراتيجية جديدة مع قوى دولية ما فتئ دورها وتأثيرها يعرف تصاعدا وحضورا قويا في الساحة الإفريقية [189].

المبحث الثاني :التحديات الإستراتيجية للسياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا

إذا كانت أهداف السياسة الخارجية تسير في اتجاه دعم حلقات الانتماء العربي الإسلامي فهي مدعوة لان تتأقلم مع معطيات البيئة الداخلية ،حيث إن الرهانات المطلوبة تتجاوز محاولات التوفيق بين التوازنات وتتعداها إلى إيجاد حلول للمعضلات والإشكالات الأصلية[190]، التي يتخبط فيها المغرب مع الرغبة في لعب دور محدد في الساحة الدولية وذلك بدعم توجهاته العربية والإسلامية ودفع الدبلوماسية نحو آفاق جديدة للتنمية الإفريقية والثقافية مع مراعاة أولوية القضايا الداخلية وفي هذا الإطار فان ملف القضية الصحراوية يعتبر من المنظور الإستراتيجي أحد ملفات المفاتيح بالنسبة للدبلوماسية المغربية إضافة إلى هدف بناء دولة ديمقراطية وحداثية.

---

[188]- لؤي عبد الفتاح، قضايا سياسة المغرب الإفريقية الرهانات والدوافع، **المركز العربي الديمقراطي**، عدد156،جويلية 2012 ،ص 56.

[189]- **المرجع نفسه** ، ص 57.

[190] _ بوقنطارة حسن، **السياسة الخارجية المغربية_ الفاعلون والتفاعلات_**(الرباط: بابل للنشر، ط.2 ،2002)،ص 162 .

المطلب الأول: على الصعيد الداخلي

انطلاقا من هذا التوضيح تظهر صعوبة فصل العوامل الداخلية وبلورة دورها بكل وضوح في تحديد السلوك الخارجي بالنسبة للمغرب فإن الترتيب المؤسساتي لدور هذه العوامل يصنع أهم مكون من مكونات الحقل السياسي المغربي على رأس العمل الدبلوماسي ويتعلق الأمر بالمؤسسة الملكية حيث يعهد الدستور المغربي للملك الإشراف على وضع الخطوط الخارجية للسياسة الخارجية[191]، أما تنفيذ ومتابعة قضايا السياسة الخارجية فتعهد إلى مؤسسات حكومية فبناء السياسة الخارجية المغربية ينطلق من توحد المعايير التي تقوم عليها الدولة المغربية والتي تشهد على تداخل هذه العوامل.

بيد أن المؤثرات الداخلية التي نمت وترعرعت في المجتمع الوطني على الصعيد الداخلي لعبت دورا رياديا في إبراز هذه السياسة وتدرجت تدريجيا في الثقافة السياسية للمواطن المغربي. مما لا شك فيه أن الصفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسي تؤثر في مجمل نتائج قرارات السياسة الخارجية[192]،فالفصل 19 من دستور 1996 يعطي للملك العديد من الصلاحيات تجعل منه المؤطر المركزي للسياسة الخارجية باعتباره رمزا لوحدة الأمة وضمان ودوام الدولة واستمرارها والسهر على احترام الدستور والضامن لاستقلال البلاد ووحدتها الترابية إضافة إلى ذلك هذه المركزية الدستورية فشخصية الملك تزداد طفوحا في المستند السياسي المغربي في المقابل التركيز على الحفاظ على التنمية المستدامة للبلد والمجتمع ناهيك عن الإستراتيجية المتبعة على الصعيد الخارجي فهي الأكثر تميزا وسطوعا.

مع تولي محمد السادس سدة الحكم استطاع أن يوظف مدركات ومفاهيم جديدة جعلت من الدبلوماسية أداة ناجعة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية ،فانتقال السلطة إليه بعد وفاة والده بطريقة سلسة والاستفادة من أجواء الاستقرار السياسي في البلاد وبالشروع في انجاز شروط التحول الديمقراطي كلها عوامل ساهمت في تشبث العاهل المغربي بتوظيف الدبلوماسية وجعل السياسة الخارجية في خدمة البلاد للمغرب، وتماسكه مع

---

191 _ **المرجع نفسه،** ص 164 .

192 _ الدبس سعيد، **السياسة الخارجية في عهد محمد السادس_ التغير والاستمرار_** (الدار البيضاء: دار الحق،2009)ص 210 .

السهر على تحديث المؤسسات الدستورية، فتوالت الاستجابات للتقارير الدولية خاصة ما يخص الشق الإنساني (حقوق الإنسان) في المقابل تقديم ضمانات لإنجاز عدة مشاريع مما يعني استثمار الدبلوماسية وتوجهات السياسة الخارجية لخدمة التنمية الاقتصادية المنسجمة مع أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث نجد أن تجربة المغرب مع بعض الدول الإسلامية وخاصة الخليجية منها تعطي انطباع على أن تطبيق بغض التدابير والأدوات الاقتصادية الهادفة لتشجيع وتنمية روابط التبادل التجاري والاقتصادي بإمكانها أن ترفع من وتيرة التعاون[193].

لقد تزايد الاهتمام بالأوضاع السياسية في المغرب بعد مجيء حكومة التناوب 1998 وذلك بعد رحيل الملك الحسن الثاني 1998 فقد دشن المغرب عهدا جديدا يتوج الملك محمد السادس مقاليد الحكم ،حيث دخل المغرب بفضل هذه التحولات إلى مرحلة جديدة أطلق من خلالها العاهل الجديد إشارات وقرارات ذات ايحاءات قوية ترمي إلى الدخول في مسلسل إصلاحي يرتكز على مفهوم جديد للسلطة[194]،يطال مختلف الميادين السياسية والاجتماعية وتلبي بذلك النقاش السياسي من أجل الإصلاح السياسي وعمليات الدمقرطة .

المطلب الثاني: على الصعيد الخارجي

محطات عديدة وجدت فيها الدبلوماسية المغربية نفسها مجبرة على التبعية لمواقف حلفائها في ملف أو قضية لكن اصطدام المغرب من تخاذل حلفاء قضية الصحراء الغربية ومسائل إقليمية دفعه لتبني منهجية جديدة براغماتية في خياراته الدبلوماسية، تقاطع الولاء للأحلاف التقليدية وتجعل معيار المصلحة ضابط سياسته الخارجية، فرضت أحداث الربيع العربي وما رافقها من أحداث وقرارات ومواقف لبعض القوى الإقليمية والدولية إضافة إلى التطورات التي تشهدها موازين القوى عالميا على المغرب[195]، إعادة النظر في سياسته الخارجية بعدها تيقن بأن البراغماتية والاستغلال خلفيات تؤطر سياسات أغلب الدول المصنفة تاريخيا في خانة حلفائه الإستراتيجيين مما دفع بالمملكة المغربية إلى تبني نهج جديد في توجهات سياسته الخارجية يقطع مع حقبة التبعية والولاء للأحلاف التقليدية ويؤسس الأسلوب الذي يقوم على جعل معيار المصلحة ضابطا يحكم القرار

193_ شقير محمد، **القرار السياسي المغربي**(الرباط: دار الألفة، ط.2 1998)،ص 89 .

194_ الدبس سعيد، **مرجع سابق**، ص 215 .

195_ نخلي الصديق، **متغيرات السياسة الخارجية المغربية وصنع القرار**(المغرب: وجدة ،جامعة محمد الأول، أطروحة دكتوراه 2003)،ص 195 .

الدبلوماسي الخارجي للبلاد خيار كانت له انعكاسات واضحة على الدبلوماسية، بعدما أضحى ميزان الربح والخسارة محددا جوهريا في قراراتها، وعليه كيف استطاعت الرباط الخروج من شرنقة الولاء إلى الاستقلالية في مواقفه على الصعيد الخارجي[196]، بشكل خاص ..؟وعلى أي مرتكز يستند المغرب كي ينحو منحى البراغماتية في خياراته الدبلوماسية.؟

- **التمرد على الحلفاء التقليديين:**

وجدت الرباط نفسها وجها لوجه مع الحلفاء التقليديين بعد هذا النهج الجديد في دبلوماسيتها الذي حتم عليها الخروج من شرنقة الولاء الأعمى واختارت التموقع في سياق دولي مضطرب وفق ما تفرضه مصالحها أولا وقبل كل شيء شكل هذا التوجه صدمة غير متوقعة للدول التي كانت تتعامل مع المغرب كتابع لها ،بعدما وجدت نفسها تفتقد وبشكل مفاجئ أحد الأصوات المناصرة والمساندة لمواقفها وقراراتها على الصعيد الدولي، فكان موقف الحياد ثم محاولة الوساطة الدبلوماسية لاحقا الذي اتخذه المغرب من الأزمة القطرية الخليجية بعدما قررت في جويلية 2017 كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر صورة واضحة للخروج عن الاصطفاف التقليدي للمغرب، المحسوبة تاريخيا على محور الرياض أبو ظبي[197].

لم يستوعب الكثير من هذا التحول المفاجئ في المواقف المغربية خاصة وأن المغرب كان على الدوام في حلف المملكة العربية السعودية في مختلف القضايا المرتبطة بالعالمين العربي والإسلامي وأحيانا سباقة في مواقفها على غرار ما حدث في مارس 2009 ،حيث أعرب المغرب عن تضامنه مع مملكة البحرين على خلفية تصريحات مسؤولين إيرانيين[198] ،بأن البحرين محافظة إيرانية ثم تطور الأمر إلى إعلانه قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران هذا التمرد في أحيان أخرى ليتخذ صورة تنافس القوى الدولية حيث كانت تنظر إلى المغرب كطفل مدلل لديها مثلما هو الحال مع فرنسا التي وجدت نفسها مهددة بمنافس اقتصادي في دول إفريقية تعتبرها بحكم الإرث الاستعماري حديقتها الخلفية ،وبلغ الأمر مستوى تقدم فيه المغرب على حليفه الأول ومستعمره السابق "فرنسا" في بعض الدول الإفريقية .إذ احتلت فرنسا المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات في السوق الإيفوارية مجموعه حوالي 112 مليار دولار في تسع مشاريع استثمارية في ما تصدر المغرب قائمة البلدان المستثمرة في الكوت ديفوار بحوالي 213 مليون دولار في أربع مشاريع استثمارية فقط.

196_ نخلي الصديق، **مرجع سابق**، ص 200 .

197_ يحي اليحياوي، التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب، **مركز الجزيرة للدراسات**، 29 جوان،2015 ،ص 7 .

198_ **المرجع نفسه**، ص 10 .

➢ **جبهات مفتوحة على الساحة السياسية الدولية:**

تفطنت الدبلوماسية المغربية إلى أن الرهان على المحاور التقليدية لم يعد كافيا في زمن التحولات الكبرى بعدما تعرض للطعن والابتزاز أكثر من مرة خاصة فيما يتعلق بتطورات ملف وحدة المغرب الترابية من دول بوأته منزلة خاصة كشريك يحظى بموقع إستراتيجي وبالتالي التوجه نحو ما يعرف بكسر الثنائية التقليدية للمحاور واشنطن مقابل موسكو بفتح جبهات تسمح له بتوسيع هامش المناورة بعدما تولى عصر الوفاء الإيديولوجي :(رأسمالية ،اشتراكية) اعتمادا على شركاء استراتيجيين جدد يمكن التعويل عليهم للدفاع عن قضاياه وحماية مصالحه في المحافل الدولية[199].

➢ **الاختراق الناعم للقارة الإفريقية:**

ظهرت البراغماتية بجلاء في السياسة الخارجية المغربية من خلال اختراقه الناعم للقارة الإفريقية التي أدت إلى استعادة مقعده بسهولة كبيرة في منظمة الاتحاد الإفريقي، بعد غياب استمر لأزيد من ثلاثة عقود من الزمن، يكشف إمعان النظر في الدبلوماسية المغربية بهذه القارة عن توجه براغماتي تمثل في تبني تعددية على مستوى المداخل الاقتصادية والدينية وتنوع المقاربات (الهجرة والأمن) [200]،ما فسح المجال أمام للتطلع كي يكون ضمن الدول المتزعمة للقارة السمراء.

رغم ما قلنا وما قد يقال على توجهات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا خاصة في عهد محمد السادس فإن تحليل التواجد المغربي بإفريقيا لا يخرج عن أمرين في كل الأحوال لا ثالث لهما كالتالي[201] :

- ❖ إن ما يقوم به المغرب في إفريقيا لا يخرج كثيرا عن دور المناولة الذي تتكفل به الشركات المغربية في بعض الجيوب التي يستوجبها التوزيع العالمي الجديد للعمل حيث يستغل لفائدة الفاعليين الاقتصاديين الدوليين أو المستثمرين الأجانب الذين أعادوا النظر في تموقعهم الجغرافي والإستراتيجي، لذلك فعلى الرغم مما قد يبدو تراجعا للمبادلات التجارية والاستثمارية بين إفريقيا والدول المستعمرة لها سابقا فان حجم تلك المبادلات لم يتغير كثيرا إذ لا يزال لفرنسا حصة الأسد فيها .
- ❖ الأمر الثاني يرتبط بمحاولة تنويع المغرب لشركائه الاقتصاديين بالاتجاه جنوب إفريقيا وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعرفها شركاؤه التقليديون (الإتحاد الأوروبي تحديدا) وانحسار الطلب التقليدي

---

[199] _ محمد الكوخي، **مرجع سابق** ، ص .63 .
[200] _ الطاهر علواش، **مرجع سابق**، ص 20 .
[201] _ يحي اليحياوي، **مرجع سابق** ، ص 12 .

الذي كان المحرك الأساسي للعلاقات بين ضفتي المتوسط بالأمرين معا فان التوجهات المغربية محددها الجوهري اقتصادي وتجاري في ظاهرها لكن مملاة من لدن طبيعة التوزيع العالمي الجديد للعمل إذ لم يكن الأمر كذلك فهل بمقدور المغرب أن يتحرك بدبلوماسيته وفاعليه الاقتصاديين والماليين بهذه الجهة من إفريقيا إذا لم يكن قد حصل على الضوء الأخضر بهذا المقابل المادي أو الرمزي أو ما شابه ذلك[202].

هذا ويمكن الإشارة الى الخلفية الدينية إذ ينظر الأفارقة ذات التوجه الصوفي إلى الملك محمد السادس باعتباره الزعيم الروحي لديهم، فهدا التوجه يعرف لديهم بتلك الممارسة الدينية التي تتغذى على مبادئ الوسطية في الإسلام تتبنى قيم التسامح والانفتاح على الآخر .وعليه فقد ركب المغرب خاصية هدا التوجه ليطلق فيما بعد مبادرة تكوين الآلاف من الأئمة بالبلدان الإفريقية [203]،بل وأبعد من ذلك توظيف هذا البعد الديني للوساطة في النزاعات الإفريقية، بالإضافة الى ذاك التوجه الإستراتيجي إذ لا يقتصر هذا الأخير فقط على المساهمة في فض النزاعات الداخلية وتجارة السلاح والحيلولة دون توقف تيارات الهجرة الى أوروبا التي تعتبر المغرب نقطة عبور.

هذه كلها خلفيات جزء منها جلي وجزء آخر منها مضمر لكن ثمة خلفية نفسية نادرا ما يولى لها الاهتمام الكافي ومفادها عمل المغرب على توسيع رقعة الدول الإفريقية المتبنية بهذا الشكل أو ذاك لقضيته الوطنية قضية الصحراء الغربية إذ أن تزايد التواجد المغربي في البلدان الإفريقية ليس من شأنه فقط ضمان استمرارها على موقفها من نزاع الصحراء الغربية بل من شأنه أيضا إغراء دول أخرى مناهضة لموقف المغرب[204]، لكنها قد لا تمانع في تغيير رأيها إذا ما تم تغليب المصلحة المباشرة من لدن قادتها.

➢ آفاق التحديات المغربية الجديدة:

قد يبدو أن أفاق التواجد المغربي بالقارة الإفريقية لها أفاق جد مغرية وواعدة على الأقل بالقياس إلى الاندفاع المتزايد للمغرب بهذا الجزء من العالم، خصوصا منذ وصول الملك محمد السادس إلى سدة الحكم ،وقد يبدو أن

202_ محمد أحمد عبد المنعم، **مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري "دراسة تحليلية مقارنة"**(القاهرة: دار النهضة العربية ،2006)ص .230 .

203_ **المرجع نفسه**، ص 233 .

204_ يحي اليحياوي، **مرجع سابق** ، ص 19 .

ذات التوجه لا يمكن إلا أن يتجسد وينجح بحكم أنه يدخل ضمن سياق التعاون شمال جنوب ثم جنوب-جنوب الأمر الذي لا يتعارض كثيرا مع طبيعة التقسيم العالمي الجديد[205].وقد يبدو هذا التوجه لا يمكن إلا أن يتعمق كونه لا يمنح من منطلق استغلال هذه البلدان والإفادة من التميز الكبير الذي تعرفه بالمجالات الاقتصادية كما بالمجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية وما سواها .

هي كلها أراء لا تجانب عين الصواب كثيرا، إلا أن هذه التوجهات تبقى رهينة مجموعة من العوامل قد تجد مداها وقد تحول دون المضي فيها إلى الأمام بسلاسة، وعليه هذه التوجهات تبقى مرتبطة بمستوى الاستقرار القائم بهذه البلدان لاسيما أن إفريقيا قد باتت برمتها على صفيح حروب طائفية وعرقية وإثنية تنفجر دون سابق إنذار، ناهيك عن قدرة التنظيمات المسلحة على زرع الفوضى بهذه البلدان ونجاح بعضها في الاستيلاء على مناطق كاملة بهذه الدول الإفريقية أو تلك[206]،إذ أن الاستثمار لا يتماشى مع حالات الاستقرار وبالتالي سيناريوهات من هذا القبيل إن وقعت من شأنها أن تنفر رجال الأعمال المغاربة وغيرهم وتحول دون دور الوسيط المالي الجهوي الذي يراهن عليه المغرب في توجهاته الجديدة.

قدرة المغرب على مواجهة منافسة حامية الوطيس تدور رحاها بكل جهات القارة الإفريقية ليس فقط بين الفرقاء السياسيين التقليديين بل أيضا من لدن القوى الاقتصادية الصاعدة ،وقد يتخصص المغرب في بعض الجيوب الاقتصادية الآمنة ويكتفي بها لكنه لا يتوافر على القوة ولا على الضمانات الكافية للاحتفاظ بها، لاسيما لو تطلع المتنافسون الكبار إلى الواجهة، أو أفرزت تحالفاتهم الإستراتيجية واقعا جديدا قد لا يستطيع المغاربة مجاراته.

المبحث الثالث: تقييم السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا

حاول المغرب تكييف سياساته الخارجية مع المتغيرات التي تشهدها الساحة السياسية الدولية باستحضار عدد من الثوابت والمحددات في ارتباط ذلك بقضية الوحدة الترابية وبناء الإتحاد المغاربي والانفتاح على المحيطين العربي

---

[205] _ محمد أحمد عبد المنعم، **مرجع سابق** ، ص 233 .

[206] _ يحي اليحياوي ، **مرجع سابق** ، ص 20 .

والإسلامي، وتعزيز علاقاته ضمن الدائرة الإفريقية والجوار الأورو _ متوسطي مع تمتين علاقاته مع مختلف القوى الدولية. فالدستور المغربي الصادر عام 2011 حظى باهتمام كبير من الباحثين والمحللين الذين حاولوا رصد مستجداته وأهميتها وطرح إشكالاتها المختلفة غير أن السمة العامة التي طبعت مجمل هذه التحليلات والدراسات هو تركيزها على تناول جوانبه المتصلة بالحقوق والحريات [207]،ومهام الفاعلين على مستوى تدبير الشأن العام الداخلي، إذ تتأرجح المواقف المرتبطة بالسياسة الخارجية للمغرب بين موقفين أساسيين أولهما تقليدي يركز على الفرضية التي تعتبر أن هذه السياسة تبقى مجالا محفوظا للملك، اعتبارا لصلاحيات وازنة التي يحظى بها على مستوى رئاسة المجلس الوزاري والمجلس الأعلى للأمن. ثانيهما حديث يعتمد على رؤية واقعية وسياسية منفتحة ويرى بأن هناك شركاء آخرين يساهمون الى جانبه في نسج هده السياسة كما هو الأمر بالنسبة لرئيس الحكومة ووزير الخارجية وباقي وزراء ومؤسسة البرلمان بغرفتيها عبر آلية الدبلوماسية البرلمانية والمصادقة على المعاهدات الدولية [208].

المطلب الأول : مرتكزات الإصلاحات الديمقراطية في المغرب قبل دستور 2011

مما لاشك فيه أن المتغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، أثرت بشكل ملحوظ في ملامح السياسة الخارجية المغربية وخاصة في ظل تطور مفهوم السلم والأمن الدوليين وتصاعد أهمية الاقتصاد في العلاقات الدولية ،في المقابل تراجع العامل الإيديولوجي إضافة الى أزمة الخليج الثانية وجلوس الطرف الفلسطيني والإسرائيلي على طاولة المفاوضات وما ترتب عن ذلك من اتفاقات علاوة على ذلك أحداث 11 /09 التي فرضت الالتفات الى مخاطر الإرهاب الدولي الذي تزايدت حدته بصورة خطرة في السنوات الأخيرة كما لا تخفى أيضا تحولات الحراك [209]،وما أفرزه من إشكالات إقليمية كبرى فرضت تحديات أمام السياسة الخارجية المغربية كما هو الأمر بالنسبة لمختلف دول المنطقة.

ان الحديث عن مسألة الإصلاح الدستوري ليس بالمسألة الحديثة النشأة في تاريخ المغرب المعاصر فقد ارتفعت مع بداية القرن العشرين أصوات لمفكرين إصلاحيين تدعو الى ضرورة القيام بإصلاحات دستورية وسياسية بغية دمقرطة المجتمع المغربي من جهة ومواجهة التغلغل الامبريالي من جهة أخرى.

---

[207] _ غريبة صونية، **الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة الملكية_ دراسة للنظام السياسي الملكي المغربي** ،مذكرة لنيل متطلبات الماستر في العلوم السياسية تخصص أنظمة سياسية مقارنة، جامعة بسكرة،2015 ،ص 89 .

[208] _ إدريس جنداري، الإصلاحات السياسية في المغرب وسؤال الدولة المدنية، **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 3378 ،2011 .ص ص 3_4 .

[209] _ غريبة صونية ،**مرجع سابق**، ص.91 .

1. من سنوات الأربعينات حتى سنوات الستينات

ارتبطت هده المرحلة بصياغة وثيقة المطالبة بالاستقلال الصادرة بتاريخ 11/جانفي/1944 باعتبارها العقد السياسي الأول بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية، وقد كان هذا التحالف بهدف تحقيق مطلب الاستقلال وخلال هده المرحلة تمكنت المؤسسة الملكية من استثمار هذا التحالف لتحقيق الشرعية الشعبية وفي نفس الوقت تمكنت الحركة الوطنية من اكتساب شرعية سياسية كفاعل سياسي أساسي [210]،الى جانب الملك وقد كان أول اختبار لعمق هذا التحالف أثناء نفي الملك **محمد الخامس** سنة 1953 حين أصرت فصائل الحركة الوطنية على التزامها مع المؤسسة الملكية ورفعت شعار "رجوع ابن يوسف الملك الشرعي للبلاد وقد استمرت هده المرحلة واستمر معها هذا التحالف حتى وفاة الملك محمد الخامس 1961.

2. من سنوات الستينات إلى سنوات السبعينات

بعد حصول المغرب على الاستقلال تحقق الاتفاق بين الحركة الوطنية وبين الملك محمد الخامس على الملكية الدستورية كنظام للحكم لكن هذا الاتفاق كان يشمله النقص لأنه ركز على الشعار بينما تناسى مضمونه السياسي، حيث كانت الحركة الوطنية تقصد بشعار الملكية الدستورية :ملكية مقيدة" تمثل تسود وتحكم، ولعل هذا هو السيادة ولا تحكم بينما الملك يقصد بالشعار ملكية تنفيذية حاكمة ما ترسخ بشكل اكبر مع الملك (الحسن الثاني) الذي شكل نظام الملكية الدستورية على طريقته الخاصة باعتبارها مؤسسة سياسية تستمد مشروعيتها من منظومتين[211]:

- **منظومة التقليد:** مجسدة في سلطات إمارة المؤمنين التي ترتبط بالتاريخ والدين.
- **منظومة الحداثة:** مجسدة في الملكية الدستورية التي ترتبط بالفكر الدستوري الحديث.

لكن هذا المزج بين المنظومتين المتناقضتين وقعت بينهما قطائع في الفكر السياسي الحديث كان السبب الرئيسي في إعاقة الانتقال نحو الدولة المدنية الديمقراطية وبالتالي تم التأسيس لتجربة سياسية سمتها الاختناق والجمود وكنتيجة مباشرة لهذه الوضعية السياسية المأزومة، فقد عاشت الملكية خلال هذه المرحلة فترات عصيبة

---

[210] _ عبد الرحيم علام، صلاحيات الملك في الدستور المغربي، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، عدد 42 أكتوبر،2014 ،ص 60 .

[211] _ عنتار يوسف، التعددية السياسية في المغرب بعد الإنتقال الديمقراطي قراءة في العوائق، **المجلة الدولية**:عدد05 ،ماي2009، ص 11 .

سواء في علاقاتها بالمحيط الدولي ، او في علاقاتها بالمعارضة على المستوى الداخلي لذلك يمكن الحديث بخصوص هذه الفترة على مرحلتين كالتالي[212]:

أ_ خلال الفترة الأولى: عاشت المؤسسة الملكية لحظات صعبة نظرا لتضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية منها :

1 انضمام رقم سياسي جديد إلى اللعبة السياسية الرسمية (الإتحاد الاشتراكي) بعد عقد مؤتمره الاستثنائي سنة 1975 والقطع مع التيارات الراديكالية (تيار عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة)

2. الاهتزاز الكبير الذي أصاب المؤسسة الملكية بعد انقلاب 1971 و 1972 الذين طرحا مسألة علاقة المؤسسة الملكية بالجيش وسلطتها عليه ،وهي المرحلة التي ستشهد إلغاء منصب وزير الدفاع وإسناد رئاسة الأركان الى الملك شخصيا.

3. صدور قرار محكمة العدل الدولية بخصوص ملف الصحراء الغربية وتنظيم المسيرة الى هذه المناطق سنة 1975

4. بداية برامج التقويم الهيكلي خلال الثمانينات مع ما افرزه ذلك من احتقان اجتماعي قاد الى انتفاضات شعبية (1981 _ 1984) .

5. بروز تنظيمات ماركسية لعبت دور كبير في تأجيج الصراع الاجتماعي وفي قيادة صراع شباب إيديولوجي ضد الأحزاب الوطنية أدى الى تعرية انتهازيتها وفقدان مصداقيتها خاصة وسط الجامعات وأوساط المثقفين.

ب _ خلال الفترة الثانية:

استطاعت المؤسسة الملكية أن تربح الرهان وان تعود إلى المشهد السياسي بقوة ساعدها في ذلك نجاحها في استقطاب حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي كتيارين أساسين في الحركة الوطنية خلال المرحلة الأولى، وقد ارتبطت الفترة الثانية بعقد الثمانينات حيث ظهرت في الساحة السياسية المغربية بظاهرة فريدة تمثلت في تفريغ الأحزاب الإدارية وصعودها المفاجئ إلى البرلمان والحكومة ولم يتوقف هذا التحالف إلا بعد أن استأنست المؤسسة الملكية من نفسها القدرة على استعادة التحكم من جديد في الساحة السياسية بأكملها.

---

[212] _ إدريس جنداري، **مرجع سابق** ،ص 9 .

ثالثا: من سنوات التسعينات إلى غاية 2011

شهد المغرب في فترة التسعينات جملة من التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية منها ماله علاقة بالتحولات الدولية كانهيار جدار برلين سنة 1989 واندلاع حرب الخليج الثانية سنة 1991 وانهيار الاتحاد السوفياتي 1991 ومنها ما هو مرتبط أساسا ببنية المجتمع المغربي، وعلى اعتبار المغرب فاعلا نشيطا داخل المنتظم الدولي فقد تأثر برياح التغيير ويمكن إجمال هذه المتغيرات فيما يلي[213]:

1. ضرورة التجاوب مع بعض المطالب التحديثية لأحزاب الكتلة التي أمست تطالب بتحقيق جملة من الإصلاحات الدستورية السياسية من خلال تقديمها مذكرات دستورية لجلالة الملك .
2. ظهور نوع من الوعي الذاتي للمجتمع المدني بالمغرب.
3. بروز نخبة اقتصادية طموحة متطلعة للحفاظ على مصالحها غبر قنوات سياسية، لذلك سيأتي خلق غرفة ثانية لإيجاد تمثيل عادل للاقتصاديين المغاربة.

تميزت هذه المرحلة بتعديلين دستورين متتاليين تعديل 1992 وتعديل 1996،وقد جاء التعديلان كنتيجة للوضع السياسي الجديد الذي ارتبط بتأسيس الكتلة الديمقراطية في ماي 1992 ،وهو تأسيس سيفرض على المؤسسة الملكية تحديات جديدة ترتبط بالديمقراطية الذي تم تغيبه من طرف الأحزاب الإدارية التي هيمنت على الحياة السياسية خصوصا[214]،وأن زعماء الأحزاب السياسية المشكلة للكتلة الديمقراطية خرجوا من رحم الحركة الوطنية مجسدة في حزب الاستقلال باستثناء (**علي يعتة**) الذي يعتبر من قدماء الحزب الشيوعي المغربي .

وقد تأسست الكتلة الديمقراطية كرد فعل على الاختناق السياسي الناتج عن تهميش المؤسسة الملكية للشركاء السياسيين الأساسيين الممثلين لتيارات الحركة الوطنية وتعويضهم بأحزاب سياسية مصنوعة على المقاس لبناء ديمقراطية الواجهة، وقد كان المدخل النضالي للكتلة الديمقراطية مدخلا دستوريا فمنذ بداية التسعينات رفعت أحزاب الكتلة شعار الإصلاح الدستوري أولا وتركز النقاش في اتجاه واحد هو تقاسم السلطة بين الملك والمؤسسات التمثيلية وفق تعديل دستوري يمس جوهر النص.

---

[213] _ الكواري علي خليفة وآخرون، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003)،ص 85 .

[214] _ **المرجع نفسه**، ص 86 .

وهكذا انتقلت الكتلة الديمقراطية للتعبير عن تصوراتها للتعديل الدستوري من خلال مذكرات بعثت الى الملك (**الحسن الثاني**) تهدف من ورائها إلى تعديل الدستور للوصول الى إقامة ملكية دستورية ذات طابع برلماني عوض ملكية دستورية ذات طابع رئاسي [215]،وتوسيع صلاحيات الحكومة والبرلمان والتركيز على الدور التحكيمي للمؤسسة الملكية، وكنتيجة مباشرة لهذه الضغوط السياسية التي مارستها الكتلة جاء التعديل الدستوري لسنة 1992 معبرا عن استيعاب المؤسسة الملكية لرسالة الكتلة ولضغوط الرأي العام الداخلي والخارجي وبعد ذلك جاء الرد الثاني للكتلة بتحمل المسؤولية الحكومية عبر اتصالات سرية قادها **أحمد رضا كديرة** لكن نتائج انتخابات 1993 التي لم تمنح للكتلة أغلبية مريحة دفعت الى تعليق تجربة حكومة التناوب التعاقدي .

لكن أهم ما جاء به دستور 1996 هو إحداث غرفة ثانية، فقد جاء في الفصل السادس والثلاثون:" يتكون البرلمان من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه وتخلى عنه في دساتير (1970 _ 1972 _ 1992)[216].

وقد كانت هذه الخطوة التي اتخذتها الملكية باعتبارها تمتلك السلطة التأسيسية خطوة في اتجاه تقزيم دور الكتلة الديمقراطية في الحياة السياسية، عبر إيقاف العمل التشريعي وإحداث صمام آمان تنظيمي يحمي كل من الإنزلاقات، التي قد يؤدي إليها فوز الكتلة بأغلبية ساحقة في مجلس النواب ولذلك فأن هذه الغرفة جاءت بهدف التحكم في المشهد السياسي، وهذا كان في نفس الوقت مؤشرا على انعدام الثقة بين مكونات الكتلة (المعارضة) والمؤسسة الملكية خصوصا وأن الفصل السابع والسبعين يؤكد أن لمجلس المستشارين أن يصوت على ملتمس توجيه تنبيه للحكومة أو على ملتمس رقابة ضدها.

ونتيجة لاختلال التوازن بين مكونات الكتلة والمؤسسة الملكية، فقد انتهت هذه المرحلة من تاريخ المغرب بتقوية أركان المؤسسة الملكية من جديد مع تراجع دور الكتلة الديمقراطية في تحقيق الانتقال نحو ملكية دستورية بطابع برلماني كما جاء في مذكرات التسعينات "فقد خفضت الكتلة سقف الانتقال نحو ملكية الدستورية وانتهت أغلب أحزابها بالتصويت بنعم على دستور 1996 رغم أنه مثل تراجعا بالمقارنة مع دستور 1992 وقد اتضح هذا التراجع من خلال النتائج السياسية التي لم تكن البتة في مستوى الطموحات والنضالات التي قادها

---

[215] _ خليل صلاح، الاصلاح الدستوري في المغرب الدوافع والقضايا ، **مجلة الحوار المتمدن** ،عدد.3478 ،أفريل 2011 .،ص 120 .

[216] _ الكواري علي خليفة وآخرون، **مرجع سابق** ،90 .

الشعب المغربي بقيادة تيارات الحركة الوطنية، وهذه الخيبة هي التي عبر عنها قائد سفينة التناوب المناضل الوطني عبد الرحمان اليوسفي في محاضرته الشهيرة في بروكسل (في إطار منتدى الحوار الثقافي والسياسي في بلجيكا) حيث قدم تقييما شاملا عن وضع المغرب السياسي، ليستنتج في الأخير أنه بعد انتهاء التجربة بدون أن تقضي الى ما كنا ننتظره منها بمعنى ضرورة التوجه نحو الديمقراطية عبر خطوات تاريخية الى الأمام [217]، التي ستشكل قطيعة مع ممارسات الماضي فإننا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام مطلب وطني يلزمنا الانتظار .

المطلب الثاني :مرتكزات الإصلاحات الديمقراطية بعد دستور 2011

عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة بالضبط في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية همت مجالات مختلفة بغية استكمال بناء دولة الحق وترسيخ أسس الديمقراطية الحقة ومنذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم في 23 جويلية 1999، تكثفت وتيرة ورشات الإصلاح وتوجت بالإعلان عن إصلاح دستوري شامل يهدف إلى تحديث وتأهيل هياكل الدولة المغربية وقد مثلت سنة 2011 دون أدنى شك منعطفا تاريخيا فاصلا ونتاجا لسنوات من العمل المتواصل المتمثل في مختلف الورشات الإصلاحية والمبادرات التحديثية المتتالية في سياق دولي حديث[218]،في خضم الأحداث التي كان العالم العربي ومازال يمثل مسرحا لها توج الإصلاح بالمغرب بالخطاب الملكي لتاسع من مارس 2011 ليعلن عن المبادرة الملكية الداعية إلى إجراء تعديلات دستورية عميقة وشاملة أقل ما يقال عنها انها غير مسبوقة .

وقصد تجسيد هذه المبادرة ذات دلالة قوية ،قرر الملك إحداث آليتين سياسيتين مهمتهما التشاور والمتابعة وتبادل الرأي بشان الإصلاح المقترح ، تضمان بصفة خاصة متخصصين في المجالات الدستورية والسياسية رؤساء الهيئات السياسية والنقابية (خطاب 10/مارس/2011 بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور) وبعد عدة أسابيع من الحوار والمناقشة ،خلصت اللجنة الملكية إلى صياغة مشروع دستور ابرز الملك أهم مضامينه في خطاب بتاريخ 17/جويلية /2011 وعرض على الاستفتاء الشعبي يوم الفاتح جويلية من نفس السنة .

---

[217] _ الفالح متروك، **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية**(القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)،ص 169 .

[218] _ **المرجع نفسه**، ص 170 .

وعلى الرغم من بعض الدعوات الرامية إلى مقاطعة الاستفتاء فان الشعب المغربي عبر عن رأيه بكثافة ورضي بالوثيقة الدستورية الجديدة بأغلبية ساحقة([219]) ،وهو ما خلف أيضا صدى طيبة في الأوساط الدولية عبر التنويه بدخول المغرب مرحلة جديدة من تاريخه السياسي والدستوري ولا أدل على ذلك من منح الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للمغرب وضع الشريك من اجل الديمقراطية 21/جويلية/2011 ويمثل الدستور الجديد بحق قطيعة مع ماضي والنظر إلى أهمية التعديلات التي جاء بها والمستجدات التي اقرها وكلها ترمي إلى بناء دولة عصرية وديمقراطية، وإذا كان من الصعب أن نحصي جميع الجزئيات والتفاصيل التي احتوى عليها الدستور فانه مع ذلك يمكن أن نشير إلى المبادئ الكبرى التي تؤثث الدستور الجديد وتشكل ثورة حقيقية في النظام الدستوري المغربي .

ولا يخفى لأي كان عند دراسته مختلف مقتضيات الوثيقة الدستورية انه أمام دستور لحقوق الإنسان ذلك إن مختلف القيم الإنسانية والتي تعتبر قواسم مشتركة للبشرية مبثوثة في النص الجديد فبعد جدال طويل[220].

المطلب الثالث: انعكاسات عمليات الإصلاح الديمقراطي في المملكة المغربية

أمام تفعيل مسار الإصلاحات السياسية والديمقراطية بالمملكة المغربية شكلت الأحزاب السياسية اختلالات واضحة على مستوى تنظيمها وتصوراتها والعلاقة بينهم تجعل من الممارسة الديمقراطية بعيدة المنال، ما لم تصلح الأحزاب السياسية والهيئات السياسية نفسها وقد يبدو ذلك بالأمر الصعب جدا في ظل الثقافة السياسية السائدة في المغرب .

فدستور 2011 لم يقلص سلطة المؤسسة الملكية وإنما أعاد انتشارها بل يظهر من بعض الفصول أنه تم توسيعها وفي بعض الأحيان يستعمل الملك سلطته بشكل يغضب فئات عريضة من الشعب المغربي ،فنظام الحكم في المغرب ملكي شكلا ومضمونا [221]،إذ أن الملكية تسود وتحكم وهذا ما يذهب إليه الملك **الحسن الثاني** بقوله :" إن الشعب المغربي اليوم في حاجة إلى ملكية شعبية إسلامية ولهذا يحكم الملك في المغرب والشعب نفسه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكا ولا يحكم فلكي يستطيع الشعب أن يعيش وتكون الدولة محكومة يجب أن يعمل الملك وأن يأخذ بين يديه سلطاته ويتحمل مسؤولياته".

---

[219] _ أحمد فتحي سرور، **منهج الإصلاح الدستوري**(القاهرة: مطبعة الشعب،2006)،ص 56 .

[220] _ خليل صلاح، **مرجع سابق** ، ص 130 .

[221] _ محمود صالح الكروي، **التجربة البرلمانية في المغرب 1963- 1998** (بغداد: مطبعة البريق، 2010)،ص 365.

أولا : الانعكاسات الإيجابية

عرفت الوثيقة الدستورية الجديدة مجموعة من التغييرات الهامة مع دستور 1996 وهذا الذي يتجلى من خلال[222]:

- ✓ الخيار الديمقراطي أحد ثوابت النظام السياسي.
- ✓ الاعتراف بالروافد المختلفة للهوية المغربية .
- ✓ التوسيع من صلاحيات البرلمان والحكومة .
- ✓ جعلت من القضاء سلطة إلى جانب السلطة التشريعية والتنفيذية .
- ✓ تضمنت مجموعة من المبادئ المتعلقة بالانتخابات .
- ✓ ارتقت بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية وبالمجلس الأعلى إلى محكمة النقض .
- ✓ أحدثت مجموعة من الهيئات لتعزيز الحكامة وحقوق الإنسان[223].

إلا أنه رغم تلك التغييرات الإيجابية يبقى دستور 2011 على مستوى وضعه أو مستوى مضمونه مستوى الاستجابة الكاملة لمعايير الدستور الديمقراطي، في المقابل جل الملاحظات النقدية بخصوص الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب يمكن التأكيد على أن هناك فرص رغم قلتها قد تساعد على الإصلاح السياسي بالمغرب في مقدمتها إجماع أغلب القوى السياسية على رفض العنف، فرغم أن السلطات المغربية تعلن من حين لآخر اكتشافها لخلايا إرهابية إلا أن ذلك لا يشكل إلا حالات شاذة في المسار السياسي العام

---

[222] _ غريبة صونية، **مرجع سابق** ،ص 123 .

[223] _ غريبة صونية، **مرجع سابق** ، ص . ص123 -124 .

للمغرب، ورغم تنامي الفعل الثقافي الاحتجاجي للحركات الأمازيغية (الأزواد ،الطوارق) في السنوات الأخيرة يبقى ذلك في إطار سلمي[224].

وقد شكلت حركة 20 فيفري بما أتاحته من فضاء للتواصل والتفاعل بين قوى سياسية مختلفة فرصة لتدقيق المواقف بخصوص بعض القضايا الحساسة كقضية الدستور الديمقراطي وقضية الدولة المدنية وإن كان الاتفاق حول العناوين العامة لم يترجم بعد الاتفاق إلى اتفاق حول بعض التفاصيل ومن الفرص أيضا وجود نوع من التراكم المؤسساتي سواء على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي، فالتجربة في المؤسسات الرسمية أفرزت مجموعة من الآليات والأعراف والتشريعات الإيجابية أما على المستوى الغير رسمي [225]،ورغم كل ما يمكن أن يقال عن المجتمع المدني بالمغرب خاصة على مستوى الاستقلالية فإن السنوات الأخيرة عرفت ظهور هيئات تناضل من أجل تكريس الثقافة الديمقراطية، يضاف إلى ذلك الدور المهم الذي تقوم به بعض الجمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان هذا الذي يظهر من خلال العدد الهائل لمنظمات المجتمع المدني في المغرب وهي الأكبر في الدول العربية حيث توجد 30000 ألف منظمة .

ودستور 2011 رغم الملاحظات العديدة عليه شكلا ومضمونا يمكن أن يشكل في بعض جوانبه الإيجابية فرصة لتحقيق تراكم نحو أفق الإصلاح السياسي، إذ أن المطالبة بدستور ديمقراطي لا تتنافى مع ضرورة التمسك بتفعيل جوانب ايجابية في الدستور الحالي فما لا يدرك كله لا يترك جله [226].

ثانيا: الانعكاسات السلبية

قبل عرض مآخذ الإصلاحات السياسية في المغرب لابد للإشارة إلى عنصرين كانا لهما الأثر البارز في مجرى الإصلاحات تمثلا في [227]:

1/ اللجنة الملكية الاستشارية لوضع مشروع الدستور:

224_ محمود صالح الكروي، **مرجع سابق** ، ص 368 .
225_ **المرجع نفسه**، ص 369 .
226_ محمود صالح الكروي، **مرجع سابق** ،ص 370 .
227_ غريبة صونية، **مرجع سابق** ،ص 129 .

كانت معينة بالكامل من قبل الملك وليست منتخبة أو حتى نصف معينة بقيت محددة بالسقف الدستوري الذي حدده الملك ولم تستطع إشراك كل القوى السياسية، كما لم تسمح للمواطنين بتتبع ومواكبة نقاشاتها وبالتالي كان دستور ممنوح.

2/ الآلية السياسية للتتبع:

كانت في الواقع مجردة من كل وسائل التأثير في المسار الدستوري المرسوم فمنسقها لم يكن سوى مستشار الملك محمد معتصم وكانت ملزمة بإبداء الرأي في مضامين مشروع الدستور بعد أن يعرض عليها شفهيا ولم تشتغل وفق منهجية محددة بل في الكثير من الأحيان كانت تناقش مواضيع أخرى .ومن هنا يمكن إجمال سلبيات الإصلاح الدستوري في المملكة المغربية من خلال [228]:

- رغم أن الوثيقة الدستورية نصت دستوريا صراحة في ديباجتها على أن نظام الحكم في المغرب هو نظام ملكي دستوري ديمقراطي برلماني واجتماعي وابتعد عن صفة الملكية التنفيذية، إلا أن المؤسسة الملكية لا تزال فاعلة ومنفذة في مختلف المجالات الحيوية.
- استمرار تحكم الملك في توجيه مسار السلطة التنفيذية ومضمون قراراتها فالملك هو رئيس المجلس الوزاري وهذا الأخير هو الذي يتداول التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة.
- الحضور المؤثر والفاعل للمؤسسة الملكية بخصوص الجانب التشريعي فالملك في الدستور المغربي هو من يفتح البرلمان المغربي بخطاب ،وللملك أن يطلب ولا يمكن أن يرفض له طلب في قراءة جديدة لكل مقترح أو مشروع قانون معروض على البرلمان وله الحق في طلب تشكيل لجان تقصي الحقائق، وللملك أن يحل مجلس البرلمان كما أغفل المشروع تحديد مآل السلطة التشريعية في حال حل البرلمان أو أحد مجلسيه وربما يعود ذلك الى أن التجربة التاريخية آلت فيها السلطة التشريعية عند حل البرلمان إلى الملك .
- لم يرتب الدستور المغربي أي مسؤولية للملك تجاه البرلمان، لأن النظام السياسي المغربي لم يرى أن مبدأ الفصل بين السلطات ينطبق على المؤسسات الملكية.

---

[228] _ فايز ربيع، **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقارنة السياسية**(عمان :دار حامد للنشر والتوزيع ، ط.3 ، 2004) ،ص 78 .

- يمنح الدستور الملك صلاحيات واسعة باعتباره رئيسا للدولة ولا يلزمه مقابل ذلك بأي التزامات وهو ما يتنافى مع مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي جاء في ديباجة الدستور الجديد
- تبعية القضاء للمؤسسة الملكية، فكون أن الملك هو الضامن لاستقلالية القضاء وهو الذي يرأس المجلس الأعلى للسلطة القضائية وفي نفس الوقت يعتبر هو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية أكيد أن هذه الوضعية ستؤثر على السلطة القضائية خاصة أن النيابة العامة تم فصلها عن السلطة القضائية وتم إسنادها الى وزير العدل الذي يعيينه الملك[229].

هذا الذي أثر بشكل سلبي ومتزايد على الممارسة الديمقراطية في المغرب حسب التقرير الدولي الذي تصدره منظمة التصنيف الديمقراطي لسنة 2013 الى الرتبة 97 ضمن 115 بلدا في مؤشر الديمقراطية على المستوى العالمي[230].

ثالثا: تقييم نتائج الإصلاح الديمقراطي في المملكة المغربية

كانت الفرصة مواتية لاتخاذ المملكة خطوة نحو الأمام باعتبارها تمتلك السلطة التأسيسية وبالتالي خطوة في اتجاه تقزيم دور الكتلة الديمقراطية في الحياة السياسية عبر إيقاف العمل التشريعي مع إحداث صمام أمان تنظيمي يحمي من كل الإنزلاقات التي قد يؤدي اليها فوز الكتلة البرلمانية بأغلبية ساحقة في مجلس النواب ولذلك فإن هذه الغرفة جاءت بهدف التحكم في المشهد السياسي وكنتيجة لاختلال التوازن بين مكونات الكتلة والمؤسسة الملكية فقد انتهت المرحلة من تاريخ المغرب بتقوية أركان المؤسسة الملكية من جديد مع تراجع دور الكتلة الديمقراطية في تحقيق الانتقال الديمقراطي نحو ملكية دستورية بطابع برلماني .

1. الدستور الجديد:

في الخطاب الملكي بتاريخ 09/مارس/2011 أعلن الملك محمد السادس عن مبادرة الإصلاح الدستوري وعهد لجنة تضم 19 عضو من فقهاء القانون الدستوري بتحرير مشروع الدستور واشتغلت اللجنة الاستشارية بصفة موازية مع اللجنة السياسية التي كانت تضم أمناء جميع الأحزاب السياسية ومسئولي النقابات الأكثر

---

[229] _ فايز ربيع، **مرجع سابق** ، ص 79 .
[230] _ **المرجع نفسه** ، ص 80 .

تمثيلية حيث اشتغلت اللجنة بناءا على المرتكزات السبع للإصلاح الدستوري الواردة في الخطاب الملكي ومحاوره وهي[231]:

- تكريس الدستوري للملكية المواطنة
- دسترة الامازيغية كلغة رسمية للبلاد
- دسترة حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها.
- انبثاق ديمقراطي للسلطة التنفيذية بقيادة رئيس الحكومة
- قيام سلطة برلمانية تمارس الاختصاصات التشريعية ورقابية واسعة
- تحويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا واليت ناجعة
- ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية
- دسترة بعض المؤسسات السياسية لتعزيز المواطنة الديمقراطية التشاركية
- تعزيز آليات الحكامة الجيدة

وفي عز الحملة الاستفتائية قررت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خطة عمل موحدة تم تعميمها على جميع المساجد تدعو المصليين الى التصويت بنعم على مشروع الدستور تجاوبا مع نداء أمير المؤمنين بالإضافة إلى توظيف الزوايا ،سجلت نسبة الموافقة على مشروع الدستور الجديد نسبة 98 بالمائة من الشعب المغربي[232]،وهناك من أيده ورأى انه أكثر تقدما من دستور 1962 – 1996 ويرجع ذلك إلى انه اقر نظاما يقوم على أساس الفصل بين السلطات ،بينما هناك من تعارض لهذا الدستور بوابل من الانتقادات ،منها اعتبار ان الدستور تأسس على مركزية موقع الملك في النظام السياسي.

2. انتخابات برلمانية مبكرة

شكل فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المجلس نواب بتاريخ 20/ نوفمبر/2011 حدثا هاما ما جلب إليه الأنظار في الداخل والخارج ليس فقط بالنظر إلى عدد المقاعد التي فاز بها أو بالنظر إلى الفرق الكبير بينه وبين حزب الاستقلال، الذي احتل المرتبة الثانية ولكن بالنظر إلى مرجعيته الإسلامية فالنظام السياسي وإن كان قد أبى في السنوات الأخيرة بعض الانفتاح على حزب العدالة والتنمية، من خلال دمجه في

---

[231] _ عبد الرجيم علام ،صلاحيات الملك في الدستور المغربي ،**المجلة العربية للعلوم الانسانية** ،عدد 42 أكتوبر 2014 ، ص 63 .

[232] _ **المرجع نفسه** ،ص 66 .

العمليات السياسية وان ذلك الانفتاح كان مشروطا ببقاء الحزب في موقع عادي في المؤسسات وليس المشارك الأول[233]، ولعل ما يحدث في الانتخابات الجماعية لسنة 2009 والمسار الذي كان مرسوما بانتخابات 2012 يبين أن حزب الأصالة والمعاصرة، كان بالأساس من أجل تشكيل درع انتخابي يحد من أي توسع محتمل لحزب العدالة والتنمية ،لأن الحزب خرج من طوق الضبط الذي حدده النظام السياسي لمختلف الفاعلين الحزبيين وله بصفة خاصة لكن يعني اضطرار النظام السياسي لتوسع مدى انفتاحه عليه وتليين بعض شروطه تجاهه.

حركة 20/ فيفري كسرت الجمود السياسي بالمغرب جعلت شرائح من المغاربة من بينها الطبقة الوسطى تصوت لصالح حزب العدالة والتنمية لأنه يمثل توجه التغيير مع الاستقرار عكي التوجه الآخر الذي تمثله حركة فيفري والقوى السياسية الداعمة لها الذي يعني التغيير مع العصف بالاستقرار احتمالات تطور هذه الحركة جعلت النظام السياسي يقبل بحزب أغلبية ذات مرجعية إسلامية ، ولم يكن من الممكن التدخل في نتائج الانتخابات نظرا لخصوصية المرحلة السابقة ولما يكون لذلك من التكاليف السياسية الباهظة تكون خطة العمل مبرمجة على النحو التالي [234]:

- اتصاف أعضاء الحزب بالنزاهة والكفاءة
- المرجعية الإسلامية التي تستميل الكثير من الناخبين
- انضباطية الحزب وديمقراطيته مقارنة مع الأحزاب الأخرى

---

[233] _ عنتار يوسف ، التعددية السياسية في المغرب بعد الانتقال الديمقراطي قراءة في العوائق ، **المجلة الدولية** ،عدد 5 ،فيفري 2009 ،ص 11 .

[234] _ **المرجع نفسه** ، ص 15 .

خلاصة الفصل:

تتسم العلاقة بين المغرب والدول الإفريقية بأهمية خاصة بسبب التنافس الدولي المتعلق بالمنافع الاقتصادية للمنطقة والدور الذي يمكن أن يؤديه المغرب في تنمية القارة هذا تمثل المقاربة التنموية التي يضطلع بتا المغرب تجاه المنطقة خطوة جديدة على مستوى المساهمات العربية الجادة في هذا المجال ما يستدعي دراستها وتقييم نتائجها في أفق بناء تصور عربي جديد للتنمية داخل المحور جنوب _جنوب خصوصا في ظل تراجع التكاتف الغربي في صون الأمن القومي وحلقاته القريبة والبعيدة في إفريقيا .

إن عملية الإصلاح الديمقراطي والدستوري الذي شهدته المملكة المغربية لم تكن عملية مجزأة وبسيطة، فقد كانت نتيجة لأوضاع و ظروف حتمية فرضتها جملة من العوامل الداخلية والخارجية على السواء مما جعلها مطلبا ملحا خاصة في ظل الأوضاع الدولية المحيطة، من هنا نجد أن هذه العملية الإصلاحية لم تكن بالسهلة أو الهينة فقد تعرضت لجملة من الصعوبات والمعيقات نظرا لطبيعة النظام السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي ، كذلك نجد أنه قد كان لها أيضا مجموعة من الانعكاسات والآثار.

الخاتمة

الخاتمة

خلصت الدراسة الموسومة ب:**السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا** إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها كالتالي :

نهج المغرب منذ بداية عهد الملك محمد السادس سياسة خارجية جديدة تمثلت في النأي بالنفس عن مشكلات الشرق الأوسط إلى الملفات الداخلية عناية خاصة وتمتين العلاقة بدول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي ومحاولة الولوج إلى المحاور الإقليمية في إفريقيا غي السنوات الأخيرة ، بدأت تبرز ضمن أجندة السياسة الخارجية المغربية أهمية متزايدة نحو القارة السمراء خاصة عقب الأزمة المالية وما نتج عنها من تدخل عسكري فرنسي مشفوع بدعم لوجستي ودبلوماسي من أطراف دولية، وإقليمية لا شك فيه أن ترسيخ الوجود السياسي وتحقيق الأمن الاستراتيجي شكلا مقدمة ملائمة للسيطرة الاقتصادية التي كانت تسعى لها المملكة المغربية ،فإفريقيا تمثل عمق استراتيجي مع مرور الوقت نهج المغرب سياسة القطيعة مع البلدان الإفريقية التي اعترفت بجبهة البوليساريو ليتبين فيما بعد أن توجهه هذا زاد من عمق العزلة الدبلوماسية والاقتصادية.

اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية محور الجزائر نيجيريا جنوب إفريقيا بالضغط على المغرب فأثمرت قبول الجبهة ضمن ما كان يسمى بمنظمة الوحدة الإفريقية ففي عام 1981 اعترفت 26 دولة افريقية بجبهة البوليساريو فكان ذلك تمهيدا لدخول هذه الجبهة إلى المحفل الإفريقي سنة 1984 أثناء انعقاد القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا ،ركز الحسن الثاني في علاقاته الإفريقية على الأبعاد الدينية والأمنية والعسكرية والعلاقات الشخصية مستفيدا من الدعم الغربي ومساندة الأنظمة العربية المعتدلة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي ومثل هذا المحور الاقتصادي ابرز المحاور الغائبة في أجندة السياسة الخارجية المغربية وهو ما جعل النظام الحالي يتنبه لأهمية الاقتصاد في كسب رهان التنمية القارة وتوظيف ذلك في صراعه الجيوستراتيجي ضد خصومه السياسيين .

ضمن هذا الإطار تعد حالة اللإستقرار التي عاشتها منطقة مالي مسوغا قرأت فيه الدبلوماسية المغربية ضعف دول المنطقة وتزايد نشاط الحركات المسلحة ما يحتم في نظرها ضرورة مشكاة الصحراء بوصفها مفتاحا لأزمات مجمل دول المنطقة فتمتين العلاقة مع مالي الذي يعد بوابة رئيسية تهدف من ورائها الدبلوماسية المغربية الى فتح آفاق جديدة مع المنطقة وإعادة ترتيب أوراقها الجيوستراتيجية الاقتصادية الأمنية ومواجهة الهيمنة الجزائرية على الشأن الإفريقي لم يتبنى المغرب الحلول الأمنية العسكرية بل اختار أسلوب التنمية قصد تجفيف

منابع الإرهاب وتصاعد موجة الصراع المسلح وظهور بوادر البلقنة السياسية في المنطقة وهو ما يمكن قرأته في أجندة الزيارة الأخيرة التي قام بها ملك المغرب إلى بعض دول غرب إفريقيا .

لقد قرأت الدبلوماسية المغربية الإشارات الأممية جيدا ما دفعها إلى تعزيز علاقاتها بعدد من بلدان إفريقيا، وكان الدور الذي أدته هذه الدبلوماسية بحسب التدخل العسكري في شمال مالي في تحريره من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اثر بارز في مواقف كثيرة من البلدان الإفريقية في منطقة الساحل والصحراء .يبقى التوجه الدبلوماسي المغربي تجاه إفريقيا تمليه اعتبارات اقتصادية آنية ملحة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيش فيها وربما الشريك الأساسي للقارة، فالمغرب يعتبر غرب إفريقيا الحديقة الخلفية لتحركاته الإستراتجية ومثالا يحتذى به كنموذج للتعاون جنوب _جنوب خصوصا أن المغرب أصبح منذ وصول الملك محمد السادس سنة 1999 ينأى بنفسه عن مشكلات العالم العربي وأزماته والتي تفاقمت بحدة بعد الربيع الغربي الذي أنتج جسما عربيا ممزقا.

مثل التغير الحاد في الموقف المغربي المعتاد من الفاعلين الدوليين في قضية الصحراء الغربية منذ حوالي سنة ونصف علامة فارقة على بداية تحول جذري في السياسة الخارجية المغربية والانتقال من إستراتيجية الدفاع التي كانت عنوانا للمرحلة طوال العقدين الماضيين إلى إستراتيجية الهجوم ومحاولة تغيير قواعد اللعبة على الأرض كعنوان لمرحلة جديدة.

يبدو أن المغرب قام بمراجعة لمحصلة نتائج سياساته الخارجية السابقة والتي اتسمت بالسلبية في التعامل مع القضايا الشائكة والاعتماد على ردود الفعل بدل المبادرة والانتظار واللعب على الزمن بدل العمل المتراكم والمستمر لحل المشاكل، وهي محصلة سلبية لم تأت بنتيجة تذكر وزادت من عزلة المغرب خاصة على الصعيد القاري بعد اعتماده سياسة الكرسي الفارغ لمدة طويلة من الزمن طوال ثلاثة عقود في المقابل ترك المجال مفتوح أمام جبهة البوليساريو لاستغلال هذه الوضعية والحصول على مقعد دائم في المنظمة الإفريقية. فالدول المجاورة والأطراف الإقليمية والدولية تحسب حساب الربح والخسارة في علاقتها بالمغرب، وهي علاقة ربما بدأ يصير فيها المغرب تدريجيا أقوى من خصومه في معركة الصحراء بسبب التحولات الكبيرة التي عرفتها المنطقة بعد الربيع العربي، والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يتمتع به المغرب في منطقة تعصف بها الفوضى والحروب المدمرة.

الترسيخ الديمقراطي لا يكون الا من خلال استيعاب ضغوطات الاجتماعية وفسح المجال لحريات التعبير والإعلام أمام القوى السياسية والاجتماعية والثقافية في محاولة لتنفيس حركية الشارع الغربي واحتقانه بسبب انتشار مظاهر الفساد السياسي والإداري في المؤسسات الرسمية وتفاقم الفوارق الاجتماعية مع تردي الأوضاع الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية المركزية:

إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية المغربية خاصة في ظل وجود فاعلين جدد أوكلت لهم مهمة صناعة القرار المغربي سيلاحظ تغييرا جذريا في أساليب وآليات اشتغال الدبلوماسية المغربية ،فبعدما كان المغرب يوظف علاقاته ومصالحه المتشابكة مع القوى العظمى، من أجل حشد الدعم لصالح أجندته بخصوص قضية الصحراء الغربية أصبحنا اليوم نراه يحدد معالم هاته العلاقة بناءا على مواقف هذه الدول والهيئات تجاه توجهاته الخارجية وبالتالي الإنطاق من مسلمة مفادها أن المواقف تجاه الصحراء الغربية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية المغربية وليس العكس وأن المغرب أصبح في موقع يؤهله للدخول في صراعات ومناوشات دبلوماسية بين الفينة والأخرى بمنطق هجومي وأن زمن المقاربات الدفاعية ضد هجمات الخصوم قد ولى إلى غير رجعة.

وبالتالي هذه المقاربات أثرت على رؤية الساسة لطبيعة وحجم المكتسبات السياسية والميدانية الثابتة وعلى هامش حجم المناورات لديهم من أجل تدبير المتغير من هذه المواقف والمكاسب ، فالمملكة المغربية شيدت لمنهج جديد في تعاطيها مع ملف الصحراء الغربية عبر التركيز على الساحة الدبلوماسية الدولية منطلقة من كون الأمر الواقع على الأرض هو المعطى الثابت ،وأن المواقف الخارجية هي المعطى المتحول وبالتالي فلا داعي للاهتمام بالساحة الداخلية.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى :

تأخذ العلاقات المغربية الإفريقية المجاورة منها وغير المجاورة منحنيات متفاوتة الطابع والأهمية فعلى سبيل المثال لا الحصر يغلب على علاقة النظام المغربي مع النظام الجزائري منذ استقلال البلدين(المغرب

والجزائر) عن المستعمر الفرنسي طابع التوتر الذي لطالما انبثق عن الاختلاف الجوهري بين الطرفين حول قضية الصحراء الغربية على حساب التوحد والتآزر الاقتصادي والتنموي للبلدين بصرف النظر عن معاداة بعض الدول الإفريقية كنيجيريا وجنوب إفريقيا وأنغولا للمغرب والتي ما برحت هذه الدول تتبنى مواقف سياسية مضادة للطرح المغربي في هذه القضية ،فلطالما وصفت العلاقات المغربية الرسمية مع الدول غرب إفريقيا على وجه التحديد بالتعاونية جنوب_جنوب .

في اتجاه متطابق دفعت الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منذ مطلع 2008 دفعت بالمغرب إلى التوجه أكثر نحو عمقه الإفريقي من خلال فتح أسواق تجارية واستثمارية جديدة بعد من البلدان الإفريقية إلا أن هذه الإجراءات والجهود المبذولة من طرف حكومات البلدان الإفريقية لمواجهة التحديات المطروحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية لم تخرج عن نطاق التبعية للغرب والسير على نهج توصياته وسياساته المفروضة على القارة السمراء مما ساهم بشكل كبير في خلق جو ملازم للتوتر الدائم في العلاقات المغربية الإفريقية.

الفرضية الثانية :

رغم ما يعتري القارة الإفريقية من مخاطر وإكراهات الأوضاع وتحديات القضايا الراهنة كالفقر والتخلف العرقي وتفشي الأوبئة ،الهجرة الغير شرعية ،الحروب الأهلية الاقتتال الطائفي والعرقي والصراعات الإقليمية والإنزلاقات الأمنية إلا أن الانتعاشات الطفيفة المسجلة في اقتصاديات بعض الدول الإفريقية في الآونة الأخيرة والارتفاع النسبي لمعدلات النمو في دول ساحل العاج ينبئ من جهة بحصول تغير تدريجي في ملامح العلاقات المغربية الإفريقية ومع ذلك تبقى التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية تشكل الهاجس المسيطر على سيرورة العلاقات المغربية الإفريقية نظرا لتزايد حجم المخاوف والهواجس الأمنية خصوصا في ظل تزايد الحركات الشعبية الاحتجاجية المطالبة بتغيير الأنظمة العربية الاستبدادية.

الفرضية الثالثة:

رغم كل الملاحظات النقدية بخصوص الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب يمكن التأكيد على أن هناك قرصا رغم قلتها تساعد على الإصلاح السياسي بالمغرب في مقدمتها إجماع أغلب القوى السياسية على رفض العنف، رغم أن السلطات المغربية تعلن من حين الى آخر اكتشافها لخلايا إرهابية الا ان ذلك لا

يشكل حالات شاذة في المسار السياسي العام للمغرب رغم تنامي الفعل الثقافي الاحتجاجي للحركات الامازيغية في السنوات الأخيرة يبقى سلمي .

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم 01 : نصيب كل حزب من المقاعد الوزارية مقارنة بالمقاعد البرلمانية	23
الجدول رقم02 : الأهمية النسبية لقيمة الواردات البينية لدول المغرب العربي	82
الجدول رقم 03: القدرات العسكرية لدول الإفريقية 2009–2010	92

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الكتب:

1- جلال يحي عمار بن سلطان وأخرون، **سلسة المشاريع الوطنية_ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954** الجزائر: مطبعة الديوان،ط.3 ،2007

2- السيد نعمة: **النظم السياسية في الشرق الأوسط** بغداد: شركة النشر والطبع ،1999

3_ الكواري علي خليفة واخرون ،**مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002

4_ عادل موساوي، **علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية**، الرباط: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ،2002

5_ السعيد نعمة، **النظم السياسية في الشرق الأوسط** بغداد: شركة النشر والطبع الأهلية ،1999

6- أنور عبد الغني العقاد، **الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية** ،دار المريخ ،الرياض ،1983

7- عبد القادر مصطفى المحشي ،وعباس الفضيح الغزيري وآخرون :**جغرافية القارة الإفريقية و جزرها**، ليبيا: مصراته، دار الجماهرية للنشر و التوزيع،2000

8- صلاح الدين حافظ، **حرب البوليساريو** بيروت: دار الوحدة العربية، ط.2 ،1981

9- طاهر سعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، الجزائر: مكتبة مدبولي ،ط.2 2005

10- توفيق المديني ، **اتحاد المغرب العربي بين الأحياء و التأجيل**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب،2006

11- على الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي** بيروت: ط1، 1980

12- مصطفى الكاتب الكاتب ومحمد البادي ، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق** . دمشق: دار المختار،1998 .

13- جهاد عودة، **الاطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة: دار النهضة العربية،ط.2 ، 1987

14- حميد فريحان الرميحي، **الإتحاد المغاربي والصحراء الغربية**. جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية 1998 .

15- طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو**، دمشق:دار المختار للنشر و التوزيع،1997

16- ميغيل هيرناندو دي لارامندي ، **السياسة الخارجية المغربية** ،الدار البيضاء:النجاح الجديدة ، ط1، 2005

17- جلال يحي وزملائه، **مسألة الحدود المغربية–الجزائرية** ،القاهرة: دار النهضة، 1981

18- بوقنطارة حسن، **السياسة الخارجية المغربية_ الفاعلون والتفاعلات_**(الرباط: بابل للنشر، ط.2 ،2002

19- الدبس سعيد ،**السياسة الخارجية في عهد محمد السادس_ التغير والاستمرار_** ،الدار البيضاء: دار الحق،2009

شقير محمد، **القرار السياسي المغربي**، الرباط: دار الألفة، ط.2 1998

20- محمد أحمد عبد المنعم، **مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري "دراسة تحليلية مقارنة"**، القاهرة: دار النهضة العربية ،2006

21- الكواري علي خليفة وآخرون، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003

22_ الفالح متروك، **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية،2002

23- أحمد فتحي سرور، **منهج الإصلاح الدستوري**، القاهرة: مطبعة الشعب،2006

24_ محمود صالح الكروي، **التجربة البرلمانية في المغرب 1963- 1998** ،بغداد: مطبعة البريق، 2010

25- فايز ربيع، **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقارنة السياسية**، عمان :دار حامد للنشر والتوزيع ، ط.3 ، 2004

26- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب الغربي**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح ،ط.6 ،2003

27- عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع:ط1 2005

28_ محمد إبراهيم زيد، **الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1991

29- بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية ،1972

30- محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،ط.3 ،1998.

31_ عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،1997

32-جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007

ثانيا :الرسائل الجامعية

1- غريبة صنية: **الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية الملكية_ دراسة للنظام السياسي الملكي المغربي**_ مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015

2- أسماء حني ،**مبادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية** ،مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، تخصص تاريخ معاصر 2017

3_ نخلي الصديق، **متغيرات السياسة الخارجية المغربية وصنع القرار**، أطروحة دكتوراه، المغرب :جدة، جامعة محمد الأول ،2003 .

ثالثا: المجلات

1- عبد الرجيم علام ،صلاحيات الملك في الدستور المغربي ،**المجلة العربية للعلوم الانسانية** ،عدد 42 أكتوبر 2014

2- خليل صلاح: الإصلاح الدستوري في المغرب الدوافع والقضايا ، **مجلة الحوار المتمدن** ،عدد.3478 ،أفريل 2011

3- يحي بولحية، **محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات** مجلة السياسات العربية،عدد73 ،أفريل 2014 .

4- مارينا أوتاي وميريديث رايلي: المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الإنتقال الديمقراطي، **أوراق كارنيعي** الشرق الأوسط سبتمبر 2006.

5- مراد فلاح: القانون الإداري والعلوم السياسية، **جريدة القانون الإداري**، العدد 603.

6- عبد السلام الغازي، المغرب وثورة التحرير، **مجلة الذاكرة الوطنية**، عدد 78،ماي 2005

7 _ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: **قراءة في تشكيلة الحكومة المغريبية الجديدة ومستقبلها**، أفريل 2017 ،

8- محمد كمال بلحاج: العلاقات المغربية الإفريقية وهواجس الحد من الهيمنة الغربية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 75 ،افريل 2017

9- محمد محمود السيد: مفهوم الإصلاح السياسي ،**الحوار المتمدن**، عدد 3555 ،أوت 2011

10- يحي بولحية، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب إفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات، السياسات العربية، **السياسة الدولية** ،عدد 73 ،أفريل 2018

11- صبري الحو، سياسة المغرب الإفريقية وتأثيرها على نزاع الصحراء، **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2017

12- مهدي تاج ، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، **مركز الجزيرة للدراسات**، أكتوبر 2001، عدد75

13- محمد بوبوش، تطورات قضية الصحراء الغربية في طل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، **مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية**، جانفي 2014 ،عدد 75

14- علي محافظة، الإصلاح والتحديث في الوطن العربي في ظل الأنظمة الملكية الدستورية، **جريدة الدستور**، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، مجلد 48 ،2015

15- الطاهر علواش، ملف العلاقات المغرب_ إفريقيا، **مجلة المالية**، عدد 28 ،أوت 2015

16- محمد الكوخي، إستراتيجيات عودة المغرب للإتحاد الإفريقي والتوازنات القارية ،**مركز الجزيرة للدراسات**، عدد 45 ،أفريل 2016

17- عائد عميرة ،الشراكات بين المغرب والدول الافريقية الواقع والمآلات ،**جريدة دايلي تيليغراف**، ماي 2006 ، عدد1265

18- أحمد مهابة، الإستفتاء في الصحراء الغربية إمتحان جديد للأمم المتحدة ،**مجلة السياسة الدولية**، جوان 2012 ،عدد 118

19- عمر فرحاتي، أثر التهديدات الأمنية في الساحل على الأمن في المغرب العربي ،مداخلة ضمن الملتقى الأمن في المغرب العربي حول التهديدات الأمنية المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية، 2015

20- ظريف شاكر، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى في الأسباب و الانعكاسات، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مارس 2009 ،عدد 96

21- مازن إسماعيل الرمضاني، الصراع الدولي في إفريقيا والأمن القومي العربي ،**مجلة الأمن والجماهير**، ع12، بغداد، 1985

22- عبد الله هداية، مشكلة الصحراء الغربية، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، ع5، 1979

23- حمدي عبد الرحمان، العلاقات العربية الإفريقية في ما بعد الحرب الباردة نحو إطار إستراتيجية جديدة للقرن الحادي والعشرين، **قضايا إستراتيجية** ،عدد2 ،جويلية 2000

24- حسين محمد ، العلاقات المغربية الإفريقية طموح نحو"حدود جديدة ، **السياسة الدولية**، عدد 69 ،أوت 2006

25- أميرة عبد الحليم "الإرهاب وجهود مقاوماته في الشمال الإفريقي و منطقة الساحل ، **المركز العربي الديمقراطي**، عدد 56 ، سبتمبر ،2009

26- محمد زروق ،الدراسات الافريقية بالمغرب واقع وآفاق، **المركز العربي الديمقراطي** ،12 جويلية 2015 ،

27- عبد الملك عودة، التعاون العربي الإفريقي في العشرين عاما الماضية: من الفرص التاريخية إلى المأزق التاريخي ،**مركز البحوث والدراسات السياسية** عدد85 ،ديسمبر 2005

28- سامية بيرس، نحو تنشيط التعاون الإفريقي العربي ، **السياسة الدولية**، عدد 145 ،جوان 2001،

29- عبد الرحيم علام، صلاحيات الملك في الدستور المغربي، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، عدد 42 أكتوبر،2014 .

30 _ عنتار يوسف، التعددية السياسية في المغرب بعد الإنتقال الديمقراطي قراءة في العوائق، **المجلة الدولية**:عدد05 ،ماي2009

رابعا :مواقع الإنترنت:

1- بوحنية قوي: إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ،**مركز الجزيرة للدراسات** 2019/02/15 على الرابط التالي:

http ://STUDIES.ALJAZEERA.NET/REPORTS/2012/06/201263104292089 04.HTML

2 _ محمد الغربي: **بداية الحكم المغربي في السودان الغربي**،(الكويت: مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، د،ت)، أحمد إدريس، **منطقة الساحل الإفريقي وأمن المغرب العربي في المغرب العربي وإفريقيا**، مركز الدراسات المتوسطية ،أنظر الرابط التالي: http ://politics_ar .com/ar2/ ?p-3003

3- عبد الله مولود: الموريتانيون يتفحصون أبعاد وانعكاسات زيارة ملك المغرب لباماكو وأبيديجان المغرب يفعل محاور استقطاب تتجاوز أدوار موريتانيا والجزائر "**القدس العربي** 2019/05/14 على الرابط التالي: http://WWW.AJQUDS.CO.UK/P=137107

4- باسك محمد منار، **محصلة التحركات الراهنة من أجل الديمقراطية** ،أنظر الرابط التالي:

http :ARABSFORDEMOCRACY.ORG/UPLOADS/…MORR_MA ?AR 20

5- مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ،20 أكتوبر 2001 على الرابط:

http://WWW.STUDIES.ALJAZRREA.NET/REPORTS/2011/10/20112012 3249824.HTML

6- أمحند برقوق، **منطق الأمننة في ساحل الأزمات**،29 أفريل 2015 ،انظر الرابط التالي: http://POLITICS_AR.COM/ARE2/?P=3003

7- يحي اليحياوي، **المغرب والإتحاد الإفريقي ….رهانات ما بعد الانضمام** ،أنظر الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/2/16

8_نادية مخلوف عبد الله، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية** ،انطر الرابط التالي:
http://www.magherss.com/attajdid.ht

9_ بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ،**مركز الجزيرة للدراسات**، أنظر الرابط التالي:

http://www.studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310422098904.html

10- أحمد إدريس، **منطقة الساحل الإفريقي وأمن المغرب العربي في المغرب العربي وإفريقيا**، مركز الدراسات المتوسطية ،أنظر الرابط التالي:

http ://politics_ar .com/ar2/ ?p-3003

11- حسني محمد حسن، **التوجهات الإفريقية للسياسة الخارجية المغربية**، أنظر الرابط التالي:

http//www.sis.gov.eg/newvr/africa38/20nezs html

المراجع باللغة الأجنبية:

1- fida karam .migration and economic development: a coputable General equilibrium approach of maroccan case.université paris 1 – Panth_eon sorbonne.U.F.R de science-economique 19 juin 2009

الملخص

ملخص الدراسة:

الدراسة تهدف إلى إبراز المكانة التي تحتلها القارة الإفريقية في السياسة الخارجية المغربية ولعدة قوى دولية أخرى سواء التقليدية أو الصاعدة وحتى الإقليمية،إذ تعتبر إفريقيا قطبا هاما نظرا لما تحتويه من موارد طبيعية إضافة إلى أنها تعتبر مكانا خصبا لنشر الأفكار والتوجهات المتطرفة ومع ذلك المملكة المغربية أصبحت تشتغل في إطار سياستها الخارجية اتجاه إفريقيا وفق مقاربة شمولية تتناول جميع المجالات ، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى مجمل التهديدات الأمنية في إفريقيا مع التركيز على ثلاثة فواعل رئيسية:الإرهاب،الجريمة المنظمة،النزاعات الإثنية نتيجة التهميش والفقر والتوزيع الغير عادل للثروات .

لقد أصبح المغرب بفضل السياسة الخارجية والدبلوماسية الملكية بعد الزيارات المهمة للملك إلى عدد من الدول الإفريقية الشيء الذي يعطي إشارات سياسية واضحة وقوية على أن المغرب دائما يراهن على دوره الاستراتيجي في مد جسور التواصل مع باقي الدول الإفريقية وفتح بوابة أساسية نحوها الشئ الذي يحتم على المملكة التفكير في إعادة التموقع داخل المجال الإفريقي

هذا وقد تناولت الدراسة مسألة الإصلاح الديمقراطي في الأنظمة السياسية الملكية التي أصبحت من أهم القضايا المحورية في النظم السياسية خاصة في ظل تحولات البيئة الداخلية والخارجية فقد كان لثورات الربيع العربي وأحداث 20/فيفري/2011 دورا بارزا في صياغة مطلب الإصلاحات الديمقراطية المغربية .

This study aime to purpose the important if africa in the morccan foreign Policy and regional powers ,for the sake of theirnatural resources availability,also as a perfect place to spread ideas and trends , consequently the kingdom of morocco itsreroute their foreign policy compasstoward the continent .

This study is devoted to analyse asymatics security threats ,focusing on the most important actors ,which are :terrorism,organized crime ,ethnic conflics of poverty , unequal distribution of wealth .

It has become morocco thanks to the royal foreign Policy and diplomecy after the mission visits the King to a number of africain countries,which hemmat the thing that gives a political signal and a clear and a strong that morocco has always and never bet on his rol astratjaa to build bridges with the rest of african countries and open a key towards the gate the thing that makes it imperative for the kingdom of thinking in re-positioning within the african area.

The issue of democratic in the ownership of the political systemes has become one of the most critical issusesin the political syestemes especially in light of the internal external environoment